المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإستراتيجية والعسكرية

جدلية الأمن والتنمية في حوض المتوسط

مذكرة مكملة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص :سياسات الدفاع والأمن

إعداد الطالب: غضبان ساعد **المشرف : أ د زهير بوعمامة**

لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة
مصطفى بن عبد العزيز	رئيسا
زهير بوعمامة	مشرفا ومقررا
العاقل رقية	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2014/2013,

شكر وتقدير

الحمد لله على عظيم فضله وكثير عطاءه وله أسجد سجود الحامدين الشاكرين ، لأن وفقني لإتمام هذا العمل البحثي

ولأن حسن السجية يوجب إبداء الشكر والتحية فأود أن أتقدم بأسمى معاني العرفان وعبارات الشكر والتقدير إلى :

الأستاذ الدكتور بوعمامة زوهير لقبوله الإشراف على هذا البحث ولما لقيته منه من حسن توجيه ومتابعة .

كما أتقدم بالشكر إلى جميع أساتذة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ، وإلى كل زملائي في المدرسة ، وكل من قدمو لي يد العون والمساعدة خلال إنجاز هذا البحث .

فشكرا لكم جميعا

إهداء

أهدي هذا العمل

ألى :

الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما ، وجعل البيت الحرام مزارهما ،

وحفظهما الله من كل كرب .

" أمين ياربب العالمين "

إلى إخوتي وإلى أخواتي ، وإلى جميع أقاربي .

إلى جميع زملائي في الدفعة الرابعة للمدرسة الوطنية العليا للعلوم

السياسية .

ملخص

يكتسب الفضاء المتوسطي أهمية بارزة، فهو بطبيعته الجغرافية والجيوسياسية والإستراتيجية يشكل منطقة متفردة في العلاقات الدولية، حيث استقطب الدول الكبرى خاصة الاتحاد الأوروبي في إطار التنافس على النفوذ والمصلحة، الذي أدى بالضرورة إلى السعي لتحقيق الأمن في هذا الفضاء بإعتباره قلب الأرض، في ظل تجاذبات بين هذه القوى حول الهيمنة والسيطرة، حيث قدمت مشاريع للتعاون والشراكة، إضافة إلى حوارات أمنية بين دول الضفتين في إطار السعي لتحقيق الأمن والتنمية في المتوسط

وارتبط موضوع الأمن بالجانب الإنساني على اعتبار أن الإنسان هو المرجع، وتحقيق الأمن الإنساني مرتبط بالرفاه والعيش الكريم والتنمية ، من هنا تبرز العلاقة بين الأمن والتنمية كعلاقة جدلية تكاملية وتبادلية، حيث ان احدهما يؤسس للأخر، ويؤثر فيه ويتأثر به.

في هذه الدراسة سنحاول التطرق إلى العلاقة بين الأمن والتنمية في المتوسط من خلال دراسة وتحليل تصور دول الضفتين لكل من الأمن والتنمية، ومراجعة المشاريع التي أتت في إطار التعاون والشراكة في جميع المجالات، لنصل إلى إمكانية الاعتماد على التنمية كمدخل لتحقيق الأمن في المتوسط.

الكلمات المفتاحية: الأمن، التنمية، التهديدات في المتوسط، الأمننة.

Résumé

L’espace Euro-méditerranéen a une importance remarquable, de sa nature géographique et géopolitique construit une zone très exceptionnelle dans les relations internationales, qui a attiré les grandes puissances notamment l’union européenne dans le cadre de compétition pour le commandement et les intérêts, qui a conduit a la nécessité d’assurer la sécurité dans cette espace, et de proposer des projets de coopération et de partenariat, des dialogues entre les rives pour assurer la sécurité et le développement dans la méditerranée.

Comme l’humanité est devenue la référence de la sécurité, le développement de qualité et du niveau de vie devient la base d’assurer la sécurité, de la construction de la relation dialectique, complémentaire et commutatif entre la sécurité et le développement ou les deux sont complémentaires.

Dans cette étude on va étudier la relation entre la sécurité et le développement dans la méditerranée a travers l'analyse des projets de coopération et partenariat entre les deux rives, et leur perception.

Mots Clés : Sécurité, Développement, Menaces Dans Le Méditerranée

summary

The Euro-Mediterranean space has a remarkable importance , its geographical nature and geopolitical built a very unique area in international relations , which has attracted the major powers including the European Union within the framework of competition for leadership and interest, which led to the need to ensure security in the area , and to propose projects of cooperation and partnership , dialogue between the two coasts to ensure the security and development in the Mediterranean region . As humanity has become the level of security, quality development and standard of living becomes the basis for security , construction of dialectics, commutative and complementary relationship between security and development , or both are complementary.

In this study we will investigate the relationship between security and development in the Mediterranean through the analysis of projects of cooperation and partnership between the two sides and their perception.

Key words : Security , Development, Threats In Mediterranean Sea

خطة البحث

مقدمة

الفصل الاول: اطار مفاهيمي نظري للامن والتنمية

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية

المطلب الأول: مفهوم الأمن

المطلب الثاني: الأمن ضمن أهم المقاربات النظرية

المبحث الثاني:تطور مفهوم التنمية ضمن المقاربات النظرية

المطلب الأول: مفهوم التنمية

المبحث الثالث: العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية

المطلب الأول: التداخل (الترابط) بين مضموني الأمن والتنمية

المطلب الثاني:الامن والتنمية بين التنافس والتكامل

الفصل الثاني: العلاقة التفاعلية بين الامن والتنمية في المتوسط

المبحث الأول: إشكالية تحديد مفهوم المتوسط

المطلب الأول: المتوسط الجغرافي

المطلب الثاني: المتوسط الجيوبوليتيكي

المبحث الثاني: واقع الأمن والتنمية في المتوسط

المطلب الأول: التنمية في المتوسط

المطلب الثاني: الأمن في المتوسط

المبحث الثالث: الأمن والتنمية في تصور دول المتوسط.

المطلب الأول: الأمن والتنمية في تصور دول شمال المتوسط.

المطلب الثاني: الأمن والتنمية في تصور دول الجنوب

الفصل الثالث: موقع دول المتوسط من جدلية الامن والتنمية.

المبحث الأول: الأمن والتنمية في العلاقات الاورو متوسطية

المطلب الأول: الحوارت الأمنية في المتوسط

المطلب الثاني: مبادرات الشراكة والتعاون الأورومتوسطي

المبحث الثاني: التنمية كمدخل لتحقيق الأمن في المتوسط.

المطلب الأول: التنمية المستدامة في المتوسط:بين الضرورة والتصور

المطلب الثاني: رهانات التنمية في المتوسط

الخاتمة

قائمة المراجع

فهرس المحتويات

مقدمة:

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تغيرات على عدة مستويات(الفواعل، القضايا الدولية والمفاهيم)،حيث تسبب انهيار الاتحاد السوفيتي في ظهور فواعل تحت وطنية (الجماعات العرقية، والطائفية و السياسة)، تؤثر في مسار وطبيعة العلاقات الدولية.

كما أدى ظهور العولمة إلى إعادة النظر في عدة مفاهيم التنمية،الأمن ومدلولاتهما الجديدة الخ، فبعد أن كانت القضايا الأمنية بمفهومها العسكري مسيطرة على الدراسات السياسية والعلاقات الدولية في فترة ما قبل الحرب الباردة، فقد نشطت الدراسات النظرية للشؤون الأمنية وأصبحت أكثر تنوعا بعد الحرب الباردة خاصة أمام إشكالات التحول و الفوضى الدولية، و إعادة توزيع الأدوار للقوى الكبرى بضرورة ترتيب أولوياتها،على الصعيد الأمني أمام زوال المنظومة السوفيتية، وتحول الصراع من شرق غرب إلى شمال جنوب على اعتبار أن تهديد دول الشمال مصدره من الجنوب، الذي استدعى منظومة نحو تصور جديد للأمن يستوعب طبيعة التهديدات الجديدة ويتماشى مع توجهات الدول الفاعلة .

وقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى ظهور الكثير من التهديدات على أكثر من صعيد محلي، إقليمي ودولي، استوجبت البحث عن اطر نظرية مفسرة، تستوعب هذه التهديدات ، لبناء سياسات واستراتيجيات مواجهة ومحاصرة واحتواء لها على هذه الأصعدة، ولكون معظمها يشكل تهديدات عابرة للحدود، أصبحت مسألة دولية تستدعي تضافر الجهود عن طريق التنسيق والتعاون والحوار بين الفواعل الدوليين إقليميا ودوليا، وتُحدد أهميتها وضرورتها وكثافتها بحسب أهمية الإقليم ومدى تأثيرها على الأمن إقليميا ودوليا، ولعل من ابرز الأقاليم المعنية بهذا السياق الجديد هو الفضاء المتوسطي، مركز العالم ، فهو بطبيعته الجغرافية والجيوسياسية والإستراتيجية يشكل منطقة متفردة في العلاقات الدولية، الذي استقطب الدول الكبرى في إطار التنافس على النفوذ والمصلحة، أدى إلى فرض هيمنتها على دوله الجنوبية أثناء الحرب الباردة ،وإعادة الانتشار الاستراتيجي بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وأيضا القوى الصاعدة كالصين، في مجال اقتصادي محتدم، كمتغير صاعد لتراجع المتغير العسكري بعد نهاية الحرب الباردة . فالتنافس والحراك الاقتصادي والسياسي بشأن المنطقة أدى إلى ظهور تحديات ورهانات، افرزت تهديدات مباشرة وغير مباشرة للمنطقة، اضافة الى وضع دول جنوب المتوسط المنغلق سياسيا، والمتدهور اقتصاديا، وغياب التنمية التي تعتبر أساس للاستقرار، وذلك ما ألقى بظلاله على الاستقرار وأفرز اضطرابات اجتماعية من شأنها تهديد الأمن المحلي والإقليمي والدولي.

وبحكم طبيعة المتوسط وخصوصيته الجغرافية والجيوسياسية والحضارية، تجعل منه منطقة بالغة الحساسية لأي تهديد، فهو قلب الأرض، ورغم وجود قواسم مشتركة، فهو لا يخلو من التمايز والتناقضات، وعلى أصعدة متعددة، فهناك التقاء حول بعض مدركات التهديد كالإرهاب والجريمة، والهجرة، والتهريب..، .وبالمقابل تسجل المنطقة تباينا صارخا في بعض جوانب ومستويات التنمية والتطور السياسي ،الاقتصادي والاجتماعي، التي تشكل تهديدا لدول الجنوب كما لدول شمال المتوسط.

كما ارتبط إلى حد بعيد امن واستقرار الدول بمستوى التنمية ، فالأوضاع الأمنية غير المستقرة تؤثر على السياسات التنموية للدول ، و تردي الأوضاع التنموية وعجز الدولة يؤثر على الأمن ، على اعتبار علاقة التأثير المتبادل بينهما.

من هنا يأتي موضوعنا هذا ليسلط الضوء على العلاقة الجدلية بين لأمن والتنمية، وذلك من خلال دراسة العلاقات بين دول ضفتي المتوسط في المجالين.

-مبررات اختيار الموضوع: يدور المحور الرئيسي لهذا الموضوع حول مسالة الأمن والتنمية، والعلاقة الجدلية بينهما في المنطقة المتوسطية، حيث أن هناك تصورات مختلفة للعلاقة بينهما، من هنا نبرر اختيارنا للموضوع من خلال :

-الأسباب الموضوعية: تتعلق بمضمون البحث ، الذي يعتبر دراسة تحليلية لعلاقة بين أهم المواضيع على الساحة الدولية والمجال الأكاديمي على حد سواء، على أساس أن تحقيق الأمن أصبح الشغل الشاغل للدول، لشموله وتعلقه بالفرد، على أساس أن الإنسان هو مرجعية الأمن، والتنمية التي تعتبر عصب الحياة ، حيث أنها السبب الأول في الاستقرار، وترتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الأمن الإنساني.

-الأسباب الذاتية: تتمثل في ميول الباحث إلى الدراسات الأمنية، خصوصا في الفضاء المتوسطي، ومحاولة تسليط الضوء على قضيتين أساسيتين هما الأمن والتنمية، من خلال دراسة العلاقات الاوروميتوسطية، ومحاولة تكوين نظرة وتصور لحقيقة المشروع الأمني الأوروبي ضمن ظاهرة التعاون الإقليمي التي تستحق الاهتمام.

-أدبيات الدراسة: من خلال بحثنا عن كل ما يمكن أن يخدم موضوعنا وجدنا عدة دراسات لها ارتباط بالأمن والمتوسط، وأخرى بالتنمية، ولعل أبرزها كتاب عبد النور بن عنتر، الذي عنونه ب (البعد المتوسطي للأمن الجزائري) الذي اقترب فيه بشكل كبير إلى إشكاليات الأمن في المتوسط، والحوارات الأمنية بين دوله، مع تحديد مدركات عقيدة الأمن القومي الجزائري، وترتيبات التعاون مع دول المتوسط في المجال الأمني، وهذا بعد إعطاء نظرة شاملة عن توسع مفهوم الأمن وتعدد أبعاده.

إضافة إلى كتاب روبرت ماكنامارا، المعنون بجوهر الأمن والذي تطرق فيه الكاتب إلى تحليل وتفسير موضوع الأمن، حيث يرى أن الأمن هو التنمية، وبدون تنمية لا يمكن تحقيق الأمن، على اعتبار أن التنمية مدخل أساسي لتحقيق الأمن، ولم ينفي في دراسته البعد العسكري، لكن أضاف البعد التنموي، خاصة في إطار تحول طبيعة التهديدات التي استوجبت مقاربة شاملة لمعالجة قضايا الأمن.

كذلك نجد دراسة للعقيد: محسن بن العجمي بن عيسى، بعنوان الأمن والتنمية، حيث سلط فيه الضوء على تطور مفهوم الأمن وفق المقاربات النظرية، انطلاقا من الأمن العسكري وصولا إلى الأمن الشامل، إضافة إلى تطور مفهوم التنمية وتحليل العلاقة الوطيدة بين المفهومين.

إضافة إلى ذلك، نجد مقال ل(Necla Tschirgi) بعنوان:

Peacebuilding as the Link between Security and Development: Is the (Window of Opportunity Closing?

والمتضمن العلاقة بين الأمن والتنمية بعد الحرب الباردة، ودور الاستراتيجيات التنموية في التخفيف من النزاعات وحلها. ومقال أخر ل (James Dobbins) بعنوان (The Role of Security in Development) الذي تطرق فيه إلى دور الأمن في تحقيق التنمية، على اعتبار أن تفشي الجريمة في الدولة وغياب الأمن يؤثران على الاقتصاد وعلى البرامج التنموية.

إشكالية الدراسة:

في إطار توسع مفهوم الأمن وظهور قطاعات جديدة، واعتبار أن الإنسان مرجع ومحور العملية الأمنية والتي ترتبط أساسا بتحقيق الكرامة والعيش الحسن للإنسان من خلال تحقيق الرفاهية التي تستوجب تنمية إنسانية شاملة، التي تستوجب البحث عن مداخل واليات لتحقيق الأمن في إطاره الشامل، من هنا نطرح الإشكالية التالية:

هل يمكن اعتبار التنمية مدخل أساسي لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط؟

ولتحليل هذه الإشكالية طرحنا مبدئيا التساؤلات التالية:

1-ما هي طبيعة العلاقة بين التنمية والأمن ؟

2- كيف تتحكم طبيعة التهديدات في طبيعة الاهتمام بالأوضاع التنموية ؟

3-هل تتوافق تصورات ومدركات دول ضفتي المتوسط للعلاقة بين الأمن والتنمية ؟

4-هل تكفي التنمية وحدها لتحقيق الأمن، أم تتطلب مداخل أخرى؟

وفي إطار معالجتنا للإشكالية نطرح الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة.

-ترتبط طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية بادراكات وتصورات الفواعل، واهتماماتها.

-كلما زادت حجم التهديدات المحلية (المجتمعية) التي تواجهها الدول, كلما زاد حجم اهتمامها بالأوضاع التنموية وتحقيق الأمن البشري لشعوبها.

-كلما زادت حجم التهديدات الخارجية (العسكرية) التي تواجهها الدول, كلما قل حجم اهتمامها بالأوضاع التنموية وتحقيق الأمن البشري لشعوبها.

- يبنى تصور الدول على أساس المصلحة، ولذلك فإن النظرة للأمن والتنمية تختلف من دولة لأخرى.

الإطار النظري للدراسة.: لدراستنا لهذا الموضوع سنعتمد مبدئيا على المقاربات النظرية التالية:

المقاربة الواقعية: يرتكز البناء الواقعي على الأعمدة الثلاث، الدولانية على أساس أن الدولة هي الفاعل المركزي في العلاقات الدولية، وهي تسعى للبقاء، من خلال الاعتماد على الذات، وربطت الأمن بالدولة والقوة العسكرية. رغم إضافات كينيث وولتز التي تتعلق بإدراج فواعل أخرى على غرار الدولة، والتحول في مضمون الأمن.

المقاربة الليبرالية: ترتكز هذه المقاربة على الية الاعتماد المتبادل وتحرير التجارة والسلام الديمقراطي، وان الاهتمام بالفرد يحقق الأمن من خلال رفع مستوى المعيشة وتحقيق اكبر قدر من التنمية.

المقاربة البنائية: والتي ترى بان الأمن مرتبط بالهوية والإدراك، والعلاقة بين البنية والفاعل هي التي تؤسس للادراك والتصور الامني، وان الفوضى ليست ذات منشأ طبيعي، وإنما الدول هي التي تصنعه.

مدرسة كوبنهاجن: التي تتحدث عن توسيع مفهوم الأمن انطلاقا من الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني الشامل، وتعميق من خلال الانتقال من الدولة وصولا إلى الفرد كفاعل في العلاقات الدولية.

مقاربة الأمن الإنساني: جاءت هذه المقاربة لتفسير الواقع الأمني على اعتبار أن الإنسان هو المرجع الاساسي للأمن، وان مسؤولية الدول هي تحقيق امن أفرادها في إطار الأمن الشامل.

-الإطار المنهجي للدراسة:

للتمكن من إخضاع الموضوع لدراسة علمية موضوعية تتماشى وطبيعته، كان لابد من اعتماد على نوع من التكامل المنهجي، بمعنى استعمال أكثر من منهج واحد كمحاولة للاقتراب من الإشكالية محل الدراسة.

1 المدخل التاريخي :

اعتمدنا هذا المدخل لتتبع تداعيات التحّولات والتغّيرات الدولية الحاصلة والتيميّزت سياق نهاية الحرب الباردة وتحليلها، وكذا التحّول الذي طرأ على مفهوم الأمن والتنمية ومتابعة تطوراته إقليميا ودوليا، كما يوفر المنهج التاريخي الأدوات الكفيلة لتحديد الحراك الذي جاءت به المبادرات الأمنية في المتوسط ، وبرامج التنمية.

.2مدخل مقارن:

ُوظف المدخل لقيمته العلمية في المعالجة، سواء تعلق الأمر بالتحّول والتطور الحاصل في مفهومي الأمن والتنمية قبل وبعد الحرب الباردة، أو في مقارنة مضامين وأهداف أهم مبادرات الحوار والتعاون والشراكة في المتوسط :فبروز مفهوم جديد أو مبادرة جديدة إلا وتحمل المقارنة في مضامينها لما سبقها من مبادرات.

3 منهج تحليل المضمون:

تم اعتماده لتحليل البيانات، الوثائق، التقارير والشهادات، وغيرها من الوثائق المتعلقة بموضوع البحث لمحاولة إخضاعها موضوعيا للتحليل النقدي للتمكين من الخروج بمعطيات تغيب ذاتية الباحث فيها نسبيا.

-الإطار المفاهيمي للدراسة:

1-الأمن:

عرفه **باري بوزان**، على انه العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي، هو قدرة الدول على الحفاظ على كيانها المستقل ضد قوى التغيير التي تراها معادية. أما على المستوى الوطني فالأمن هو قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية.

أما روبرت ماكنامارا، فعرفه على انه التطور والتنمية، سواء كان اجتماعي، اقتصادي، سياسي، أو ثقافي، أي تحقيق امن الدولة يكمن في المعرفة الشاملة العميقة في المصادر التي تهدد قدرتها في التنمية، ومواجهتها لمنح الفرصة لتنمية قدراتها .

2- **التنمية:** قد برز مفهوم التنمية للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين؛بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه؛ بالصورة التي تكفل زيادة درجات إشباع تلك الحاجات؛ عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال

3المتوسط : هو إقليم جغرافي وفضاء جيوسياسي ، يتميز بجملة من الخصائص الطبيعية) تضاريس، مناخ، جيولوجيا (وخصائص جيوسياسية) سياسية اقتصادية، اجتماعية، حضارية .

-هندسة البحث:

قسمت الدراسة مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول، حيث تضمن الفصل الأول الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة مقسما إلى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول:تطور مفهوم الامن ضمن المقاربات النظرية، من خلال التطرق إلى أهم النظريات التي اهتمت بموضوع الأمن، وتفسير مسار تطور مفهوم الأمن،

أما المبحث الثاني فجاء لتسليط الضوء على التنمية وعلى أهم النظريات التي فسرت عملية التنمية ومسار تطوره، كما جاء المبحث الثالث ليعالج العلاقة بين الأمن والتنمية وكيف برزت وتطورت في إطار تحليلي ممنهج.

أما الفصل الثاني المعنون بالعلاقة التفاعلية بين الأمن والتنمية فيتضمن ثلاث مباحث، اولها خاص يعالج إشكالية تحديد المتوسط ومرجعيته الإقليمية، من خلال تحديد المتوسط الجغرافي، والمتوسط الجيوسياسي، أما المبحث الثاني فخصصناه لدراسة وتحليل واقع الأمن والتنمية في المتوسط، ويأتي المبحث الثالث لمعالجة الأمن والتنمية في تصورات دول الجنوب من خلال إبراز تصور كل ضفة للأمن والتنمية.

أما الفصل الثالث فتضمن مبحثين، الأول لمعالجة الأمن والتنمية في العلاقات الاورومتوسطية من خلال إبراز أهم المشاريع في إطار التعاون، والحوارات الأمنية، والثاني لدراسة متغير التنمية كمدخل لتحقيق الأمن في المتوسط، من خلال طرح أهم المشاريع التنموية المخصصة في إطار العلاقات الاورومتوسطية.

وخاتمة نبين فيها أهم الاستنتاجات المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

إطارمفاهيمي نظري للأمن والتنمية

مقدمة الفصل:

يعتبر الأمن والتنمية من ابرز المواضيع التي حظيت بالاهتمام من قبل الباحثين والدارسين، وكذا صناع القرار، فعلى المستوى النظري؛ إثر التغيرات العميقة التي حدثت في منظومة العلاقات الدولية، وتغير مستويات التحليل، وعجز النظريات الكلاسيكية عن تفسير الواقع الأمني، بعد أن كانت الدولة هي المرجعية، أصبح الإنسان هو الهدف والمرجع، كما ساعدت هذه النقلة في بلورة مقاربات نظرية ساعدت في تفسير الحالة الأمنية، خاصة لما ارتبطت بمتغير ثاني وهو التنمية التي انتقلت من الجانب الاقتصادي إلى التنمية البشرية، حيث أصبح الفرد محور التنمية، من هنا نشأت العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية بين الارتباط والتنافس وأيهما يحقق الأخر.

يأتي هذا الفصل في إطار دراسة وتحليل العلاقة بين الأمن والتنمية من خلال دراسة تطور مفهومي الأمن والتنمية وفق المقاربات النظرية، ثم تسليط الضوء على بنية العلاقة بين الأمن والتنمية.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأمن ضمن المقاربات النظرية.

المطلب الأول: مفهوم الأمن:

من بين المسائل الخلافية في نظرية العلاقات الدولية مسألة تكوين المفاهيم، إذ تتميز المفاهيم في هذا الحقل عموما بغموضها وبغياب الإجماع بين المختصين حول معناها، ويمكن ملاحظة هنا الاحتجاج النظري المتواصل حول تكوينها من خلال مفهوم الأمن.[1]

رغم اتفاق معظم المؤلفين على أن الأمن هو مفهوم مثير للجدل، إلا أنه هناك إلمام على أنه لا يخلو من وجود تهديد للقيم الرئيسية(سواء كانت فيما يتعلق بالفرد والمجتمع) ، ولكن هناك خلاف رئيسي حول ما إذا كان التركيز يجب أن ينصب على أمن الأفراد أو الدول أو العالم ككل.

وخلال فترة الحرب الباردة سيطرت فكرة الأمن القومي على معظم المؤلفات التي صدرت بهذا الخصوص، حيث كان يعبر عن هذه الفكرة بتعابير تغلب عليها الصفة العسكرية وانحصر الاهتمام الرئيسي لكل من الأكاديميين ورجال الدولة بالقدرات العسكرية التي يتعين على دولهم تطويرها للتصدي للتهديدات التي تواجهها، ولكن تم في الآونة الأخيرة انتقاد فكرة الأمن هذه على أنها تتمركز حول العرق وأنها تنطوي على (تحامل ثقافي) وأنها معرفة بشكل أضيق مما ينبغي، وبدلا من ذلك فقد نادى العديد من المؤلفين المعاصرين ببناء مفهوم موسع للأمن خارج الحدود المحصورة لمفهوم الأمن القومي الضيق بحيث يشمل سلسلة من الاعتبارات الأخرى.[2]

ويسعى باري بوزان(Barry Buzan) في دراسته المعنونة Poeple , states and Fear (الشعوب، الدول، والخوف) لإيجاد رؤيا حول الأمن تشمل جوانب سياسية، اقتصادية، مجتمعية، وبيئية، وعسكرية ويعبر عنها من منطلقات دولية أكثر اتساعا، وهذا من شأنه أن يجعل الدول تنخرط في التغلب على"سياسات أمنية مفرطة في التمركز على الذات والتفكير بدلا من ذلك بالمصالح الأمنية لجاراتها.[3]

وقد قدم باري بوزان تعريف للأمن على أنه: العمل على التحرر من التهديد.

---

[1] عبدالنورين عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر أوروبا والحلف الاطلسي، (المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005،) ص13.

[2] جون بيليس وستيف سميث ،عولمة السياسة العالمية، (دبي، الإمارات العربية المتحدة) : (ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى ، 2004) ، ص 412.

[3] Buzan, Barry. People, States And Fear: An Agenda For International Security Studies In The Post-Cold War Era 1St Edion 1981, 2nd Edition . Hertfordshire: Harvester Wheatsheaf , 1991 And 2008 With A New Preface From The Author.

.

وفي سياق النظام الدولي فإن الأمن هو:" قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية".

لا يعني الكاتب بـ العمل على التحرر من التهديد"الانفلات منه تماما أو تقييده كلية، ذلك أنه يقول لدى تحليله للبنية الفوضوية للنظام الدولي والأمن" إنه في ظل الفوضوية، فإن الأمن يمكن أن يكون نسبيا فقط، أبدا مطلقا، أما الأمن القومي مفهوم محافظ لأنه يتعلق بالدول الموجودة.[1]

ويعتبره الجامعي الفرنسي داريو باتيسيتلا تبسيطا لمعنى تعريف أرنولد وولفرز Arnold Walfers الذي يرى أن:" يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أما من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر".

إلا أن تعريفي وولفرز وبوزان يثيران إشكالا، ماهي هذه القيم المركزية التي يتعين حمايتها، البقاء الدولي، الاستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية؟ وما هو موضوع الأمن، بمعنى وحدته المرجعية، الدولة، الأمة، الإنسانية، الفرد؟ وما هي التهديدات(عسكرية و/أو غير عسكرية) التي يجب على الوحدة المرجعية أن تحمي نفسها منها لضمان بقائها؟ هل هذه التهديدات موجودة موضوعيا أو ذاتيا؟ وأي عملية سياسية وأي خطاب يصبح التهديد رهانا أمنيا؟

الإجابات على هذه التساؤلات تختلف باختلاف المقاربات التي تتلخص في تصورين:

تقليدي يتخذ من الدولة الوحدة المرجعية الأساسية، نقدي، ذي نظرة موسعة للامن .

حسب النظرة الموسعة للأمن فإن الصفة الشمولية لهذا المفهوم تجعلنا نتناوله ضمن الاتجاه المعاصر استنادا لأربع دلالات رئيسية.

1. البعد النفسي في إدراك الحالة الأمنية

هو الذي يتعلق بتصور الأمن باعتباره تحررا من الخوف وانتفاء للتهديد، أي أنه حالة شعورية تجد الدولة نفسها بمنأى عن تهديد الوجود والبقاء، ولذلك نكون أمام ذاتية أمنية تتعلق بشعور الأفراد والمجتمعات، حيث يمكن أن تصنف ضمن هذا البعد كتابات كل من كوفمان kaufman الذي نرى بأنه على الرغم من تعدد وجهات النظر إلا أنها تلتقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو التحرر من التهديد.

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق، ص13.

2. البعد السياسي في تكوين القيم الامنية

لاعتبار الدولة وحدة مستقلة ذات سيادة كاملة على أراضيها كقيمة أمنية عليا مقارنة بباقي القيم الأخرى، ارتبط الأمن بدلالات وأبعاد سياسية، إذ تهدف الدولة إلى تعريفه واستعماله بالشكل الذي يحتوي أهدافا سياسية كبرى كحماية الكيان وصيانة المصالح الحيوية من التدخلات الخارجية، وحتى من قبل التهديدات الداخلية، أي أن الاقتراب للأمن هو صورة تعبيرية عن أهداف السياسة الخارجية

لذلك يصبح الأمن القومي هو المدخل الرئيسي الذي تتوقف عليه السياسة الخارجية حيث يمكن التمييز بين نوعين من الأهداف في مسعى الدولة لضمان أمنها:

الأول ذاتي يتمثل في إيجاد وسائل دفاعية (القوات العسكرية) والثاني تكييفي يتعلق بتحويل الوسط الدولي على نحو يصبح العدوان معه على الدولة أمرا غير متاح.[1]

3. البعد التنموي للعملية الأمنية:

تدخل ضمن هذا البعد التنمية كمحدد أساسي لمفهوم الأمن، على اعتبار أنه لا يمكن تشكيل مستويات معينة من الاستقرار دون توفر درجات معتبرة من التنمية، فالعلاقة بينهما علاقة تناسب طردي، وهي تعبر عن تكاملية وظيفية، لأن تحقق الأمن يعني بالضرورة تطورا تنمويا، ويعتبر روبرت ماكنامارا Robert Macnamara أحد رواد هذا الطرح وأكثر منتقدي أصحاب الاتجاه التقليدي للأمن، في محاولة منه إخراج الدراسات الأمنية من الدائرة العسكرية الضيقة التي حصرت فيها من خلال رصد العلاقة التفاعلية بين أنماط تنموية متقدمة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي داخليا، والتوجهات الأمنية للدولة خارجيا، لذلك فهو يقول:

" إن الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس هو النشاط العسكري وإن كان يشمله، إن الأمن يعني التنمية وبدون التنمية لا يمكن أن يكون هناك أمن، فإن لم توجد هناك تنمية داخلية أو على الأقل درجة أدنى منها، فإن النظام والاستقرار يصبحان أمرا صعبا."[2]

وتتضح بصورة جلية ضمن هذه الرؤية أولوية البعد الاقتصادي في تحقيق الامن على عكس أصحاب البعد السابق، فالأمن السياسي هو نتاج للأمن الاقتصادي، بينما انعدام هذا الاخير سيعيق تحقيق السياسة العليا للدولة، وكدليل على ذلك يقدم أصحاب هذا التصور مثالا عن التبعية الاقتصادية التي يترتب عنها انتهاك السيادة الوطنية.

[1] ممدوح شوقي، مصطفى كامل، الامن القومي والامن الجماعي الدولي، القاهرة، 1985، ص 67.
[2] روبرت ماكنامارا، جوهر الامن، (ترجمة يوسف شاهين)، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، ص 125.

4- الدلالات الاجتماعية للبناء الأمني:

تؤثر البنى الاجتماعية داخل الدولة بشكل كبير على أمنها سواء بالإيجاب أو بالسلب، لأن تكريس الوحدة سياسيا، و اجتماعيا بالإضافة إلى تحجيم التنوعات الداخلية(عرقية أو دينية او لغوية ... إلخ) هو نوع من التحصين الأمني الذي تستند إليه الدولة وهنا دائما يتم التعامل مع الدولة باعتبارها وحدة التحليل الأساسية، ولذلك فالدولة تعمد إلى تحديد مفهوم الأمن ضمن سياقات اجتماعية معينة.

وقد بين جون غالتون John Galtung في دراسته" الأشكال البديلة للدفاع" les formes alternatives de défense كيف أن البناء الأمني للدول لم يعد معزولا عن تأثيرات البيئة الاجتماعية التي تؤثر على الأمن القومي، بإيجادها حالة من اللاتعاون أو التمرد الجماعي العام.

ويمكن تلخيص الدلالة الاجتماعية في فكرة مفادها أن للأمن القومي جوانب اجتماعية تعكس العلاقة الوطيدة بينهما، وهذا يتطلب من الدولة تعبئة القوى الاجتماعية باختلاف مراكزها في المجتمع من أجل المشاركة في مواجهة جماعية لتحديات الامن القومي، فهذه الأخيرة لم تعد مرتبطة بالسياسة الفوقية(القيادة) أو معزولة من المؤثرات الاجتماعية التي أصبحت وثيقة الصلة بالأمن القومي نتيجة تعقيدات الحياة المعاصرة.[1]

[1] خير الدين العايب،"الامن في حوض البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 1995/1994 ،ص 14.

المطلب الثاني: الأمن ضمن أهم المقاربات النظرية:

1-الأمن من المنظور الواقعي: مسلمة الفوضوية والمرجعية الدولية

يعتبر الواقعيون الذين سيطر تصورهم على الدراسات الأمنية، أن الهدف الأول الذي تسعى إليه الدول هو البقاء، ويعتمد هؤلاء على مرجعيات الفكر الواقعي مثل هوبز الذي يعتبر في "حال الطبيعة" أن كل وحدة سياسية تتطلع للبقاء، وعليه يقول ريمون آرون إنه في حال الطبيعة الأمن هو الهدف الأول بالنسبة لكل فرد أو وحدة سياسية، إذ يندرج الأمن وفق هذا التصور ضمن الأهداف الأبدية" وفي نموذج وحدات سياسية مستقلة، يمكن أن يؤسس الأمن على ضعف المنافسين(نزع تسلح جزئي أو شامل) أو على القوة التي يتمتع بها الطرف المعني[1]. يتطابق الخيار الأول والإستراتيجية الأمنية الغربية اليوم في المتوسط، كما سنرى والقائمة أحيانا على نزع تسلح أحادي يستهدف العرب حصرا.

وعليه فالمنظور الواقعي للأمن يركز على الدولة القومية(أمن حدودها، سيادتها، استقرارها..)

باعتبارها الفاعل المركزي، إن لم يكن الوحيد في السياسة الدولية، ضد أي تهديد عسكري خارجي والقوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن.

ويبني التصور الواقعي على أساس مسلمة مركزية وهي الحالة الفوضوية للنظام الدولي فوضوية، بمعنى غياب حكومة(مركزية عليا) ويحكمها مبدأ" كل لنفسه" (self help) أو المساعدة الذاتية للمحافظة على النفس، والغاية الأسمى للدول هي الأمن في ظل الفوضوية[2].

معضلة الأمن:The Securitydilemma

كان أول من أوضح فكرة معضلة الأمن هو جون هيرزJohn Herz في خمسينيات القرن العشرين الذي يقول:" إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، ويعرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى ازدياد تعرض دول أخرى للخطر، حيث إن كل طرف يفسد الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطرا محتملا، وبناء على وجهة النظر هذه فإن الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه مثل بيئة النظام الدولي تصطدم" بشكوك يصعب تبديدها" إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى، فهل يقصد بهذه الاستعدادات مجرد الدفاع عن النفس أم أنها جزء من خطط أكثر عدوانية؟

[1]Raymond Aron, Pair et guerre entre les nations .Paris.Calmam.I.evey.1984.P82.
[2] barbara delcourt, theories de la securite, année académique 2006-2007, pp10-13.

وحيث إن الشكوك صعبة التبديد، تبقى الدول في حالة من عدم الثقة ببعضها البعض والذي يؤدي بدوره إلى الشعور بانعدام الأمن الذي يؤدي إلى احتمال وقوع الحرب.

إن الخوف وانعدام الثقة، إذن من صميم معضلة الأمن وحتى عندما يسود الاعتقاد بأن دولة ما تضمر نوايا حسنة، يظل هناك شعور بأن هذه النوايا يمكن أن تتبدل.

2-الأمن من المنظور الليبرالي:

لقد نشأ الفكر الليبرالي بشأن العلاقات الدولية مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام والتي أفصح عنها الفلاسفة(ورجال الدين) منذ أوائل القرن السادس عشر فصاعدا وقد رفض الليبراليون الأوائل الفكرة القائلة: إن الصراع وضع طبيعي للعلاقات بين الدول، ولا يمكن تلطيف حدته إلا من خلال الغدارة الحريصة للقوة عبر سياسات ميزان القوى وإقامة التحالفات ضد الدولة التي تهدد النظام الدولي، ورؤوا بأن الرغبة في السلام والاعتماد على هياكل مؤسساته لحل الصراعات.

وقد تميزت أفكار الليبرالية بالاختلاف والتنوع وتتمثل أهم الليبرالية فيما يلي:

1. المذهب المؤسسي الليبرالي:

يطلق هذا النهج إلى حد بعيد ضمن الإطار الواقعي، لكنه يبين أن المؤسسات الدولية تلعب دورا في المساعدة على تحقيق التعاون والاستقرار أكثر أهمية مما يتصور"الواقعيون البنيويون" يرى كيوهان (Keohane) ومارتن (Martin) أن:" يوسع المؤسسات توفير المعلومات، وخفض تكاليف العمليات وجعل الالتزامات أكثر موثوقية وإقامة نقاط تركيز من اجل التنسيق، وعمل بصفة عامة، على تسهيل إجراءات المعاملة بالمثل"[1] ويشير مؤيدو هذه الأفكار إلى أهمية المؤسسات الأوروبية الاقتصادية والسياسية في التغلب على العدوانية التقليدية بين الدول الأوروبية، كما يشيرون إلى التطورات التي تحدث ضمن الاتحاد الأوروبي والناتو في فترة ما بعد الحرب الباردة ليبينوا أن من الواضح أن الدول نفسها من خلال استثمار موارد كبيرة تؤمن بأهمية المؤسسات، هذا لا عني أنها تمنع حدوث الحروب، لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون. [2]

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص 467.
[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

نظرية السلام الديمقراطي:

لقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد بكتابات مايكل دويل Micheal Doyle وبروس راست Bruce Ruset وكما أن الواقعيين المعاصرين تأثروا بأعمال هوبزHobbes وروسو Roussouوماكيافللي Mackiavelli فإن دويل يشير إلى النظرات المتبصرة المتضمنة في مقالة إيمانويل كانط Immanuel Kant لعام 1795 المعنونةperpetual preace السلام الدائم يقول دويل إن التمثيل الديمقراطي والالتزام الايديلوجي لحقوق الإنسان، والرابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات "الميل إلى السلام" التي تتميز بها الدول الديمقراطية، ويجادل كذلك بأن غياب هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية ميالة إلى الحرب فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة يحل محل منطق التوفيق.[1]

حيث أن هذه الدول الديمقراطية قادرة على تسوية نزاعاتها وخلافاتها عن طريق الحوار والقنوات الدبلوماسية دون التلويح باستعمال القوة العسكرية.[2]

أفكار الأمن الجماعي:

يرى تشارلز وكليفورد كوبشانcharles and clifford kupchan في معرض تناولهما للأمن الجماعي أن الدول توافق على التقيد ببعض المعايير والقواعد بغية المحافظة على الاستقرار وأنها عند الضرورة تتكاتف لوقف العدوان، وانطلاقا من هذا التعريف نجد أن الأمن الجماعي ينطوي على اعتراف من جانب الدول، بأنه يجب عليها الاتفاق على ثلاثة مبادئ رئيسية في علاقاتها مع بقية الدول إذا كان لها أن تعزز أمنها:

أولا: التخلي عند استعمال العسكرية لتغيير الوضع الراهن، والموافقة بدلا من ذلك على تسوية النزاعات سلميا.

ثانيا: يجب عليها توسيع مفهوم المصلحة الوطنية ليشمل مصالح الجماعة الدولية ككل.

ثالثا: يجب على الدول التغلب على الخوف وزيادة بناء الثقة بعضها ببعض.[3]

[1] جون سيليس وستيف سميث، مرجع سابق ، ص 429.

[2]Navaricauvelia In Pauls, S, William, « Security Studies An Introduction « Retledge, Taylor And Français Group, London And New York, 2008. 2008. P 36.

[3]جون بيليس وستيف سميث مرجع سابق ، ص 469.

يقر مؤيدو الأمن الجماعي، يوصفه طريقة لإحراز تقدم نحو تحقيق المزيد من الامن الدولي، على أساس إقامة مؤسسات للأمن الجماعي تمكن من تحقيق توازن منظمة ذات صيغة مؤسسية أفضل من عملية التوازن غير المنظمة في ظل الفوضى.

رغم فشل تدابير الأمن الجماعي كعصبة الأمم، إلا أن مناصرو نظرية الأمن الجماعي، يحاولون بجود فرصة لتجربة الأمن الجماعي مرة أخرى بحيث تحرز نجاحا أكثر في عالم ما بعد الحرب الباردة.[1]

3-المدرسة البنائية والأمن: جسر الهوة الأمنية

ظهرت البنائية في العلاقات الدولية في نهاية الثمانينات كانتقاد للاتجاهات التي كانت سائدة في العلاقات الدولية، كان Nicholas Onuf أول من استعمل المصطلح في كتابه world of our making حيث ركز على انتقاد أعمال الواقعية البنيوية[2]

من الناحية الأنطولوجية، ترى البنائية أن العلاقات الدولية عبارة عن مجتمع دولي Global Society، لتتفق بذلك مع **هندلي بول .**Hendley bull الذي يرى هو الآخر- أن العلاقات الدولية عبارة مجتمع فوضوي، غير أن البنائية ترى – عكس هندلي بول - أن الفواعل ليست فقط الدول بل كذلك **المنظمات الدولية، و** التي لا يمكن اعتبارها مجرد امتداد لسياسة الدول بل فواعل ذات شخصية مستقلة عن أعضائه، بالإضافة إلى الفواعل العبر وطنية و الحركات الاجتماعية المختلفة من بينها الحركات العرقية و الوطنية.

كما **أن** المجتمع الدولي **-حسب البنائية-** لا يمثل حاصل جمع هذه الفواعل بل هو كائن آخر other entitiy يؤثر و يتأثر بأجزائه، هذا و ترفض البنائية الفصل بين **البيئة الداخلية** و **الدولية** في تحليل سلوك الفواعل السياسية، و يظهر ذلك جليا في رفضها المفهوم الكلاسيكي للمصلحة interest فالمصلحة لا تنبع فقط من طبيعة المجتمع الدولي بل ومن طبيعة البناء القيمي و الاجتماعي للوحدات السياسية[3].

[1] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق، ص ص 432.433.

[2]) Klotz Audie et Lynch Cecelia ، Le constructivisme dans la théorie des relations internationales in Critique internationale n°2 - hiver 1999 p 50-61 p 51

[3] Klotz Audie et Lynch Cecelia, opcit. pp 57-59.

أما من الجانب الإبستيمولوجي، تؤكد البنائية على أن دراسة الظواهر الدولية تستلزم وضعها في إطارها الاجتماعي و الثقافي و التاريخي ، لا مناقشتها بعيدا عن أطرها التي تطورت في ظلها فشعارها " Il faut contextualiser les phénomènes internationales " [(*)].

ففي دراساتها للنزاعات العرقية انطلقت البنائية من انتقاداتها **للمقاربة الأولية** و **الوسائلية** حيث أكدت أنه لا يمكن النظر إلى الهوية العرقية كأنها معطى طبيعي ثابت، وأن النزاع ينبع من الشعور بالانتماء، والاختلاف، فالعرقية حسب البنائية هي جماعة تتقاسم ثقافة معينة قابلة للتحول في ظل ظروف اجتماعية أو سياسية معينة [1]

كما أن المأزق الأمني ليس ظاهرة حتمية بل هو تمثيل وتصور عقلي ، وغاية الأمن حسب " **Alexander Wendt**" هو ما تريد الدول تحقيقه وفعله، وليس ما هو الحقيقة الفعلية ، فالبنائية تبحث في مواضيع مختلفة كالهوية، الخطاب السياسي ، القيم الثقافية، الحقائق ، إدراكات صناع القرار ..الخ وهذه المتغيرات تؤدي في تصورهم لتغيير الوضع الدولي من وضع نزاعي إلى وضع سلمي بتقديم مفهوم بديل للمعضلة الأمنية ألا هو الجماعة الأمنية[*].

تتلخص أطروحات النظرية البنائية حول الأمن في ثلاثة نقاط رئيسية وهي :

1- بنية النظام هي بنى اجتماعية، والفوضى الدولية هي من تكوين صناع القرار، و ليست معطى موضوعي بل تكوين ذاتي، فالبنية تحدد سلوك الفاعل.

2- البنية تؤثر على هوية الفاعلين، التي تعيد تشكيل المصالح، فالهوية أساس المصلحة، وبالتالي الشروط المادية ليست المحدد الوحيد للأمن، وإنما هناك محددات أخرى كالقيم ،المعايير الثقافية ، الأيديولوجية والهوياتية، وهي قادرة على صبغ هوية النظام الدولي مستقبلا .

3- تفاعل البنية والفاعل، فالبنى تؤثر على الفواعل في صناعة هويتها من خلال التصور، الاتصال، إدارة القيود.[2]

ومن هذه الأطروحات نستخلص أن الفرضية المركزية المشتركة بين مختلف المقاربات البنائية حول الأمن هي إعتبار الأمن بناء إجتماعي.

[(*)]. فكرة إرجاع الظاهرة إلى بيئتها و ظروفها ، طورت من طرف **Max Weber** حيث دعى بضرورة " **وضع الظاهرة الاجتماعية في إطارها و ظروفها عند التحليل"** أنظر الص **52** من المرجع السابق .

[1]) Toru Oga, From Constructivism to Deconstructivism: theorising the Construction and Culmination of identities, disponible in : http://www.w3.org/TR/REC-htm

[*]يعود تطوير هذا المفهوم إلى **"كارل دوتش" "KARL DEUTCH"**في 50 من القرن 20م بعد قيامه بدراسة إمبريقية" **EMPIRICAL"** لمنطقة الشمال الأطلسي .

[2] محمد الأمين لعجال أعجال ،" تطور مفهوم الأمن وفق المقاربات النظرية "- ، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط- واقع وأفاق - ،،قسنطينة :جامعة منتوري ، 30/29أفريل 2008،ص .ص18-19.

لكن هذا لا يعني بالضرورة أنه لا وجود لشيء كالأمن أو أن هذا الأمن مجرد من المعنى ، فالأمن يمكن أن يفهم على سبيل المثال بحماية القيم المركزية للجماعة[1].

وعموما فالإسهام البنائي جاء بالأساس لإقامة الجسر الرابط بين النظريات العقلانية والنظريات التأملية ، فهذه النظرية لم تنف كل المنطلقات المعرفية للعقلانيين بل انطلقت من بعضها لتصل لنتائج مغايرة لأن رؤية البنائيين للأمن كمنظومة تفاعلية إجتماعية وليست ميدانا جامدا يكتفي برصد العلاقات المادية بين الوحدات الأساسية في النظام الدولي.

وعليه يمكن أن نطلق على التصور البنائي التذاتانية الأمنية، لأن البنائية وجدت بيئتها المناسبة في عالم ما بعد الحرب الباردة خاصة مع تراجع مفهوم الدولة الوستفالي وبروز أشكال عديدة من الإثنية والعرقية من خلال النقد الشديد للمنظور العقلاني على مستويين:

1- الفشل الواقعي الليبرالي في توقع نهاية الحرب الباردة.

2-عدم المرونة النظرية لكل من الواقعية والليبرالية في فهم الأسباب العميقة لسقوط الاتحاد السوفياتي[2].

أما بخصوص المعضلة الأمنية يعتقد البنائيون أنها تنبثق من الجهل بنوايا الأخر فإذا كانت الحقيقة الدولية مبنية إجتماعيا فإن كل من التهديدات والصراعات يجب أن تكون هي الأخرى مبنية إجتماعيا بكلتا العوامل المادية والمثالية .لكن يواجه البنائيون من أمثال : **"هايمانز"** "Haymans" المعظلة المعيارية "Normative Dilemma" التي تستند للفهم واعتماد تأثير الاتصال على اللغة الأمنية المستخدمة والمستندة لأمننة القضايا الدولية.

ويعتبر البنائيون أن الأمن يحمل مدلول اجتماعي أكثر منه مادي يفسر من خلال:

القوة: لا ينظر لها على أساس مادي فقط، بل التركيز على عنصر الإدراك؛ سواء من قبل الدولة التي تملك القوة، أو من باقي الدول الفاعلة الأخرى، كمثال اليابان رغم استحواذها على كل مكونات القوة المادية، إلا أنه استنادا لدور عامل الأفكار والبنية الاجتماعية البنائية فإنها لن تتحول إلى قوة دولية ضمن النظام الدولي، ذلك إن الإدراك الياباني للقوة لا ينسجم والمقومات الفاعلة للقوة.

التهديد: ترى البنائية بأن العدو الخارجي لا يعرف بمدى ارتباطه بالقوة العسكرية بقدر ما يرتبط أساسا بالأفكار المسبقة عنه وبالفهم المادي لقوته، وكدليل على ذلك يضرب البنائيون مثالا شهيرا على أن المسدس عندما يحمله صديق ليس له نفس المعنى لو حمله عدو، بالرغم من أن التهديد الذي يشكله المسدس واحد في الحالتين.

[1] Matt Macdonabld , constuctivism : in security studies an introduction, new york, Routledge,2008,p61

[2] جون بيليس وستيف سميث ، مرجع سابق ،ص ص396-397.

البعد التذتاني الأمني: ويفسر البحث في التكوينات والتفاعلات الاجتماعية للفواعل لإدراك الحالة الأمنية بما يعزز سبل الاتساع في ميدان الدراسات الأمنية، فالتهديد واحد في كل الحالات غير صحيح، لان عنصر الإدراك الجماعي يتحكم دوما في تشكيل التهديدات وتوجيهها.

وقد تأسست المقاربة البنائية للدراسات الأمنية على أساس تفكيك مزدوج ل:

-علاقة الهوية بالمصلحة، وكيف يدفع ذلك إلى تشكيل السلوكات الأمنية للفواعل، وليست الفوضى كما تقر الواقعية البنيوية عند طرحها للمعضلة الأمنية.

-الفوضى هي ما تصنعه الدول، وليس وضعا مسلما به(Anarchy is what state make of it)

-ركزت البنائية على متغير الهوية، حيث ترى انه لو زاد الاهتمام بهويات الفواعل لاستطعنا تشكيل مصالح مشتركة تعبر عن هويات جماعية تجعلنا نتجاوز التصور الدولاتي للدراسات الأمنية إلى التصور الجماعي الذي يقوم على ضمان القواعد العامة المشتركة بين الدول.

4-مدرسة كوبنهاجن والأمن الموسع:

أصبحت مدرسة كوبنهاجن علامة مميزة للأشغال والأبحاث التي قادها كل من باري بوزان وأول ويفر Olewaever-Barry Buzan المرتبطة بمعهد أبحاث السلام لكوبنهاجن، وهذه المدرسة لا تمثل مجموعة من الباحثين يعينهم، وإنما تبين إطارا نظريا للدراسات الأمنية عبر مجموعة محددة من النصوص التي اتبعها خلال تسعينات القرن الماضي.

وما يدخل في تميز وتأسيس برنامج البحث لمدرسة كوبنهاجن هو المفهوم الفرعي للأمن بين القطاعات الخمسة للأمن(عسكري، سياسي، اقتصادي، مجتمعي، بيئي)، وبالنسبة للمفهوم التقليدي للأمن وبالنسبة للمجال الفرعي للدراسات الأمنية، حيث ابتعد عن الأنطولوجيا ... التي تهيمن على حقل السياسات الأمنية، والتي نسبت الأمن للقوة العسكرية والإمكانيات الاقتصادية، ولاختراق هذه النظرة الضيقة في الانطولوجيا المادية لمفهوم الأمن من اقترح بوزان فكرة التوسيع وقدم المحاور الرئيسية التالية والمتمثلة في قطاعات الأمن.

القطاع السياسي:

يمكن تقسيم القطاع السياسي إلى بعدين، بعد النسق الدولي(وحدة، تفاعل، بنية) أو المستوى الداخلي(حماية الأفراد وضمان أمنهم)، ويبدو البعد الأول أكثر أهمية للحديث عن الأمن الدولي، لأن حدود الأمن الوطني مرتبطة ومعرفة بالبنية الفوضوية للنظام الدولي الدولي، التي تتطور وتتهيكل فيها الوحدات السياسية في شكل بنية مزدوجة حسب (wendt) الفوضى لا تعني الانهيار (choos)، لكن تعني باختصار غياب سلطة عالمية مجسدة في حكومة تعوض حكومات الدول.

فالوحدات السياسية تتفاعل داخل النظام الدولي متأثرة بالتنافس الذي يخيم على النظام والمتعلق بفكرة الأمن الوطني، فالتهديد السياسي قبل أن يكون واقعي فهو إدراكي وحتى لو أصبحت مهيكلة فهي يمكن أن تكون نتاج اختلاف أيديولوجي أو ناتجة عن صراع.[1]

وبعد نهاية الحرب الباردة، والتي تزامنت مع نهاية القرن العشرين، والتي تصور الأمن من بداية القرن الواحد والعشرون، تبدو واسعة وتتمحور حول الحريات الديمقراطية، التهديدات والوحدات السياسية والمجتمعات، لحماية استقلالهم وهوياتهم ووحدتهم الوظيفية تجاه القوى التي يرونها معادية.[2]

وقد عبر عن الأمن السياسي بالاستقرار السياسي والتنظيمي للدول، والحكومات التي تستمد منها شرعيتها وانتشار الحريات الديمقراطية.

1. القطاع العسكري:

الأمن العسكري يخص مستويين هما: قدرات التسلح الهجومي والدفاعي للدول وكذا مدركات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول، وكذا أنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

[1]Theirry Balzacq," la securité.definition, secteurs et niveaux d'analyse federalisme regionele" V4 : 2003.2004.regions et securité :
http :popus.4lg.ac.be/fedralisme/doc.php ?id=216.1205.2013.
[2] Barry Buzan »New patterns of global security » international affairs(Royal Institue of international affairs 1944 » Vol 67. N°3(jul.1991) p 439.

2. القطاع الاقتصادي:

يرى باري بوزان أن الأمن الاقتصادي للدولة يتمحور حول قدرة الدولة على بلوغ الموارد المختلفة، والإمكانيات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول، واستقرار نظام الحكم وحماية الاقتصاد الوطني من مختلف التهديدات الناجمة عن اضطرابات النظام الاقتصادي داخليا، وتأثيرات العولمة وما ينجر عنها من اضطرابات اجتماعية، وضعف التماسك والتكافل الاجتماعين العقوبات، ضعف توفر الثروات المختلفة، النشاطات الإجرامية.[1]

3. القطاع المجتمعي:

يتمحور أساس حول استمرارية حياة المجتمع والدولة، في الحدود التي تسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في لغته، ثقافته، ديانته، وتقليده وكل خصائص هويته الوطنية ويعتبر تهديدا كل ما يعرض الهوية الجماعية والثقافية إلى الحظر، وما يشار إليه في غالب الأحيان كتهديد للأمن المجتمعي هو الهجرة، فقد يحدث وأن يذوب شعب في آخر جراء تدفقات الهجرة أو تسرب، قيم ثقافية، لغوية حضارية على قيم شعب آخر فتذيبها أو تهمشها.

كما يعتبر من التهديد للأمن المجتمعي كل ما يعرض قومية شعب ما للذوبان عن طريق الإدماج[2] جراء الاحتلال أو الاتحاد، ويعتبر بوزان وويفر أن أمننة الهجرة، أو الهويات المنافسة يرتبط بالشكل الذي يتبعه المحافظون على الهوية الجماعية، في كيفية فهم وبناء والحفاظ على هويتهم الخاصة، وبالتالي الانفتاح أو الانغلاق تجاه هذه الهويات.[3]

4. القطاع البيئي:

فالأمن يقوم على وحدتين مرجعيتين هما: التهديدات الطبيعية بالنسبة للقطاع البيئي، والتهديدات الاجتماعية[4]، بحيث يجعل الحضارة الإنسانية في خطر، فالتهديدات الطبيعية تتمثل في الهزات الأرضية (نشاط البراكين، ذوبان الجليد، الفيضانات، الجفاف، التصحر، ...) اما التهديدات الاجتماعية فتتمثل في كل ما يضر بالبيئة وسلامتها، وينتج أساس

[1]Barry Buzan »New patterns of global security opcit P 445
[2] Barry Buzan » a Rethinking security after the cold war in Coaperation and conflit ». Nordie Journal of international Studiesm Vol 32m No 1mars 1997.p.17.
[3]TheirryBalzacq, opcit.
[4]idem.

عنان مختلف أنشطة الإنسان كالتلوث، المواد الكيمياوية، استنزاف الثروات الطبيعية، مما يحدث اضطرابا وخللا في النظام الطبيعي وبنية الكوكب.

أثبتت المقاربة القطاعية التي أتى بها buzan مدى قدرة النخب الإنسانية على أمننة كيانات مرجعية واسعة، بإثارتها للإنسانية كحطاب امني، مؤكدا أن طبيعة البقاء، والتهديدات الوجودية تختلف تبعا للقطاعات وأنواع الوحدات.

لقد استخدمت المقاربة القطاعية لتوضيح المنطق المتميز لأمن الدولة، لذلك تبرز أهمية هذه المقاربة لفهم مكانة الإنسانية كقطاع متميز للأمن، فالإشكال المختلفة أو منطق الأمن تتمحور حول الادعاءات بخصوص الكيانات المرجعية ووجودها الذاتي، فعلى سبيل المثال، الأمن الاجتماعي الحضاري متمحور حول مفهوم الهوية، بينما امن الدولة متمحور حول مفهوم السيادة.

نظرية الأمننة :

برز مفهوم الأمننة كنظرية واعدة لدراسة الأمن، فخلافا للنظريات الأخرى، فان مفهوم الأمن بالنسبة لنظرية الأمننة ليس شرطيا موضوعيا بل هو عملية تصاغ من خلال التأسيس التاذتانيintersubjective لتهديد وجودي كافي لإنتاج أثار سياسية[1]، تحدث هذه العملية من خلال ممارسة إستراتيجية تسعى إلى إقناع جمهور المستهدف بالقبول، استنادا للادعاء بان تنمية معينة أو كيانا ما مهدد بما فيه الكفاية، مايستدعي سياسة فورية لتخفيفه.

أساس النظرية هو وضع مفهوماتية الأمن كفعل خطابي، بمعنى عملية استطرادية يستخدم فيها خطاب امني قوي استثنائي يحول القضايا من عالم السياسة إلى عالم ما فوق السياسة، وذلك بالسماح للنخب بتطبيق الإجراءات المستعجلة التي تنتهك قواعد السياسة الطبيعية للعبة، فضلا عن الجوانب غير الخطابية المرتبطة بالجهات والعمليات التكنوقراطية الفاعلة.

يرى أنصار هذه النظرية أن الأمننة الناجحة تتطلب شرط أساسين وهما :

- **الخطاب:** وقبوله الواسع لدى الجمهور ، فتصبح قضية ما مسألة أمنية متى أمننت من طرف فاعل ما (حكومة ، برلمان ، أو أي سلطة سياسية أخرى).

[1] Scott Watson, "The Human As Referent Object ? Humanitarianism As Securitization b", Departement Of Political Sience, Univercity Of Victoria, Canada. http://sdi.sagepub.com/content/42/1/3.short.

- **تحديد التهديدات الفعلية** : فتقديم مسألة ما على أنها تهديد فعلي يعني القول كما يرى " **بوزان"** والآخرون:" إذا لم نعالج هذه المشكلة فكل شيء أخر سيكون غير ذي معنى لأننا لن نكون موجودون أولن نكون أحرار للتعامل معها بطريقتنا الخاصة وتسمى هذه الخطوة نحو الأمننة النا جحة بالتحرك نحو الأمننة :" Securitizing Move" .[1]

بهذه التعديلات أصبحت نظرية الأمننة تساعد في دراسة الأمن من خلال تركيزها على قدرة النخب على تطبيق تشكيلة واسعة من الإجراءات الاستثنائية ردا على عدد متزايد من القضايا والتطورات، وذلك بناء على الخطاب والممارسة الأمنية.

5-الأمن الإنساني : مقاربة أمنية شاملة.

تسعى النزعة الإنسانية لتحقيق الأمن من خلال تفعيل قدرتها على تشريع الإجراءات المستعجلة، والتي غالبا ما تعاني من الغموض وإساءة الاستعمال، وقد تم إعادة صياغة مفهوماتية الإنسانية كقطاع لأمننة الدولة والأمننة الاجتماعية الحضارية، من خلال تنظيم حقل الممارسة الهادف لإيجاد خطابات ومؤسسات تمكن من تطبيق الإجراءات المستعجلة والاستثنائية.

فإعادة صياغة مفهوماتية الأمننة تساهم في تطوير نظرية الأمننة بتوسيع تطبيقاتها على ما بعد الدول والمجتمعات إلى البشر ككيانات مرجعية، ذلك قائم على تحدي مفهوماتية مدرسة كوبنهاجن لما هو طبيعي/استثنائي على المستويين المحلي والدولي، باعتماد أمننة الإنسانية، عبر خطاب إنساني يمد ويعزز الشكل المتآلف من هوية الإنسان.

فالأمن يركز على الأفراد والمجتمعات بدلا من الدول كما أنه يقوم على فكرة أمن الدولة ضروري، لكنه ليس كافيا لتحقيق رفاه الأفراد، والأمن الإنساني يركز على مصادر التهديد العسكرية والغير العسكرية إذ يعد بقاء ورفاه الأفراد عنصر أساسي لتحقيق الأمن العالمي [2].

مفهوم الأمن الإنساني جوهره الفرد، إذ يعني بالتخلص من كافة ما يهدد امن الأفراد السياسي، والاقتصادي والاجتماعي من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة على إنشاء مؤسسات أمنية جديدة لمواجهة والتعامل مع كل ما يهدد الإنسان على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلى تحقيق امن الأفراد والذي لا يتحقق بمعزل عن امن الدول[3].

---

[1] Rita Tourech," Securization theory and securisation studies, " journal of international relatives and development", available at : http://Dxs.Doi.org/10.1057 palgrave,jird.1800 72.2013/01/12

[2] _____ "من أجل رفاه أمن الإنسان ،متوفر في الموقع http://www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.html/article15.htm.

[3] خديجة عرفة محمد أمين ، الأمن الإنساني :المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، (الرياض جامعة نايف للعلوم الأمنية،الطبعة الاولى 2009)،ص 44.

إن الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف بكل أنواعه الهيكلية والغير الهيكلية ، وفكرة الأمن الإنساني تترابط وتتلاءم بشكل جيد مع مفهوم حقوق الإنسان المنتجة للتنمية الإنسانية من خلال معادلة الحماية والتمكين وتعزيز الحريات الأساسية التي يتمتع بها الإنسان وتحميه من التهديد، أما إستراتيجيات التمكين فهي تمكن الناس من اكتساب القدرة على الصمود في مواجهة الظروف الصعبة[1].

فالأمن الإنساني بمفهومه الحديث يتميز عن مفهوم الأمن في مفهومه الواسع، نظرا لتمحوره حول مفهوم الحياة والكرامة الإنسانية، فالخطاب الأمني الإنساني يسعى لتفضيل الحياة الإنسانية على مصالح الدول والمجتمعات، حيث يشير تعبير الرفاهية إلى ترقية الرفاهية الإنسانية بشكل واسع وتخفيف المعاناة الإنسانية، ورغم الاختلافات حول الإنسانية فقد اتفق على أن المكون المشترك للإنسانية يكمن في الحياة الإنسانية/كرامة الإنسان ككيان مرجعي للأمن[2].

رغم هذه التعددية في الإسهامات والتعريفات داخل الأوساط الأكاديمية ، إلا أنه يؤخذ بالاعتبار تعريف برنامج التنمية للأمم المتحدة **« United Nations for Develepement of Programmes »** سنة 1994 باعتباره أول من قدم مبادرة فعلية لتعريف الأمن الإنساني، حيث ربط بين التنمية والتهديدات، وركز على الإنسان كمحور الأمن، فحسب التقرير فان الأمن الإنساني بقي على قاعدتين هما الوقاية من الحاجة والتحرر من الخوف .

وقد طرح الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي عنان تعريفا شاملا للأمن الإنساني حيث يرى بان الأمن الإنساني لا يعني غياب العنف أو التهديد المسلح، بل يتعدى إلى تعزيز حقوق الإنسان وتكريس الحكم الراشد، والحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية، وقدرة الأفراد على بلوغ احتياجاته الخاصة للسعي نحو تحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، والتقليل من الفقر.

فتحقيق التحرر من التهديد(الحاجة، الخوف) يؤدي إلى تأمين الأجيال القادمة في أن ترث بيئة أمنة يسودها كل مظاهر الصحة والتعليم والسلم لتحقيق الأمن الإنساني، وبالتالي تحقيق الأمن القومي.

نلاحظ في هذا التعريف انه ربط الأمن الإنساني بالتنمية، وكذلك ركز على تأمين الأجيال القادمة ما يسوقنا إلى إثارة فكرة التنمية المستدامة.

[1] أمارتيا سن، التنمية حرية ،ترجمة : شوقي جلال ،الكويت : مطابع السياسة ، 2004، ص 52

[2] Scott Watson,opcit.

يستلزم إعادة النظر في الكثير من السياسات والممارسات التي تحكم سلوك المجتمع الدولي في اطار تحقيق الأمن الإنساني من خلال ضمان حق الإنسان في التمتع بالحرية وعدم الخوف من العوز، ، وكذا حق التمتع بالأمن دون إغفال والتفكير بتدابير محددة وآليات واضحة لضمان أن تتم عمليات التدخل الإنساني في حال بروز خطر يهدد الفرد والإنسان بشكل مباشر[1].

علاقة الأمن الإنساني بالتنمية الإنسانية

هناك تقارب بين أجندتي التنمية العالمية والأمن في بداية الألفية الجديدة، حيث تستكشف الروابط بين الحوكمة العالمية، التنمية والأمن الإنساني، وتقع الكفاية المادية في لب الأمن الإنساني، وعليه فان مشاكل الفقر والتفاوت المتعمق تعد مصادر قلق مركزية.

فعندما نتحدث عن الأمن الإنساني، فنحن في إطار كسب حرب مختلفة، إنها معركة ضد الفقر، فهو ينحرف تماما عن التحليل الكلاسيكي الذي يعتمد على الدولة كمرجعية للأمن، ويحولنا إلى إعطاء الأسبقية للإنسان.

إذا كان مفهوم الأمن الإنساني يعني بالأساس "التحرر من الخوف ومن تهديد أمنهم وحريتهم وكرامتهم" فإن التنمية تعطي فرصا أكبر لتحقيق أمن الإنسان فالعلاقة التكاملية بين التنمية والأمن كبيرة لتحقيق مفهوم الحوكمة كما أقرتها **"كارولين توماس"**، والتي ترى في الفقر المشكلة الأساسية أمام تحقيق التنمية وأولويات الحياة كالأكل والشرب والحفاظ على أمن الطفولة وحق التعليم والصحة[2] .

لقد جاءت في طروحات الأمن الإنساني ضمن مجموعة من الأعمال والدراسات الأكاديمية وتقارير أممية متخصصة ، والتي ربطت بين مفهومي الأمن والتنمية، أهمها إسهامات "روبرت ماكنمارا" رئيس البنك الدولي الأسبق، الذي ربط الأمن بالتنمية على اعتبار أن التخلف و الفقر يعتبران اكبر تهديد يواجه البشرية، كما أن ما يشكل تهديدا على البشرية لا يتمثل في مشاكل الحروب والنزاعات المرتبطة أساسا بالدول، وإنما تحولت طبيعة التهديدات وانتقلت إلى مجالات أخرى شكل الفقر والجوع والتباين الصارخ في مستوى التنمية بين شعوب ودول الشمال والجنوب تهديدا للأمن الإنساني، حيث يطرح تعزيز الإرادة والتعاون بين الأفراد والدول كحل للتقليص من التباينات والتغلب على هته الفجوات المتزايدة، الأمر الذي من شأنه تحقيق الأمن الإنساني ومن ثم تحقيق السلم والأمن الدوليين على أساس الارتباط بين الأمن والتنمية .

[1]Caroline thomas ,Global gouvernance ,develepement and human security , London ,pluto press ,2000, p 06.
[2] Caroline Thomas,op.cit,p16.

إن العلاقة بين الأمن الإنساني والتنمية، تؤسس إلى الاعتماد على التنمية كمدخل لتحقيق الأمن الإنساني على اعتبار أن تحقيق التنمية الشاملة، في إطارها العالمي من شأنه تحقيق الرفاه الذي يؤدي بدوره إلى السلم الاجتماعي، وكذا الحفاظ على امن الدول وسلامة أنظمتها، وبالتالي تساهم في تحقيق الأمن الدولي.

إن الربط بين التنمية وحقوق الإنسان والأمن جاء كذلك في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عام 2005 بقوله: "إننا لا نتمتع بالتنمية بدون امن، ولا نتمتع بالأمن بدون تنمية، ولا نتمتع بأي منهما بدون احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية"[1]، وأكد هذا الأمر في الديباجة بالقول: "وإذ ترى الجمعية العامة للأمم المتحدة أن السلم والأمن الدوليين يشكلان عنصرين أساسيين لإعمال الحق في التنمية[2].

لقد لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا حاسما في وضع الأجندة في المرحلة المبكرة لتركيزه على الأمن الإنساني، حيث تلقى العلاقة بين التنمية والأمن الإنساني اهتماما بالغا من قبل مؤسسات الحوكمة العالمية الأساسية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ويعود ذلك جزئيا إلى أن مواضيع الفقر والتفاوت تعتبر بشكل متزايد تهديدات للأمن العالمي، الإقليمي والمحلي[3].

إن حلقة الربط بين التنمية والأمن الإنساني هي "الإنسان" كمرجع، حيث يسعى الأمن الإنساني لتأمين الأفراد وكذا التنمية إلى ترقية الإنسان، وذلك من خلال توفير وتحقيق النمو الفردي والتطور الوطني، الذي يؤدي بدوره إلى تنمية اجتماعية واستقرار اقتصادي سياسي، وبالتالي تعزيز قدرة الدولة على تحقيق الأمن في إطاره الشامل، بالربط بين مقاربة الأمن الإنساني و التنمية الإنسانية.

المبحث الثاني:تطور مفهوم التنمية ضمن المقاربات النظرية.

[1] -a human rights based approach to developpement programmming in UND P-adding the missing link http : www.progar. Org. Publication/other/UNDP/hr-hr missing link 2002-pdf.p6

[2] شريف بسيوني، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان،(القاهرة: دار الشروق 2003). ص ص40-41.

[3] Caroline Thomas,op.cit,p18..

إن التنمية مبنية على رهان الإنسان ضمن التقاء البعد الزماني والمكاني، وليس كما أصبح شائعا أن التنمية مرتبطة بالتجارة الحرة التي تحكمها المصلحة المادية، كما أنها لا تعني فقط الوفرة المادية وإنما تؤدي إلى الشمول أي الاعتناء بكل الظواهر المتعلقة بالبشر وتنمية المؤسسات وعدم التمييز بين الأشخاص والمؤسسات نفسها، حيث تبرز التنمية من خلال نوعين: الأولى تسمية تقليدية مرتبطة أساسا بالجانب الاقتصادي، والثانية تنمية واسعة تشمل كل الميادين وهذا وما سنوضحه من خلال دراسة مفهوم التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية.

برز مفهوم التنمية Developement بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، حيث لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي البريطاني البارز آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر وحتى الحرب العالمية الثانية على سبيل الاستثناء فالمصطلحان اللذان استخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كانا التقدم المادي Material Progress أو التقدم الاقتصادي Economique Progress

وحتى عندما أثيرت مسألة تطوير بعض اقتصاديات أوروبا الشرقية في القرن التاسع عشر، كانت الاصطلاحات المستخدمة هي التحديث Modernization أو التصنيع Industrialization.[1]

وقد برز مفهوم التنمية Developement بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر يضمن التحسين المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده.

تعريف التنمية السياسية: هي عملية تغيير اجتماعي متعدد الجوانب غايته الوصول إلى مستوى الدول الصناعية، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية، ويقصد بمستوى الدولة الصناعية إيجاد نظم تعددية على شاكلة النظم الأوروبية تحقق النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية، والمنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة والولاء للدولة القومية.

وقد عرفها غابريال ألموند على أنها: التمايز والتخصص المتزايد للأبنية السياسية، والعلمنة المتزايدة الثقاة السياسية.

أما صامويل هنتنغيون فيرى أن التنمية السياسية تتحقق عندما تتوفر ثلاثة شروط: ترشيد السلطة، تمايز وتنوع الوظائف السياسية، وزيادة المشاركة السياسية من قبل المواطنين.

[1] محمد نصر عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، متوفر في الموقع Www.islamonline.net

وقد انتقل مفهوم التنمية ليرتبط العديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك مفهوم التنمية الثقافية التي تعني رفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية المختلفة، المنظمات الأهلية.

ومع تشكل النظام العالمي الجديد وبداية مرحلة العولمة، كظاهرة جديدة تشكل نمط سياسي اقتصادي وثقافي للنموذج الغربي، الذي يتجاوز الحدود والسيادة والدول، وتأثيراتها على المجتمعات الأخرى، فقد تأثرت نظرية التنمية بمكوناتها وموضوعاتها وقضاياها وآليات العمل التنموي عامة، حيث تم تبني مفاهيم ومضامين جديدة في الخطاب التنموي، ارتباطا بالتغييرات السياسية والاقتصادية على الصعيد العالمي، حيث برز مفهوم التنمية المستديمة التي تركز على تلبية حاجة الأجيال الحالية دون المساس بفرص الأجيال القادمة على تحقيق احتياجاتها، وتحقيق الحفاظ على البيئة، وعدم هدر المصادر واستنزافها.

المطلب الثاني: نظريات التنمية.

نظرية التحديث:

في أعقاب الحرب العالمية الثانية تزايد الاهتمام بدراسة أوضاع الدول حديثة الاستقلال، حيث كانت تعيش في حالة من التخلف واعتبر علماء الاجتماع والسياسة الغربيين أن المجتمع الصناعي في الدول الغربية المتقدمة يشكل نموذجا مثاليا على البلدان النامية ان تسير على خطاه في التنمية والتحديث وتم النظر إلى عملية التحديث على أنها عملية انتقال نحو الأنماط والنظم الاجتماعية والسياسية التي تطورت في أمريكا وأوروبا الغربية ثم انتقلت إلى بقية القارات حيث أن عملية التحديث تطال في تأثيرها مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتحديث في علم اجتماع التنمية يفي حسب أغلب المنظرين لهذا العلم"نقل للنموذج الغربي وذلك من خلال تصور وجود ثنائية: التقليدي – الحديث- واعتبار الديمقراطية بمفهومها الواسع خاصية رئيسية للمجتمع الحديث في المجال السياسي.

وقد قدم ماكس فيبر تقسيم ثنائي للمجتمعات(تقليدي/حديث) على أساس أن المجتمع التقليدي مجتمع"ماقبل الصناعة" أو "ماقبل العقلانية" أو "مجتمع ما قبل الدولة" حيث صاغ فيبر نموذجه المثالي استنادا إلى العقيدة البروتستانتية، لن يعتبر أنها أدت إلى تطور الرأسمالية الصناعية الغربية، لأنها عقيدة تحث على التحرر وبالتالي فإن قيمها ومعتقداتها المثالية هي أساس ظهور المجتمع الرأسمالي الحديث.

مدرسة التبعية: ركزت نظرية التبعية على أن التنمية التي تتم في العالم الثالث هي تنمية تابعة أو تخلف، وهي نتاج توسع الدول الاستعمارية، وربط الاقتصاد المستعمر بحاجاتها حيث يصف أندريه جندر فرانك العلاقة بعلاقة التابع والمتبوع، أو العلاقة بين المركز والمحيط حيث يحافظ المركز على علاقة التبعية بينه وبين الهامش، وتلك العلاقة تؤدي إلى استنزاف الفائض من الهوامش إلى المركز، حيث انتقد أشكال التجارة ونقل التكنولوجيا وصاغ ما سمي بـ" تنمية التخلف " حيث يرى أن التنمية التي حدثت في الغرب الصناعي تمت على حساب بلدان العالم الثالث.

ويرى سمير أمين أن التوسع الرأسمالي أدى إلى نشوء التبعية التي لا يمكن فهمها دون معرفة النظام الرأسمالي المهيمن على اقتصاديات الدول النامية.

أما علي غربي فيرى بأن التبعية هي ظرف تاريخي موضوعي تشكل تاريخيا على مدى زمني طويل يمتد إلى الفترة الاستعمارية، وهذا أدى إلى نشوء مجموعة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية والعسكرية، تعبر عن شكل من

أشكال تقسيم العمل على المستوى العالمي يتم بمقتضاها توظيف موارد مجتمع معين وهو المجتمع المتخلف لخدمة مصالح المجتمع المتقدم الذي يمثل قلب النظام الرأسمالي، وهذا ما يؤدي بدوره إلى زيادة التخلف في الدول التابعة وإدامة علاقة سيطرة الدول المتقدمة وإبقاء الدول النامية في دائرة التبعية.[1]

النظرية الليبرالية في التنمية الاقتصادية:

تعتبر بأن الاقتصاد العالمي محرك للتنمية الاقتصادية، حيث ترى بأن العلاقات المبنية بين الأطراف المتقدمة والاقتصاديات الأقل نموا تخدم المجتمعات الأقل نموا ويتأسس المذهب الليبرالي على أساس الترابط، التجارة، التخصص، وتقسيم العمل الذي يسهل عملية التنمية، ويربط الليبراليون عدم قدرة الدول النامية على مواكبة التسارع الاقتصادي، بأنظمتها السياسية والاجتماعية وليس في تشغيل نظام السوق الدولي. على أساس أن الدول النامية تتبنى أنظمة سياسية مغلقة لا تسمح بالتأقلم مع تطورات النظام العالمي، ولهذا فالليبراليون لا يركزون على سبب فقر الدول النامية، بل على كيفية تغلب بعض المجتمعات على عقبات التنمية وأصبحت غنية عن طريق التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة، وهنا حسبه هو نتاج لعدم التدخل السياسي ونضج مجتمعاتنا، على غرار حالات الجمود والتصلب الاجتماعي، والفساد السياسي الذي يقيد الدول النامية.[2]

مدرسة التنمية الإنسانية: the human developement school

حيث تسعى إلى توسيع النظرة إلى التنمية لجعلها أكثر شمولية وتتعدى الجانب الضيق الاقتصادي إلى جوانب أخرى كالحرية السياسية، والحفاظ على البيئة، وذلك من خلال تعظيم الخيارات للأفراد في شتى المجالات، كالتعليم، الغناء، الصحة، الأمن الذي أضحى محور اهتمام الفرد، إضافة إلى الحريات السياسية والثقافية، التي بإمكانها خلق مناخ رطب لتبادل الأفكار مما يسمح بالتواصل بين المجتمعات في إطار أكثر تنظيما وأمنا. وهذا ما يقودنا إلى التنمية الشاملة.[3]

التنمية الشاملة:

والتي تتصف بتوجهها وفهمها الشمولي النظامي، المتعدد الأبعاد والجوانب لظاهرة التنمية كما تتصف اهتمامها المتوازن بكافة القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الإنسانية، البيئية وغيرها.

[1] محمد نصر عارف، مرجع سابق.
[2] روبرت غابلين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، (ترجمة: مركز الخليج الأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث 2003)، ص ص 330.333.
[3] Mahboub UIHAQ ;" reflections on Hunan developement, New York,oxforduniversity press, 1995.p14.

المبحث الثالث: العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية:

تعتبر التنمية من المسائل البالغة الأهمية التي تواجهها الدولة اليوم، إلا أنها قد تواجه خطر عدم الالتزام بهذه المهمة الأساسية بسبب بعض المشاكل المتصلة بالأمن والاستقرار مما يجعلها مشغولة بالصراعات وحالات الفوضى وعدم الاستقرار في الوطن التي قد تؤدي إلى صرف النظر عن عمليات التنمية، وهذا هو التحدي الأكبر الذي تواجهه الدول اليوم، من هنا تبرز ثنائية العلاقة بين الأمن والتنمية، حيث أن توفير الأمن والاستقرار ليس أحد ضروريات الحياة المستقرة للمواطن والمجتمع فقط، وإنما يمثل جوهر العملية التنموية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية. وذلك من خلال مناخ آمن مستقر يشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي اللازم لدفع عجلة التنمية.

المطلب الأول: التداخل (الترابط) بين مضموني الأمن والتنمية

يربط فريق من الباحثين بين الأمن والتنمية حيث أن أموس جوردن (Amos A Gordon) ووليام تايلور william.taylor يذكران أنه إذا كان الأمن القومي بمفهومه الضيق يعني الحماية المادية الخاصة بشعب الدولة وإقليمها من التهديدات الخارجية، فإن مفهوم الواسع للأمن القومي يشير إلى ما هو أكثر من ذلك لأنه يتضمن حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والمعنوية للدولة وقيمتها التي يهدد فقدانها ويود هذه الدولة وبقائها.[1]

كما يربط هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي الأسبق الأمن القومي بأنه القدرة على حماية الوحدة الطبيعية للأمة ووحدة أراضيها وضمان استمرار علاقاتها الاقتصادية بالعالم بشروط معقولة وحماية طبيعتها ومؤسساتها وسلطتها من التهديد الخارجي وضبط حدودها.[2]

إلا انه أبرز من تناول العلاقة بين الأمن والتنمية هو روبرت ماكنامارا وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن العشرين ورئيس البنك الدولي الأسبق بعد ذلك إذ يرى في كتابه جوهر الأمن الصادر في سبعينيات القرن الماضي أن الأمن هو التنمية.[3]

لقد ذكر ماكنامارا أن الأمن القومي لا يكمن فقط في القوة العسكرية بل وبصورة مماثلة في تنمية نماذج مستقرة من النمو الاقتصادي والسياسي في الداخل وفي الدول النامية وفي العالم اجمع، ويخلص إلى أن الأمن هو التنمية وبدون التنمية

[1] امارتيا صن، مرجع سابق ص ص،141-147.
[2] علي عباس مراد، مشكلات الامن القومي، (ابو ظبي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد105، 2005)، ص ص11.12.
[3] روبرت ماكنامارا، مرجع سابق، ص25.

لا يوجد أمنن فالأمن يتطلب حدا أدنى من النظام والاستقرار وإذا لم توجد تنمية أو يتوفر الحد الأدنى منها فإنه من المستحيل تحقيق النظام والاستقرار والسبب في ذلك أن الطبيعة الإنسانية لا يمكن أن تستمر إلى ما لانهاية خاضعة للإحباط.

والتنمية وفقا لماكنامارا تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستوى معيشي مقبول مع ملاحظة أن ما هو مقبول في المراحل الأولى للتنمية قد لا يصبح مقبولا أو معقولا في المراحل التالية، ويرى أنه كلما تقدمت التنمية تقدم الأمن، وأنه عندما ينظم الناس مواردهم الطبيعية والإنسانية ليوفروا لأنفسهم ما يحتاجونه وما يتوقعونه من الحياة، ويتعلمون أن يوقفوا في سلام بين المطالب المتنافسة في ظل الصالح القومي الأوسع فإنه عندئذ تقل الحاجة إلى اللجوء للعنف لتحقيق المطالب الملحة للعيش الكريم ومن ثم يربط بين العنف والتخلف الاقتصادي، فالفقر يؤدي إلى القلاقل وضمور والإمكانات البشرية اللازمة للتنمية، والفقر ليس مجرد عدم الثروة، بل إنه شبكة من الأحوال التي تؤدي إلى الضعف والتي تؤدي إلى الهبوط بمصالح الإنسان وآماله فيلجأ إلى العنف والتطرف.[1]

والواقع أن ماكنامارا وإن ركز في كتابه جوهر الأمن على جوانب الاقتصادية للقوة باعتبارها المتغير الرئيسي للأمن إلا أنه لم يغفل الجوانب الاجتماعية والسياسية، فقد أشار إلى الأبعاد الاجتماعية للفقر والنتائج السياسية المترتبة عليها وانعكاساتها على الأمن، كما انه وسع من نطاق التهديدات التي تواجه الأمن فهي لم تعد قاصرة على التهديدات الخارجية بل امتدت إلى التهديدات الداخلية.[2]

ويربط الدكتور بطرس غالي الأمين الأسبق للأمم المتحدة بين التنمية والأمن في عدة تقارير ودراسات أصدرها إبان توليه هذا المنصب إذ يصل إلى نتيجة مؤداها أنه لا تنمية بغير أمن ولا أمن بغير تنمية، وهو بهذا يطور ما توصل إليه ماكنامارا من قبل من الأمن والتنمية، وبالتالي فالدكتور بطرس غالي يكشف بوضح وعبر تحليل مفصل عن العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية.

[1] روبرت ماكنامارا، مرجع سابق، ص27.
[2] روبرت ماكنامارا، نفس المرجع،ص29.

من خلال التحليل المقدم نتوصل إل فكرة أساسية مفادها أنه على الدول تأمين التنمية من خلال عناصر تتمثل في:

- توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق الاطمئنان والاستقرار
- توفير البيئة الجاذبة والحاضنة لعملية التنمية
- الضمانات التي تكفل استمرار التنمية واستدامتها وتحقيقها لأهدافها
- المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع.
- المستوى الجزئي المتعلق بأمن المنظمات والمؤسسات والأفراد العاملين في العملية التنموية.
- المستوى الداخلي والمستوى الخارجي.

إلا أن هناك تداخل بين المستويات السابقة والتي يمكن إبرازها من خلال مايلي:

- لتوفير الاطمئنان والاستقرار يجب توفر جهاز امني محترف قادر على السيطرة على مجريات الأمور وتامين الممتلكات والأرواح، وتوقيع الجزاء القانوني على كل من يخرج عن النظام العام.
- من الشروط اللازمة لإيجاد البيئة الحاضنة والجاذبة لعملية التنمية هو الشرط الأمني الذي يكفل الشعور بالأمان والاطمئنان اللازم لهذه البيئة.
- يتعلق تامين التنمية بمستويين، مستوى كلي عام يتعلق بأمن الدولة والمجتمع، والمستوى الجزئي والنوعي المرتبط بأمن المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية، هذا فضلا عن امن العاملين في هذه المؤسسات والمنظمات.

وهناك علاقة ارتباط واضحة وهامة بين المستويين، فتأمين المنشات والبنية التحتية يؤدي بدوره إلى تامين تنمية على المستوى الكلي، وتجدر الإشارة إلى أن التنمية لا ترتكز على مستوى واحد(جانب اقتصادي فقط) وإنما تتعدى إلى مستويات أخرى، كالمستوى السياسي، الاجتماعي، الثقافي، والبيئي، من هنا يبرز الارتباط الوثيق بين الأمن والتنمية.

المطلب الثاني:الأمن والتنمية بين التنافس والتكامل.

في هذا الإطار سنقوم بتحليل العلاقة بين الأمن والتنمية من خلال مقتربين:

المقترب الاستراتيجي: يرى بان العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة إستراتيجية وتكاملية مع إعطاء أهمية للأمن[1].

المقترب الإيديولوجي: يرى هذا المقترب أن العلاقة هي علاقة تنافس وأولوية الحق في الأمن على الحق في التنمية.

فبالنسبة **للمقترب الاستراتيجي** فهو يصور العلاقة بين الأمن والتنمية على أساس تكاملي حيث أنه لا يمكن تحقيق الأمن والاستقرار دون وجود تنمية شاملة، ولا يمكن الوصول إلى التنمية في غياب الأمن.

إن التركيز على مسألة التنمية كمدخل من مداخل الأمن الإنساني يوحي بوجود مسؤولية مشتركة للمجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان، لكن من أجل تحقيق هذا المفهوم من الأمن، لابد من ضمان الأمن من خلال دولة القانون، تنمية مستدامة خلاقة لمناصب شغل وللثروة والعدالة في التوزيع، والاعتماد على آليات الديمقراطية في تسيير شؤون البلاد، مما يخلق عدالة اجتماعية، وتعزيز الثقة بين كل أطياف المجتمع لخلق جو من الاستقرار الذي يسمح بدفع عجلة التنمية، وهذا يأتي من خلال التركيز على مسألة حقوق الإنسان وخلف مسؤولية دولية أي عالمية حقوق الإنسان يعبر عن تصور عام وشامل، معبر بالأساس عن فكرة عالمية حقوق الإنسان وإعادة صياغة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، هذا ما يدعى بـ "الهندسة السياسية" وتشكل الديمقراطية والتنمية محوران أساسيان في هذه المعادلة[(2)].

يتضح التكامل بين الأمن والتنمية من خلال تأمين التنمية حيث، أن توسعة النشاط الامني ليشمل كل القطاعات، انطلاقا من العسكري وتأمين حدود وإقليم الدولة والحفاظ على استقرارها داخليا وخارجيا، إلى الأمن الاقتصادي، وتأمين كل العمليات الاقتصادية مما يزيد في عملية الإنتاج وتوفير مناصب عمل، حيث أن النمو الاقتصادي والتنمية هو اللبنة الأساسية التي من خلالها تتحقق المصالح الأمنية للدولة، وبناء قوة الردع الإستراتيجية، فالأمن الوطني أو القومي يتحقق أساسا حسب البعد الاقتصادي للأمن بتحقيق الحاجيات الأساسية للفرد (الإنسان) Basic humanNeeds[(3)].

إضافة إلى البعد الاجتماعي وتأمين المواطنين خلال حياتهم اليومية، ويزيد الولاء للوطن خاصة في ظل وجود عدالة اجتماعية وتوزيع عادل للثروات مما يؤسس إلى الاستقرار الأمني بدوره، فكلما كان هناك إحساس من طرف الأفراد

[1] مبروك غضبان ، "الحق في التنمية والحق في الامن"، مقارنات تطبيقية من منظور حقوق الانسان، مداخلة مقدمة في ملتقى بعنوان" التحديات الامنية ورهانات التنمية في الجزائر، جامعة باتنة،يومي19-20 فيفري2014.ص8.

[2](William w.burke, » human right and national security : the strategic correlation » disponible in http://www.whtehouse gov/nsc.pdf, january,2005.

([3])J.Amm(Ticker), « revisioning security » in s(steve) and j (bayles)global and globalization, p 300.

بالانتماء إلى المجتمع وبوجود مصير مشترك بينهم يزيد ذلك من الترابط داخل المجتمع الواحد وبالتالي تحقيق الامن في بعده الاجتماعي.

ويرتبط إلى حد كبير الأمن الثقافي بالأمن الاجتماعي، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تجمع المجتمع والثقافة السائدة، والتكلم عن الأمن في جانبه الثقافي يتطلب التوفيق بين الثقافة الكلية والثقافات الفرعية داخل مجتمع معين، بمعنى أن محاولة التفريق بين الثقافات داخل المجتمع الواحد وتمكين ثقافة معينة عن الأخرى قد يؤدي ذلك إلى حدوث توترات داخل الدول قد تأخذ أشكالا متعددة كالنزاعات الطائفية والعرقية وقد تصل إلى زعزعة استقرار الدول بطلب الجماعة ذات ثقافة معينة تشعر بان حقوقها هضمت بالانفصال عن ذلك الإقليم (حالة السودان).

المقترب الايديولوجي:

حيث يركز هذا المقترب على العلاقة التنافسية بين الأمن والتنمية و أولوية الأمن على التنمية وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي جورج بوش في تقريره الخاص بإستراتيجية الأمن الوطني لعام 2000 بقوله "التزام أمريكا لحماية حقوق الإنسان والدفاع عن الأمة وضد أعدائها يكون الالتزام الأول والأساسي هذا ما يترتب عنه ما يلي:

- أولوية الأمن على التنمية، حيث أن الأمن هو الذي يؤسس لحقوق أخرى خاصة الحق في الحياة، والحرية؟، الرفاه، التنمية ويعطي الشرعية للحكيم.
- مكافحة الإرهاب قبل حقوق الإنسان (بوش إستراتيجية الكل أمني) وكما حدث في الجزائر في 90
- قانون الباتريوت لعام 2001 والتخلي عن بعض الحرية لحماية الأمن[1].

وقد تتبين العلاقة التنافسية بين الأمن والتنمية من خلال طبيعة التنمية التي تستوجب الظروف اللازمة والجو الملائم لتحقيق أكبر قدر من التنمية وهذا لا يتحقق إلا بوجود بيئة آمنة مستقرة، والتي تعني الاستمرار في العلاقات الاجتماعية تآلفا وترابطا، وبالتالي الحفاظ على التفعيلة التنموية وسرعة تدفق مخرجاتها لخفض معدلات الجريمة عن طريق منعها قبل وقوعها، ولا تستطيع أن تفعل ما لم تعرف وتعلم بتفاصيل الخطط التنموية تقديرا بها وخططها لتوفير الامن والحماية والسلامة بها[2].

(1) غضبان مبروك،مرجع سابق، ص14.
(2) سعود عابد، الأمن والتنمية، متوفر في الموقع http://www.alriyadh.com/2010/09/16/article 559993.html..

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة لتطور كل من مفهوم الأمن والتنمية وفق المقاربات النظرية ودراستها العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية توصلنا للنتائج التالية:

- إن التحول في الطبيعة الدولية وطبيعة العلاقات وتحول طبيعة التهديدات أدى إلى التحول في مضامين الأمن حيث شهد مفهوم الأمن عمليتي توسيع وتعميق توسيع أفقي من خلال إضافة عدة قطاعات.
- القطاع المجتمعي، القطاع العسكري، القطاع السياسي، الاقتصادي والبيئي، وكذلك شهد عملية تعميق في مستويات التحليل.
- النظام الدولي System
- الأنظمة الفرعيةSubsystem
- الوحدات (الدول) State (unite)
- الوحدات الفرعيةSube state
- الأفراد (الإنسان)Individual
- انتقال التنمية من الاقتصادية إلى التنمية الشاملة.
- ارتباط الأمن والتنمية بعلاقة إستراتيجية في الظروف العادية وتنافسية في الظروف غير العادية.
- الإنسان هو جوهر العمليتين الأمنية والتنموية.
- يجمع الفكر التنموي والفكر الأمني على قوة علاقتهما بالانتماء والنمو والبناء.
- العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة جدلية تكاملية وتبادلية حيث أن أحدهما يؤسس للآخر ويؤثر فيها ويتأثر به، وقد ينافسه أحيانا.

الفصل الثاني

العلاقة التفاعلية بين الأمن والتنمية

في المتوسط

مقدمة الفصل

يعتبر الفضاء المتوسطي أهم المجالات الحيوية التي تحظى بأهمية كبيرة من قبل الدول الكبرى، حيث انه يتوسط ثلاث قارات، ونقطة تلاقي العديد من الحضارات والثقافات، ضمن إطار جيوسياسي هام، جعله منه المستقطب للعديد من الدول في إطار التنافس والمصلحة من جهة، والهيمنة وبسط النفوذ من جهة أخرى، على اعتبار أن المتوسط هو قلب الأرض، ومن يسيطر عليه يسيطر على العالم.

ورغم التقارب بين دوله، ووجود نوع من التوافقات، إلا أن التباين واضح بين الضفتين، فالضفة الجنوبية لاتزال تعاني من التخلف وتدني مستوى التنمية، التي طرحت عدة مشاكل أمنية، أصبحت تشكل تهديدا في المتوسط، وذلك حسب تصورات كل طرف.

في هذا الفصل سيتم تحديد المتوسط جغرافيا وجيوسياسيا، ثم دراسة واقع الأمن والتنمية في بلدانه، وإبراز تصورات دول الضفتين للأمن والتنمية في هذا الإقليم

المبحث الأول: إشكالية تحديد المتوسط

لقد نشأت منذ القدم على ضفاف البحر المتوسط حضارات تاريخية؟، كما توالت عليه القوى الكبرى والحضارات المختلفة على مر العصور إلى وقتنا الحالي، فالبحر الأبيض المتوسط لعب دور المستقطب للحضارات نظرا لتميز موقعه الذي يتوسط ثلاث قارات هي إفريقيا، آسيا وأوروبا، ومن هذا التوسط جاءت تسمية البحر المتوسط "Moditerranean Sea" مشتق من كلمتين لاتينيتين هما" Medins" أي المتوسط "Terra" أي الأرض، فهو يتمتع بموقع استراتيجي هام[1].

لقد شهدت مياه المتوسط حضارات عديدة منها الفرعونية، الفينيقية، اليونانية الرومانية، العربية الإسلامية، كما شهدت حضارات الكشوف الجغرافية، الأوروبية التي اعتمدت على القوة البحرية مثل اسبانيا البرتغال، هولندا، إنجلترا وفرنسا، وأخيرا القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، لقد كان ولا يزال الوجود في المتوسط من أهداف القوى والحضارات الكبرى على مر العصور إن الوجود شبه الدائم في البحر المتوسط لم يقض على خصوصية دول المتوسط وشعوبه التي تتصف بعدة مميزات اكتسبتها بالأساس من انتمائها للمتوسط وإحاطتها به، وهذه المميزات أدت إلى التقارب الطبيعي بين دول وشعوب المتوسط تاريخيا وجغرافيا والتعاون على حل المشكلات والقضايا المشتركة التي تواجه دول وشعوب البحر المتوسط.

رغم هذا التقارب بين الدول المتوسطية إلا أن وجود قوى كبرى خارجية تتنافس لتحقيق أهدافها ومصالحها الخاصة، والتي ربما لا تتحقق إلا بانقسام تلك الدول المتوسطية على نفسها زاد من معاناة الدول المتوسطية، فخلال الحرب الباردة انقسمت دول المتوسط إلى معسكرين متنافسين، وكان من الصعوبة بمكان الحديث عن أي تقارب متوسطي.

بينما فترة ما بعد الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفياتي حدثت متغيرات دولية هامة ساهمت في خلق مناخا مناسبا لانطلاق التعاون المتوسطي، ومن بين هذه المتغيرات بدء عملية السلام في مدريد في أكتوبر 1991، هيأت للقبول بإسرائيل في المنطقة والتعاون معها في إطار منظومة متوسطية، دخول العالم إلى التكتلات الكبرى بعد انهيار

1 أسامة فاروق مخيمر،"تعريف الدولة المتوسطية"، دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، السياسة الدولية عدد 129، يوليو 1997، ص42.

الاتحاد السوفييتي الذي صاحبه الأثر الأكبر في دفع الدول المتوسطية نحو التعاون وطرح المبادرات ومحاولة اجتياز العوائق التي تقف أمام هذا التعاون والتقارب فيما بينها[1].

من هذا المنطلق يمكن القول بأن المتوسط عرف حالات من محاولات التقارب بين دول وحالات أخرى من التنافر والصراع لتشكل هذه الحالات الأخيرة الذاكرة الجماعية لشعوب المنطقة المتوسطية ورؤية كل طرف للطرف الاخر، لكن يبقى العامل الجغرافي له دوره في تحديد الانتماء المتوسطي.

(1)زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول الجنوب بالمتوسط أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة (2000-2009) ص 142.

المطلب الأول: المتوسط الجغرافي

هو معيار تقليدي تعتمد عليه معظم الكتابات التي تهتم بدراسة الدول المتوسطية، والمعيار الجغرافي لتعريف دول البحر المتوسط يتلخص في أن كل دولة لها ساحل مطل على البحر المتوسط تعتبر دولة متوسطية، ووفق هذا المعيار نجد أن الدول المتوسطية هي دول حوض البحر المتوسط، غير ان هذا التعريف يواجه إشكاليات عند تطبيقه على دولة مثل روسيا، فهي تطل على البحر الأسود، ويوغسلافيا التي انقسمت إلى جمهوريات مستقلة، وبالتالي يكون البحث هنا عن أي من تلك الجمهوريات يتمتع بصفة المتوسطية.

فالبحر المتوسط هو بحر متاخم للمحيط الأطلسي، يقع بين جنوب أوروبا، شمال إفريقيا وغرب آسيا، شكلا شبه مستطيل بين خطي عرض 30 و46 درجة شمالا وخطي طول 5,50° غربا، و36° شرقا، ويبلغ طول البحر المتوسط من الشرق إلى الغرب (المساحة من شواطئ وخليج الإسكندرية إلى مضيق جبل طارق) حوالي 3540 كلم، أما عرضه من الشمال إلى الجنوب (ما بين شواطئ يوغسلافيا السابقة وليبيا) فيبلغ حوالي 970 كلم، وتبلغ مساحته 2.510,000 كلم^2، ويمكن أن نضيف إلى الحوض المتوسط كل من البحر الأسود الذي تبلغ مساحته 508000 كلم الذي يعتبر امتدادا له، وبالتالي بحر مرمرة الرابط بينهما الذي تبلغ مساحته 1400 كلم.

ويحكم الطبيعة الجغرافية للبحر المتوسط، فإنه يكاد يكون بحرا مغلقا لولا وجود منفذين رئيسيين هما مضيق جبل طارق غربا، الذي يصله بالمحيط الأطلسي وقناة السويس شرقا، التي تشكل منفذا إلى البحر الأحمر، الذي يتصل بدوره عبر مضيق باب المندب بالمحيط الهندي، وإذا كان مضيق جبل طارق هو المنفذ الرئيسي للمتوسط، فإنه يفصل بين قارتي أوروبا وإفريقيا في أقرب نقطة بينهما (14300)[1]

أما بالنسبة إلى قناة السويس فهي منفذ اصطناعي بين البحرين المتوسط والأحمر، تم خرقه سنة 1869 م تحت اشراف رجل الأعمال الفرنسي فرديناند دي ليسبس (Ferdinand de lesseps) من أجل فتح طريق جديدة نحو الهند والشرق الأقصى، ويبلغ نقطة عبور ثالثة بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، حيث يتصل اثنان عبر مضيق الدردنيل، فبحر مرمرة ثم مضيق البوسفور.

(1)Christophe Reveillard, “retour sur quelques éléments géopolitiques en m éditerranée”, ’UMR Roland Mousnier, Université Paris-Sorbonne, Novembre 2008,pp135-138.

كما ينقسم البحر البيض المتوسط إلى حوضين، غربي وشرقي بفعل الخناق الموجود بين جزيرة صقلية وتونس، حوض المتوسط الغربي الذي يشمل المسطح المائي بين مضيق جبل طارق والخناق الصقلي التونسي؛ ينقسم بدوره إلى أحواض ثانوية هي: الحوض البلياري الذي يقع بين حوض البليار والساحل الإسباني، بحر أليوران أو القنال (Canal) بين السواحل الجزائرية والإسبانية[1].

ويقع البحر التيراني بين سواحل إيطاليا القارية وجزر صقلية، سردينيا وكوريسيكا، بينما يعرف الحوض الأوسط في المتوسط الغربي بالحوض الجزائري البروفنسي، الذي يمتد في جزئه الشمالي الشرقي تحت تسمية الحوض الليجوري بين سواحل فرنسا، إيطاليا و كورسيكا.

فيما يخص حوض المتوسط الشرقي، فيمتاز بكونه" أكثر استقامة وأكثر امتداد للجنوب" مقارنة بحوض المتوسط الغربي، ويتكون الحوض الشرقي من عدة أحواض وبحار ثانوية هي: البحر الأيوني بين سواحل كلابريا وصقلية الإيطالية والسواحل الغربية لليونان شمالا، وسواحل برقة الليبية جنوبا، الحوض الليفانتي بين سواحل جزر كريت ورودس اليونانية والسواحل التركية شمالا وسواحل دول الشرق الأوسط المتوسطية جنوبا، بينما يمتد إلى الأدرياتيكي كالذراع بين ايطاليا والسواحل الغربية لشبه جزيرة البلقان وينحصر بحر ايجه بين الأرخبيلات اليونانية وسواحل تركيا.

يتميز البحر المتوسط كذلك بخاصية جيولوجية زادت من أهمية الإستراتيجية، والتي تتمثل في وجود نقاط خناق تسمح بمراقبة الممرات البحرية والجوية مما يكسبها أهمية بالفكر، حيث أنه رغم أهمية مضيق جبل طارق غربا، والبوسفور والدردنيل شرقا، وقناة السويس جنوبا كنقاط خناق في المتوسط، إلا أنه توجد نقاطا أخرى لا تقل أهمية عن الأولى تتموضع في وسط الحوض لتشكل الفاصل الطبيعي بين الحوضين الغربي والشرقي للمتوسط، هذه النقاط هي: مضيق صقلية، بين جزيرة صقليا شمالا وتونس جنوبا، ومضيق مسينا (Mesesin) مضيق(otrante) أوترانتو بين شبه الجزيرة الإيطالية وصقليا، بين إيطاليا وألبانيا، ويعتبر هذا المضيق بوابة البحر الأدرياتيكي.

هذه الخصائص الجغرافية المذكورة أعلاه ميزت سياسات دول البحر الأبيض المتوسط وعلاقاتها البيئية عبر مختلف العصور إلى الوقت الحالي، لكن ثمة اختلاف حول تصنيف الدول المتوسطية؛ فإذا كان التوافق موجود حول المعيار

(1) محمد صفي الدين أبو العز، "توازن القوى في منطقة البحر المتوسط"، المستقبل العربي ، السنة 2، العدد 7، ماي 1979، ص 9.

الجغرافي الذي يعتبر ان كل دولة تطل أولها منفذ بحري هي دول متوسطية، فإن للمعيار الجيوبوليتيكي أهمية تجعل الموضوع يتوسع ليتجاوز حدوده الجغرافية ليشمل مناطق أخرى تدخل ضمن نطاقه السياسي والاستراتيجي.

المطلب الثاني: المتوسط الجيوبوليتيكي

يعرفه ايف لاكوست الجيوبوليتيك انه: طريقة جديدة للنظرة إلى العالم، التي تتعدى القراءة البسيطة للمعطيات الاقتصادية، وتتطلب حركيات أخرى، على خلاف البحث عن ربح أو غزو أراضي خصبة؛ فهو يعرض الجيوبوليتيك وكأنها معرفة تخمين الفضاء الأراضي والصراعات التي تطوره.

أو هو: كل ما يتعلق بالتنافس بين السلطات التي تعيش على أرض واحدة: تنافس أقل أو أكثر سلما أو عنفا بين السلطات السياسية من كل الأنواع، وليس فقط بين الدول، بل بين الحركات السياسية أو المجموعات المسلحة الشرعية أو غير الشرعية، هذا التنافس يمارس من أجل السيطرة أو الهيمنة على إقليم جيوبوليتيكي له مساحة كبيرة أو صغيرة جدا.

« une nouvelle manière devoir le monde qui dépasse la simple lecture des données économiques et propose d'autres mobiles que la recherche de profits ou la conquêt de terres fertiles ». Il présente la géopolitique comme « un savoir penser l'espace terrestre et les luttes qui s'y déroulent"[1]

إذن الجيوبوليتيك هي الدراسة التي تحلل الروابط التي تجمع بين الجغرافيا والسياسة، وسياسة الدول هي بالضرورة مشروطة بالثوابت الجغرافية

ويقسم "ايف لاكوست" حوض المتوسط كما يلي: المتوسط الغربي ويضم الدول الواقعة شمال غرب (إسبانيا،فرنسا، إيطاليا)، الدول الواقعة جنوب غرب (تونس، الجزائر، المغرب، البرتغال). المتوسط الشرقي ويضم الدول الواقعة شمال شرق (تركيا، البلقان، الدول اليوغسلافية السابقة،ألبانيا، بلغاريا،اليونان، قبرص)، الدول الواقعة جنوب شرق (ليبيا، مصر). كما يدرج "لاكوست" الدول العربية الشرق أوسطية التي كانت في فترة معينة تحت الاحتلال الفرنسي ومن ثم تحت تأثير الثقافة البعثية (سوريا، ولبنان)، ثم الأردن، إسرائيل وفلسطين كما يضيف دول تتأثر وتؤثر بالواقع الجيوبوليتيكي للبحر المتوسط (إيران والعراق) [2].

عندما يتحدث "لاكوست" عن خصوصية البحر المتوسط جيوبوليتكيا، يرى أن المتوسط ليس بحر وشواطئ، بل إنه دول محيطة به تشكل صفات مشتركة،علاقات متبادلة وصراعات تاريخية. فالبحر المتوسط أصبح معروفا دوليا، ليس

[1] Mehdi TAJE, Introduction à la Géopolitique , Université Virtuelle de Tunis, 2008, p10.
[2] Yves LACOSTE, "La Méditerranée », « Géopolitique de la Méditerranée », revue Hérodote n°103, 4° trim. 2001pp15-19.

بسبب السياحة وقناة السويس فقط، بل هناك أسباب سياسية بالغة الأهمية. إذا هو كل جيوبوليتيكي بخصوصية كبيرة. كذلك شكل المتوسط مركزا لصدام الحضارات، فالصراع الفلسطيني/الإسرائيلي على الأرض له قيم جيوبوليتكية، فرغم أن فلسطين ليست إلا مساحة صغيرة بالنسبة للعالم العربي، إلا أنها مصدر لذاكرة من الصراع التاريخي /الديني في المتوسط الذي امتد منذ الحروب الصليبية. إن الحديث عن البحر المتوسط هو أبعد من الحديث عن حوض بحري نسميه بهذا الاسم.لأن الدول المحيطة به مفتوحة على عوالم أخرى مثل المحيط الأطلسي (المغرب، إسبانيا،فرنسا)،أو كما الحال في المتوسط الشرقي[1].

فحوض المتوسط هو ملتقى، للتباينات واختلافات لعدة ثقافات وحضارات، وتبرز أهمية المتوسط من خلال ربط مستقبل السياسة العالمية بتطور منطقة حوض المتوسط، حسب مورتن كابلن Mortin Kaplan ، بينما يعتقد ماكيندر Mackinder أن من يستطيع أن يسيطر على قلب الأرض، يسيطر على العالم؛ على اعتبار أن المتوسط هو قلب العالم.

لقد تميز ماكيندر في طريقة تحليله الجيوبوليتيكي، الذي هو في حقيقته تحليل جيواستراتيجي، باهتمامه بالأقاليم وتحليل عناصره، ونظرته للمشاكل الجغرافية على نطاق عالمي، الأمر الذي جعل من النتائج التي توصل إليها تتمتع بخاصة إستراتيجية، لذا يمكن أن نقول أن ماكيندر بدأ بداية جيوبوليتيكية وانتهى بنتائج جيواستراتيجية.

ويبدأ تحليل ماكيندر عندما يقسم –في نظريته- العالم الذي يجمع ما بين اليابسة والماء إلى ثلاث مناطق: منطقة القلب، منطقة الهلال الداخلي، ومنطقة الهلال الخارجي.

ولاحظ أن الجزيرة العالمية، -وهي تلك الحلقة المتصلة من اليابس وهي أوروبا، آسيا، إفريقيا-، تكون ثلثي مساحة اليابس كلية، وأن الكتل اليابسة الأخرى تكون الثلث الباقي وتحيط بالجزيرة العالمية متمثلة في أمريكا الشمالية والجنوبية وأستراليا، بينما تمثل البحار والمحيطات ثلاث أرباع العالم، وتكون كتلة مائية متصلة أطلق عليها المحيط العالمي، World Ocean[2].

[1] صلاح نيوف، جيوبوليتيك المتوسط: قراءة في كتاب ايف لاكوست. متوفر في الموقع: http :www.wikimedeafondation.org

[2] جلال خشيب، "النظرية الجيواستراتيجية، هالفورد ماكيندر و نظرية قلب العالم: 1861-1947 " الخميس، 12 أبريل، 2012 متوفر في الموقع: http://www.blogger.com/profile/08050982.

ويؤكد ماكيندر على أن الوضع الجيوبوليتيكي الأفضل لكل دولة هو الوضع المتوسط المركزي، كما يؤكد على فكرة مهمة جدا، وهي أن المركزية مفهوم نسبي ويمكنها أن تتبدل مع كل سياق جغرافي محدد.

والقارة الأوراسية من وجهة النظر الكونية، تقع في مركز العالم –أي الوضع المتوسط المركزي- ويقع في مركزها ما سماه بقلب العالم أو الHeartland وهذا هو رأس الجسر الجغرافي الأكثر ملائمة للسيادة على العالم بأسره، فالهارتلاند هو المنطقة الأكثر أهمية في السياق الأعم ضمن حدود الجزيرة العالمية World Island.

وتشمل منطقة القلب -التي أطلق عليها في بادئ الأمر بـ "منطقة الإرتكاز" "Pivot Area" جزءا كبيرا من أوراسيا، هذه المنطقة يحدها من الشرق الصين ومنشوريا، ومن الشمال المحيط المتجمد الشمالي، ومن الجنوب هضاب آسيا وجبال الهيمالايا، أما من الغرب فيحدها نهر الفولكا.

وبهذا لخص ماكيندر نظريته في الثلاثيات الآتية: من يتحكم في شرق أوروبا يسيطر على قلب الجزيرة العالمية "الهارتلاند"، ومن يتحكم في منطقة القلب يسيطر على الجزيرة العالمية، ومن يتحكم في الجزيرة العالمية يسيطر على العالم[1].

على عكس ذلك يتقدم سبيكمان بتحليل مغاير بعد أن درس بكل اهتمام أعمال ماكيندر، تقدم بصياغته لمخطط جيوبوليتيكي أساسي يختلف عن نموذج ماكيندر، وكانت فكرة سبيكمان الأساسية تقوم على أساس أن ماكيندر قد بالغ في تقييم الأهمية الجيواستراتيجية للهارتلاند، وهذه المبالغة لم تتناول فقط التموضع الحيوي للقوى على خارطة العالم، بل وتناولت المخطط التاريخي الأولي.

فالهارتلاند لا يتمتع في نظر سبيكمان بأي صفات تؤهله للقيادة "افتقاره للموارد الطبيعية والطاقوية، يقع أغلبه في مناطق متجمدة أو صحراوية..."، لذلك فإن منطقة الثقل الرئيسية لا تتمثل في منطقة القلب الأرضي –عند ماكيندر- وإنما تتركز فيما يسميه بمنطقة الإطار أو حافة الأرض، الريملاندRimland، وهي من وجهة نظر سبيكمان أعظم أهمية من القلب نفسه.

[1] جلال خشيب، مرجع سابق.

انطلاقا مما سبق يمكن القول ان المتوسط هو مجموعة أقاليم أكثر ماهو اقليم متجانس يشمل كل منطقة المتوسط، حيث يسهل تحديديه من الناحية الجغرافية، كما يصعب تحديده بالمعيار الجوبوليتيكي والجيوستراتيجي، إذ يرتبط بالانشغالات الأمنية للقوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد الأوروبي، إذ أن الحدود الجغرافية للمتوسط تتغير حسب المعطيات الأمنية وتغير الفاعلين الأساسيين في المنطقة[1]، وعليه لا يمكن الحديث عن نظام جهوي متوسطي، ولا يمكن الحديث عن مركب امني(complexe de sécurité) في ظل غياب رؤية إستراتيجية موحدة، وأجندة سياسية وأمنية مختلفة، وعليه فالمتوسط مرتبط بما يعلنه الفاعلون السياسيون في المنطقة، المعنيون بتقديم مبادرات ومشاريع حول المتوسط، بمعنى أن المتوسطية لا ترتبط بالإقليم الجغرافي ودول البحر المتوسط، بل بالإبداع في مفهومه الذي يهدف إلى بناء المتوسط[2]، وبالتالي فتحديد المتوسط يتوقف على إدراكات الفواعل الأساسية للأهمية الجيوبوليتكية والجيوستراتيجية للدول، والرهانات التي يحققها هذا الفضاء(امن الطاقة مثلا) من خلال إدراج هذه الفواعل ضمن الدائرة الإستراتيجية، للحفاظ على مكانتها كقوة مسيطرة على قلب الأرض بإنشاء نظام امني عبر قاري[3].

[1] Alain Roussillon, « la Méditerranée au péril de ses identités », Annuaire de la Méditerranée, (Paris : publisud, 1997), p240.
[2] Roberto Aliboni, une vsion Européen : méditerranée, stratégies de l'après guerre , in Amin Samir, les enjeux stratégiques en méditerranée (paris : l'harmattan, 1992), pp210-211.
[3] zbigniew Brezinski , the geostrategique triad : living with china ;europe and, russia pp36-40.

خريطة رقم(1): المجال الجغرافي للمتوسط

https://www.google.dz/search?q=g%C3%A9opolitique+de+la+m%C3%A9diterran%C

المبحث الثاني: واقع الأمن والتنمية في المتوسط

المطلب الأول: دراسة جيواقتصادية (التنمية في المتوسط)

لدراسة واقع التنمية في دول المتوسط يجب البحث في المؤشرات التي تبين مستوى التنمية في الضفتين، وهي مؤشرات سياسية، اقتصادية اجتماعية وثقافية.

-المؤشرات السياسية:

تلعب القيادة في الحياة السياسية دورا فعالا في التأثير على توجهات القرارات التنموية، حيث أن إدراكات صانع القرار تلعب الدور الحاسم في التعامل مع المدخلات وتكييفها وفقا للمعلومات المتوفرة وكذا قدرات الدولة لأجل انتقاء البديل الأنسب الذي يتوافق وحاجيات المجتمع.

وتعتبر مسألة التداول على السلطة معيار أساسي للحكم على نخبة قيادية معينة بأنها شرعية من عدمها، فالقيادة العقلانية الرشيدة هي مفتاح التنمية المنشورة[1].

كما تزيد فاعلية الأنظمة السياسية من خلال عملية التخطيط التي ترتبط بالإدارة المحلية حيث يعتبر الإصلاح الإداري مدخلا هاما وضروريا لتحقيق التنمية الشاملة، وتزيد فعاليته من خلال ترقية السلوك الإداري وزيادة مهارات قدرات المديرين بالمنشأة، وتنمية القدرة على التفكير الخلاق واتخاذ القرارات الصحيحة.

كما يبرز دور المجتمع المدني في اعتباره قناة اتصال، يجري عبرها التنافس بين القوى السياسية الفاعلة في البلدان، حيث أن وجود مجتمع مدني قوي دليل على نمو الوعي والثقافة السياسية في ذلك البلد، و التكريس للعملية الديمقراطية[2].

(1) علي خايفة الكواري وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 94.
(2) مهدي جرادات، الأحزاب السياسية والحركات السياسية في الوطن العربي، (الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006)، ص 153.

المؤشر الاقتصادي:

تقاس التنمية الاقتصادية في بلد ما من خلال الدخل القومي، والدخل الفردي حيث يعتبر قياس الدخل الفردي كمؤشر لقياس التنمية والتخلف لبلد ما، حيث أن التنمية هي الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، فهي عملية رفع المستوى المعيشي والزيادة المستمرة لمستوى دخل الفرد الحقيقي ومعدل الزيادة الذي على أساساه تقاس سرعة التنمية ومدى الجهد الإنمائي المبذول في مجتمع معين أما الدخل القومي فهو القيمة النقدية للسلع والخدمات النقدية المنجزة في سنة معينة، والدخل القومي لأي وحدة دولية يتأثر بطبيعة السلع والخدمات المنجزة، وهيكل أسعارها النسبية.

المؤشرات الاجتماعية:

تشمل المؤشرات الاجتماعية، التعليم الذي له علاقة وطيدة بالتنمية، حيث يبرز دور التعليم في بناء القوة البشرية المنتجة باعتباره العامل الحاسم في التنمية من خلال تنشيط النمو الاقتصادي الذي يترتب عليه قوى ابتكارية وتنظيمية في المجتمع.

كما ترتبط الصحة بالتنمية عامة، والتنمية الاجتماعية خاصة، حيث أن تدني مستوى الصحة يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية والأمراض والأوبئة، مما يشكل تهديدا على المجتمع وعلى الاستقرار في البلد، كما يؤدي ارتفاع وتحسن المستوى الصحي إلى إضفاء حالة استقرار تتيح بدفع عجلة التنمية من خلال رفع مستوى الانتاجية[1].

إضافة إلى ذلك تؤثر البنية السكانية على العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتي بدورها لها انعكاساتها على السكان، فالقيم والعادات تؤثر على طبيعة الاقتصاد الامني ونوعيته، كما يؤثر النمو السكاني على مستوى المعيشة وعلى عجلة التنمية، من خلال ارتباط النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي[2].

بعد عرضنا لمؤشرات التنمية بصفة عامة يمكن أن يتبين واقع التنمية في دول المتوسط بضفتيه.

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، (الاسكندرية، الدار الجامعية، 2003)، ص 83.
(2) منير شفيق.في نظريات التغيير، بيروت، المركز الثقافي. (ب.د.ن) ص 99.

1-: واقع التنمية في دول جنوب المتوسط:

التنمية السياسية:

تبنت دول جنوب البحر المتوسط عملية التحول الدمقراطي كنمط لإصلاح أنظمتها لكن دون آلياتها وعلى رأسها التداول السلمي على السلطة، وفتح قنوات اتصال بين القطاع والمجتمع أو القاعدة الشعبية، كما تفتقر دول جنوب المتوسط لمعارضة حقيقية تسمح بتغيير الأنظمة وتكريس المبادئ الديمقراطية.

كما تعاني دوله من اختلال بين الدولة والمجتمع، وتزايد الفجوة بينهما، حيث أصبحت الأنظمة تعاني من الاغتراب السياسي، وفقدت الأنظمة شرعيتها، وفقدت بعض الدول سيطرتها الديمقراطية وهذا ما يبدو مع أحداث الربيع العربي، وانتشار موجة الغضب التي ساهمت فيها أيادي خارجية، أكثر من الرغبة الشعبية .

كما نتج عن عملية التحديث المتبناة من قبل الأنظمة عملية فراغ أخلت بالتوازن بين الدولة والمجتمع وعلاقتها وزادت في الانفصال في الهياكل السياسية عن قاعدة استنادها الشعبي، فدول جنوب المتوسط تبنت اتجاهين متعاكسين تماما، ففي ظل الانغلاق السياسي تعرف انفتاحا ليبراليا (اقتصاد السوق)، وتراجع دور الدولة في إيجاد حلول للأزمات الاقتصادية والاجتماعية؛ ما خلق توترات داخلية، واللااستقرار الاجتماعي والسياسي، صاحبه فساد سياسي وإداري استفحل في الهياكل الإدارية ، الأمر الذي أدى إلى تدهور هشاشة مستوى أدائها. حيث أصبحت البيروقراطية صفة الإدارة[1]

ويمكن الإشارة هنا إلى أن دول العالم الثالث وجنوب المتوسط تعتمد على الإدارة بالأزمات أي معالجة الخلل إثر وقوعه، على غرار الدول الأوروبية المتقدمة التي تعتمد على الإدارة بالأهداف، التي تعتمد على إستراتيجية هادفة لتحقيق مبتغياتها والأهداف التي سطرت لها.

كما يلعب المجتمع المدني دورا مزدوجا في المجتمع، حيث يحصن الأفراد من سيطرة الدولة من ناحية، ويحصن الدولة من الاضطرابات العنيفة من ناحية أخرى، لكن دوره جد محدود في جنوب المتوسط حيث أن منظمات المجتمع المدني في بلدانه تمخضت من رحم النظام، وغير مستقلة ماليا، ما يجعلها في خدمة الأنظمة في أغلب الأحيان.

(1) بومدين طاشمة، استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007، ص 20.

ويمكن إبراز الصفات العامة لمستوى التنمية السياسية في بلدان جنوب المتوسط في الآتي:

-عدم وجود السلطة في أيدي الفئات الوطنية التي تمثل غالبية سكان المجتمعات، إذ حرصت الدول الاستعمارية على إبقاء هذه السلطة في أيدي أقلية تعتبر نقطة الوصل بينهما وبين مواردها الطبيعية. (1)

-ضعف الدول النامية سياسيا على النطاق العالمي، حيث أنها لا تستطيع أخذ قرار لصالح شعوبها في مجلس الأمن الدولي الذي تصاغ قراراته بحسب مصالح الدول الغربية ومعاناتها، وهذا ما يبدو جليا في القضية الفلسطينية،(2) قضية سوريا حاليا، قضية ليبيا.

-الارتباط السياسي لمعظم دول جنوب المتوسط بالدول الأوروبية وأمريكا كونها خاضعة لها اقتصاديا واجتماعيا، وهو ما يعرف بالتبعية السياسية، حيث تضمن الدول الغربية عامة، والأوربية خاصة وجود نظام سياسي موالي لها عن طريق تدعيم أنظمة الحكم الموالية وإحداث الاستقرار بما يقوض عملية التنمية. (3)

التنمية الاقتصادية في جنوب المتوسط.

يعتبر الاقتصاد العصب المحرك للعلاقات الدولية، حيث تتبين قوة الدول وضعفها من خلالها، وقد عرفت العلاقات الدولية تطورا ملحوظا، حيث أصبحت الدول تفتك مكانتها بواسطة الاقتصاد، فلو قمنا بمقارنة صغيرة بين دول شمال المتوسط وجنوبه، سنلاحظ الفرق الواسع بين الضفتين، فالاقتصاد الغربي مبني على الصناعة والتكنولوجيا، أما اقتصاد دول جنوب المتوسط فهو ريعي.

وقد تأثرت اقتصاديات دول جنوب المتوسط بالتبعية لدول الشمال المتقدم، كما أن الشروط المجحفة لصندوق النقد الدولي (FMi) قد زادت في تخلف هذه الدول حيث شهد الجيل الأول للمشروطية في إطار المشروطية الاقتصادية على أساس فرض اقتصاد ليبرالي متفتح، والدول الجنوبية لا تزال غير قادرة على تبني مثل هذه الأنظمة وغير مهيأة لها،

(1) برهان غليون وآخرون، التحولات الراهنة ودورها في إحداث التغير في العالم العربي، (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007،)ص 20

(2) محمد شفيق، التنمية والمشكلات الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999،)ص 80.

(3) سمير أمين، وفيصل باشير، البحر المتوسط في العالم المعاصر، دراسة في التطور المقارن الوطني وتركيا وجنوب أوروبا، (ترجمة ظريف عبد الله)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1988)، ص 88.

والجيل الثاني من المشروطية الذي يفرض شروط سياسية، وتبني الديموقراطية الغربية في أنظمة الحكم ووسائل التسيير، هذا ما خلق نوع من المفارقة بين قيم وعادات وتقاليد المجتمع وهوياته، وتبني أنظمة غريبة تتنافى وقيم هذه المجتمعات.

ويمكن توضيح الأسس التي تبنى عليها اقتصاديات دول جنوب المتوسط فيما يلي:

1-إعتماد على مورد واحد:

تعتمد دول جنوب المتوسط على موردين أساسيين هما النفط والغاز لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية المحلية، وعلى الرغم من تغير الأهمية النسبية لهذين الأخيرين إلا أنهما يضلان يوفران90% من إجمالي الطلب على الطاقة في دول المنطقة .[1] وهوما يجعل اقتصاديات أقطارها نفطية تعتمد على المورد الواحد والمتمثل في المحروقات.

تعتبر مصادر الطاقة في دول الجنوب نعمة ونقمة في نفس الوقت، فهي نعمة لأنها مصدر من مصادر العملة الصعبة، والدخل القومي لأقطارها، ومن جانب آخر فهو مستقطب للأنظار الأجنبية والتدخلات والتنافس بين القوى الكبرى على مناطق النفط والطاقة، حيث أصبحت الدول النفطية مستهدفة من قبل هذه القوى، وتسببت في إسقاط أنظمتها، وخير مثال ما حدث في العراق سابقا، حيث أن الاجتياح الأمريكي جاء إثر أزمة اقتصادية، وكذلك ليبيا، حيث أسقط نظام القذافي من قبل حلفاء أمريكا إثر أزمة اقتصادية خانقة في أوروبا وأمريكا.

في نفس الوقت، لو كانت اقتصاديات دول الجنوب قوية لكان بإمكانها استثمار هذا التنافس الأجنبي في المنطقة لصالحها، فمثلا التنافس الأمريكي الأوروبي الصيني في المغرب العربي وإفريقيا.

حيث كانت دول المغرب العربي ولا تزال تابعة لأوروبا، في خضم تواضع نتائج اتفاقية برشلونة، وفي ظل وجود خيارات في الجانب الصيني أو الأمريكي، يمكن لدول الجنوب اللعب على وتر التنافس بين القوى الكبرى لاستغلاله لمصالحها[2].

(1) عبد الرزاق الفارس، هدر الطاقة: التنمية ومعظلة الطاقة في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى)، ص. ص76، 77.
(2) أحمد مالكي،" المغربي العربي في الاستراتيجيات الدولية": مجموعة الخبراء المغاربين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 2.

من هنا تبرز أهم التحديات التي تواجه اقتصاديات هذه البلدان، إضافة إلى تنافس الدول الكبرى يمثل كذلك نضوب النفط تحديا بارزا لهذه الدول، حيث أنه يشكل نسبة كبيرة من استهلاك الطاقة في ظل وجود ضعف في تنمية مصادر الطاقة البديلة.

لقد عملت دول جنوب المتوسط على تنمية مصادر الطاقة البديلة وعلى رأسها الجزائر، حيث حققت فائض في إنتاج الغاز، وأصبحت من الدول الرئيسية المصدرة له.

وتعتبر بلدان المنطقة من أكثر الاقتصاديات القادرة على تنويع مصادر احتياجاتها المحلية من الطاقة وتبقى ضعيفة مقارنة بالمقاييس الإقليمية والعالمية[1]، في حين نجد ليبيا ذات حجم مكاني صغير تعتمد اقتصاديا على النفط والغاز في سد احتياجاتها من الاستهلاك المحلي، أما مصر فتلجأ إلى زيادة تنمية الحقول النفطية الموجودة بالموازنة مع تواجد استثمارات ضخمة في حقول الغاز الطبيعي.

أما تونس فيشكل النفط حوالي 99,5% من جملة الاستهلاك المحلي من الطاقة، نفس الشيء بالنسبة للأردن. إذ يتم الاعتماد على النفط المستورد بدرجة كبيرة لإشباع حاجياته من الطاقة الأولية.

إن ارتباط اقتصاديات دول الجنوب بالنفط (اقتصاد ريعي) جعلها رهينة مداخيل هذه المادة، فعملية التنويع في مصادر الدخل ضلت حبيسة سياسات هذه الدول، فمنها من أعتمد على العمالة والهجرة (كالمغرب) ومنها من يعتمد على تصدير النفط (الجزائر، ليبيا، مصر) رغم ذلك هناك بعض القطاعات كمورد لهذه الدول مثل قطاع السياحة في تونس ومصر، والقطاع الزراعي الذي يعاني ندرة المياه، ولم يستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي لهذه البلدان.

فقطاع السياحة تراجع في السنوات الأخيرة بسبب أحداث الربيع العربي التي شهدتها المنطقة وهذا ما أخل بالأمن والاستقرار، ما أثر سلبا على التنمية في مجال السياحة كما تأثرت قطاعات أخرى كالصناعة- من هذه الأحداث، فقد تراجع الإنتاج الصناعي التونسي بنسبة 12% خلال بداية 2011، وتراجع النشاط السياحي نسبة 45-50% وفي حركة نقل المسافرين بـ 25% وهذا ما جعل البلاد تخسر 7 ألاف موطن شغل شهريا وشهد قطاع المناجم والفوسفات

(1) ناعم فرحاني، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،)1984، ص ص 34-39.

تراجع بنسبة 53% وبلغ العجز الجاري لميزان المدفوعات 2,5 % مقارنة بالناتج الداخلي الخام مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، وتبلغ نسبة التضخم 3%[1]

إن تزايد الفجوة الغذائية التي تعاني منها هذه الدول، كرس تبعيتها للعالم الخارجي لتأمين حاجياتها من الغذاء الذي أصبح من أهم أسلحة الضغط، لذا أصبح من الضروري تحقيق الأمن الغذائي لأن له أثر على الأمن المجتمعي وكذا السياسي.

وقد تطورت الديون الخارجية لبعض دول الربيع العربي خاصة تونس، حيث ارتفعت مديونيتها من 20,8 مليون دولار سنة 2008 إلى 26.4 مليون دولار سنة 2013. وهذا الجدول سيوضح تطور الديون الخارجية لبلدان الربيع العربي.

مجموع الديون الخارجية	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	5,9	5,4	5,3	4,6	4,3	4,0
مصر	83,4	33,3	34,8	83 ,8	35,6	42,5
المغرب	20,8	23,8	25,4	27,8	29,6	30,9
تونس	20,8	21,7	21,6	23,2	24,5	26,4

مجموع الديون الخارجية%	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الجزائر	3,5	3,9	3,3	2,3	2,1	1,7
مصر	18,9	16,6	15,6	13,9	14,0	15,4
المغرب	24,3	26,1	28,1	28,0	31,0	30,9
تونس	46,4	60,0	48,8	50,5	57,3	60,9

Source : Femise report on the EURO-Mediterranean partnership 2012 the season of cttoices.

(1) منذر بالضيافي، "الاقتصاد التونسي بعد الثورة... كل المؤشرات "حمراء" والمستقبل واعد"، العربية متوفر في الموقع . WWW.Akhbarak.net/artic les/691570.

2: القطاع الزراعي:

تقدر المساحة المزروعة بحوالي 37%ويعمل قرابة 36.3% من جملة قوة العمل البالغة 88.25 مليون فرد حسب احصائيات 2003 [1]

البلد	القوة العاملة الزراعية	الرقعة المزروعة م/هـ
الجزائر	2100	8,17
مصر	4808	3,33
ليبيا	261	64‘2
المغرب	4212	9,27
تونس	600	5,88
الأردن	74	0,40
لبنان	66	0,25
فلسطين	35	18‘0

جدول يبين العمال والأراضي الزراعية في جنوب المتوسط. متوفر في:http:/www.ahwar.org/9896

رغم المساحات الزراعية المتوفرة لدى دول جنوب المتوسط إلا أنها لم تصل إلى الاكتفاء الذاتي وذلك راجع للجفاف الذي تعاني منه أغلب أقاليم دول جنوب المتوسط، عدم استعمال التكنولوجيا، وعدم توفر الاستثمارات في المجال الزراعي، خاصة الحديث عن استعمال الأس مدة الممكنة والوسائل المتطورة وكذا تنويع المحاصيل.

التنمية الاجتماعية في دول جنوب المتوسط

يعتبر معدل نمو رأس المال البشري ثاني عنصر يؤثر في النمو الاقتصادي بعد التقدم التكنولوجي، حيث أن زيادة متوسط التعليم لأفراد القوة العاملة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي، لكن في دول الجنوب فالإشكال المطروح هو مدى التباين بين مستوى التعليم والوظيفة التي يشغلها الموظف، حيث أن معظم الإطارات هي ناقصة التعليم، إضافة إلى عدم التخصص، فالنظام التعليمي في دول جنوب المتوسط يقوم على الكم وليس على النوع الأمر الذي ادى إلى ارتفاع نسبة

(1) منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأ ولى، 2000)، ص 20

البطالة في ظل غياب فرص العمل هذا ما شكل تحدي بالنسبة لدول جنوب المتوسط ولهذا وجب إتباع إستراتيجية تنموية رشيدة تحقق التوازن بين معدلات الزيادة السكانية ونسبة الإنتاج، والتوزيع المنظم للسكان عبر الأقاليم لتحقيق التكامل الإقليمي، الاهتمام بالصحة والتعليم وتحسين التغذية لتحقيق التنمية في مختلف المستويات.

2- التنمية في شمال المتوسط

التنمية السياسية: يعتبر الاتحاد الأوروبي خير نموذج لعملية التكامل والاندماج حيث بدأ كفكرة جسدت في الواقع، ومن الشروط الانضمام إليه أن يكون البلد يكرس مبادئ الديمقراطية ويحترم حقوق الإنسان، وكذا احترام سيادة القانون ويتجلى الطابع الديمقراطي للاتحاد الأوروبي في :وجود حكومات الاتحاد منتخبة تعبر عن إدارة الشعب، لجوء الدول الأعضاء لاستفتاء شعوبها فيما يتعلق بتعديل المعاهدات الأساسية أو إبرام معاهدات جديدة، كما يعتبر الاتحاد الأوروبي بناء مؤسساتي يحتوي على برلمان منتخب، إضافة إلى إشراك منظمات المجتمع المدني وجماعات المصالح وممثلي السلطات المحلية في فرض آليات صنع القرار من خلال اللجنة الاقتصادية ولجنة الأقاليم[1]

ويجسد الاتحاد الأوروبي الديمقراطية الفعلية من خلال خلق الأسس الكفيلة ببناء النظام السياسي الديمقراطي، فمثلا الفصل بين السلطات يتجلى عموما من خلال المجلس، والمفوضية بمثابة السلطة التنفيذية، والبرلمان يمثل السلطة التشريعية، ومحكمة العدل الأوروبية هي السلطة القضائية[2]، كما أن عملية صنع القرار تظهر تفاعل الدول الأعضاء والتي لا تزال هي المحور الأساسي في مجال عملية صنع القرار في كل من المجلس الأوروبي، المجلس الوزاري (إقرار السياسات) وهو ما يعكس أن الاتحاد الأوروبي ليس مجرد منظمة فوق قومية يتلاشى فيها دور الدول الأعضاء لصالح المؤسسات فوق القومية، بل هي منظمة يكون القرار فيها نتيجة للتفاعل بين الدول الأعضاء وتلك المؤسسات[3].

(1) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005)، ص 300.
(2) علي الحاج ، نفس المرجع، ص 301.
(3) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرة، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وا لعلاقات العربية الأوروبية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص 74 .

التنمية الاقتصادية في شمال حوض المتوسط

بلغت ميزانية الاتحاد الأوروبي 772 مليار يورو[1] ، وقد شهد في الفترة الأخيرة أزمة مالية مستعصية وهددت اقتصاده، عموما فإن اقتصاد دول شمال المتوسط مبني على الصناعة بالدرجة الأولى، ويمكن إبراز قوة الاتحاد الأوربي فيما يلي:

- يعتبر الاتحاد الأوروبي كنموذج صاعد للتكتلات الاقتصادية، حيث استطاع أ ن يشكل أكبر سوق في العالم.

- بلغ الناتج القومي الإجمالي لدول الاتحاد 9,2 ترليون دولار عام 2001، ما يعادل الناتج القومي الأمريكي، ونصيبه من التجارة العالمية 20% من الصادرات مقابل 16,3% للولايات المتحدة و8,2% لليابان.

- يحقق الاتحاد الأوروبي سنويا حجم تجارة خارجية في المتوسط، 1150 مليار دولار ويمتلك أكبر دخل قومي في العالم حيث يزيد عن 700 مليار دولار وما بين أكبر عشرة دول متاجرة في العالم، هناك سبع منها من دول الاتحاد، كما تنتج دول الاتحاد مجتمعة أكثر من أي دولة أخرى في العالم من صناعات السيارات والمواد الطبية والأدوات الصناعية والسلع الهندسية، وتعتبر أكبر سوق عالمي في مجال الإنفاق على البحث العلمي وتطويره، وفي مجالات التكنولوجيا وحقوق الفضاءات والقطارات، كما أن أربع دول منها (ألمانيا، فرنسا، بريطانية، ايطاليا) تمثل نصف أعضاء الدول الثمانية (G8).واثنان من دول الاتحاد (فرنسا، بريطانيا) أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي، ويملكون السلاح النووي[2].

- كما يعتبر توحيد العملة (اليورو) مصدر قوة لدول الاتحاد الذي نجح في منافسة الدولار الأمريكي لكن في الفترة الأخيرة شهدت منطقة اليورو أزمة خانقة جعلت الاتحاد الأوروبي يلجأ لإعادة ترتيب بيته الداخلي.

- لقد تدهورت الآفاق الاقتصادية لمنطقة اليورو بشكل عام خلال الفترة الماضية نتيجة أزمة الديون السياسية وتأثيرها على الاقتصاد حيث تراجع الناتج الداخلي الخام بنسبة 0.4% سنة 2012 ثم ارتفع سنة 2013 إلى

(1) إحصاءات الاتحاد الأوروبي متوفرة في الموقع
إحصاءات الاتحاد الأوروبي /ar.wikipedia.org/wiki

(2) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق، ص151.

0.2%، وهذا وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي، وقد تأثر النشاط الاقتصادي جراء التقشف المالي وارتفاع معدلات البطالة، وتقليص هامش الديون المخصصة للقطاع الخاص[1].

كما بدأ الاتحاد الأوروبي يفقد بريقه السياسي على الساحة الدولية، حيث جاء تحركه إزاء الربيع العربي متذبذبا، ومحكوما بهاجس الهجرة، وتأثيرات الأزمة المالية.

كما صاحب الأزمة المالية أزمة سياسية داخلية بين أعضاء الاتحاد، حيث تتجاذب رؤيتان للإصلاح، الأولى تمثلها فرنسا وألمانيا، والتي تنادي بتعميق الاتحاد بمزيد من الاندماج ونقل صلاحيات وطنية جديدة له ووضع أسس مراقبة سياسية أوروبية لعالم الاقتصاد والأموال وطنيا وأوروبيا، وحتى تزويده بمؤسسات ديمقراطية كانتخاب المفوضية الأوروبية بالاقتراح العام.

أما الرؤية الثانية والتي تمثلها بريطانيا، تقول بعدم تدعيم الاندماج الأوروبي، وترفض التنازل على المزيد من الصلاحيات الوطنية للاتحاد، مشيرة إلى أن تطوره نحو المزيد من الاندماج قد يجعلها تعيد النظر في روابطها معه.

وبلغ الخلاف ذروته بين ألمانيا وبريطانيا حول إدارة الأزمة المالية وتسيير ملف المديونية، وقد انتهت وسط هذه التجاذبات وتعارض الرؤى قمة أوروبية عام 2012، بالحفاظ على الوضع المؤسساتي القائم، مؤجلة بذلك إصلاح الاتحاد وتحديدا منطقة اليورو.

أما فيما يخص ميزانية الاتحاد الفترة 2014-2020 تم الاتفاق على ميزانية بـ 908 مليار يورو، بتخفيض قدره، 3% مقارنة بسابقتها، وهي أول مرة في تاريخ الاتحاد الأوروبي يتم فيه خفض ميزانيته وطغت المصالح الوطنية على المصلحة الأوروبية في النقاش حول الميزانية[2]

وقد تراجع نفوذ الاتحاد دوليا، حيث برزت العلاقة بين اهتمامات القوى الفاعلة في الاتحاد ودوره العالمي، فكلما ركزت قواه الفاعلة (فرنسا، بريطانيا وألمانيا) جهودها على هموم الداخل، تراجع نفوذ الاتحاد هذا ما يبين بأن ثقله ونفوذه مرهون بتوجهات القوى الفاعلة فيه والتي تحدد أجندته الدولية.

(1) التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2013 بالمغرب متوفر في الموقع http://www.finances.goo.maghrebe.org .

(2) عبد النور عنتر، "الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج"، قراءات، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 5.

إضافة إلى ذلك فإن سياسة الاتحاد هي نتاج توافق أوروبي بيني، ليكون عبر عملية معقدة وطويلة الأمد، مع الأزمة الداخلية للاتحاد ودوله، تم التركيز على ضرورة التوافق على الهموم البينية، فيما تركت هموم الخارج جانبا، لتتكفل بها دول بعينها و فق مصالحها ومن هنا يمكن القول أن الأزمة الداخلية للاتحاد تجعله يغض البصر عن بيئته الدولية ويترك العنان لبعض دوله لتبني سياسات وطنية دون إشراكه، بل ولتتحرك خارج إطاره ساعية لجره إلى سياستها مستقبليا، (مثال تحرك فرنسا الأحادي في أزمة مالي) [1].

التنمية الاجتماعية في شمال حوض المتوسط

أولت الدول الأوروبية اهتماما مباشرا للسياسة التعليمية من خلال إشراف المفوضية على وضع خطط برنامج الارتقاء بالعملية التعليمية في كافة دول أعضاء الاتحاد، حيث جاء قرار إنشاء المركز الأوروبي للتطوير والتأهيل المهني (CEDEFOP) لاستخدام التعليم كوسيلة لتعميق الانتماء الأوروبي وتنمية الأساس بالمواطنة الأوروبية[2] ، إضافة إلى العمل على توحيد السياسات الأوروبية في مجال التعليم والثقافة من أجل بناء هوية مشتركة.

إضافة إلى ذلك من ضمن سياسات الاتحاد الأوروبي، إلغاء الحدود بين الدول الأعضاء، وتحرير العمالة من خلال مجموعة من الإجراءات؛ بداية بحرية انتقال العمال داخل إقليم الجماعة، إلغاء مظاهر التمييز في شروط شغل الوظائف، حقوق المستهلك، حيث أن السوق الأوروبية موجهة للمستهلك بالأساس لتحسين ظروف العمل ورفع مستويات وأنماط المعيشة للمواطنين ولإشباع احتياجاتهم الاجتماعية[3].

- كما تعطي الدول الأوروبية أهمية بالغة للصحة فهي أحد مؤشرات التنمية المستدامة.

(1) عبد النور بن عنيتر، "الاتحاد الأوروبي، غلبة هموم الداخل على هموم الخارج"، مرجع سابق،ص8.
(2) حسن نافعة،" الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة دوليا"،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى،2004.ص85.
(3) سمير صارم ، "أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة "، بيروت: دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2000، ص 200.

المطلب الثاني: الأمن في المتوسط

- لا يمكن الحديث عن الأمن دون الحديث عن التهديدات، ولقد اشرنا بأن مفهوم الأمن قد توسع و ذلك بسبب التغير في طبيعة التهديدات من الصلب إلى اللين، كما برزت مسائل جديدة تم إضفاء الطابع الأمني عليها و أصبحت ضمن التهديدات التي تؤثر على الأمن والاستقرار في منطقة حوض المتوسط، لكن هذه التهديدات تختلف حسب تصورات دول الضفتين، فما يهدد الضفة الشمالية لا يعتبر تهديدا للضفة الجنوبية كالهجرة مثلا حيث تعتبرها بعض دول الجنوب المتوسطي مصدر العملة الصعبة، من هذا المنطلق تميز بين التهديدات في المتوسط حسب تصور دول الضفتين.

1- مصادر تهديد الأمن لدول شمال المتوسط:

للحديث عن التهديدات الأمنية في المتوسط، يجب التمييز بين الأمن الصلب والأمن اللين، وهذا ما يبدو في المواقف الأورو أطلسية، حيث أن الأوساط الأوروبية والأطلسية تقول بأن المشاكل الأمنية في المتوسط هي من قبيل مكونات الأمن غير العسكري، وهذا لعدم وجود دولة في الضفة الجنوبية قادرة على تهديد جارتها الشمالية عسكريا، على اعتبار أن الدول الأوروبية هي أقوى وتنتمي إلى أقوى حلف عسكري (NATO). إلا أن الواقع لا يدل على ذلك، فالحشد الأورور- أطلسي في المنطقة، والتركيز على النزع الأحادي لأسلحة الدمار الشامل وصواريخ الدول العربية، يبين عكس ذلك، وان التفريق بين الأمن الصلب اللين، غرضه هو نزع التسلح الأحادي الجانب، يطبق على العرب أساسا[1].

ويمكن تحديد تهديدات أمن دول شمال المتوسط في الأتي:

الإرهاب الدولي:

شكلت ظاهرة الإرهاب أهم المحاور الأساسية في السياسة الأمنية الأوروبية، حيث يعتبر تاريخ 11 سبتمبر 2001، كنقطة تحول هامة في التصور الغربي حول هذه الظاهرة، فقبل هذا التاريخ كان يعتبر الإرهاب مجرد حركات تطالب بحقها السياسي والمشاركة السياسية في الحكم، وكانت تعتبر الدول هي التي تهدد الأشخاص ورعاياها، وترتكب

(1)عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص ص 138-139.

أعمال العنف ضدهم، اما يعد أحداث 11 سبتمبر، وتفجيرات مدريد، توجهت أنظار الغرب إلى ظاهرة الإرهاب، وبدأ وفي نسيج خيوط مكافحته.

في منطقة المتوسط، فقد وضعت الجزائر محل اهتمام الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل التفاوت في المجال الأمني ومكافحة الإرهاب، نظرا للخبرة التي تتمتع بها الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب، كما أشركت في الحوارات الأمنية في المتوسط[1].

وقد تضمنت معظم مشاريع التعاون الأورو متوسطي موضوع الإرهاب الذي لقي إجماع عند أغلب الدول المتوسطية لمدى خطورته، وضرورة محاربته، إلا أن هناك خلافات كثيرة في إدراك فهم الظاهرة حتى على المستوى المفاهيمي، فالدول الأوروبية تعتبر المقاومة والدفاع عن القضايا الوطنية في الدول العربية إرهابا (مثل العراق، فلسطين، حزب الله) وهذا واضح في حملاتها من خلال (الحرب على الإرهاب).

وتأخذ ظاهرة الإرهاب أشكالا مختلفة، فهي تظهر لدى دول شمال المتوسط في إطار بعض جماعات اليمين المتطرفة التي تعكس مفاهيم عنصرية مثل ما يعرف بكراهية الأجانب، كما يظهر الإرهاب في دول جنوب المتوسط والدول المغاربية بصفة خاصة في شكل أعمال إجرامية تخريبية من طرف جماعات متطرفة معارضة للسلطة[2].

وبسبب ضعف المستوى المعيشي في الدول المغاربية، وانتشار المشاكل الاجتماعية كالبطالة، تمكنت ظاهرة الإرهاب من التغلغل في الأوساط الإنسانية والانتشار بسرعة، كما استطاعت أن تطور نفسها من خلال خلق تنظيم يمتاز بالهرارشية والتحكم والتنظيم.

وقد تأزمت العلاقات بين الجزائر ودول الاتحاد الأوروبي في فترة التسعينات أين شهدت استفحال ظاهرة الإرهاب بعد توقف المسار الانتخابي عام 1992 ما أدى إلى علة شبه تامة عن محيطها الإقليمي والدولي، بعد تولي المؤسسة العسكرية مهام محاربة ممارسة الإرهاب، دون مشاركة واضحة من طرف دول الاتحاد الأوروبي.

1 Joseph S Nye, "Us Power And Strategy After Iraq" Foreign Affairs; Vol82, N°4, July/Augest2003, Pp,65-67.

(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 222.

إن المتمعن جيدا في تلك الفترة، يكتشف اختلاف التصور بين دول الضفتين، حيث أن الدول الأوروبية لم تساند الجزائر في تلك الفترة، يكتشف اختلاف التصور بين دول الضفتين، حيث أن الدول الأوروبية لم تساند الجزائر في تلك الفترة، وقد شددت خشيتها من انتشار التطرف الديني بين مسلمي الدول الأوروبية خاصة فرنسا، التي كان ردها بالتهديد بقطع مساعداتها الاقتصادية على الجزائر تمليها عليها عدة اعتبارات منها حماية فرنسا لمصالحها الاقتصادية وهويتها الأوروبية الغربية ولا يمكن التعامل إلا بالقضاء عليه" وهذا يعني ارتباط النظرة الأوروبية للإرهاب بنوع الفاعل وهويته".

إن هذه النظرة هي نمطية قيمة يصعب تفسيرها، حيث نجد أن الدول الأوروبية في تشريعاتها تمنع التفاوض مع الجماعات الإرهابية، إذا كان الأمر متعلقا بخطر حقيقي تواجهه دولة من الدول الأوروبية، وعلى العكس تماما نجدها تتعاطى مع قضايا اختطاف الرهائن، والتي تعتبر قضايا غامضة للغاية، حيث نجدها تدفع جزء كبير من الأموال كفدية لإطلاق سراح رعاياها في دول المتوسط، مثلما حدث في الدول الجنوبية، الجزائر، موريتانيا، وليبيا ...وخير دليل هو تفاوض الرئيس الفرنسي نيكولاس ساركوزي مع جماعات إرهابية من أجل الإفراج على الرهائن في سبتمبر 2010، وأعتبر أن دفع الفدية للجماعات الإرهابية ليست إستراتيجية مستدامة في المستقبل[1].

كما تفاوضت اسبانيا بـ دفع 10 ملايين أورو لـ" الجماعة السلفية للدعوة والقتال كفدية للإفراج عن رعاياها ومنه فإن النظرة الأوروبية للإرهاب كتهديد جديد وجدي للأمن في المتوسط ينبثق من كون الظاهرة ترتبط بأفكار معينة وأشخاص محددين تختلف هوياتهم ومصالحهم، وكيفية التعاطي معهم واستغلال نشاطاتهم في حفظ الأمن الأوروبي، بغض النظر عن إمكانية تصدير هذه الأعمال من الجنوب إلى الشمال كون هذه العملية لها إستراتيجية خاصة في التعامل معها، وهو ما يعرف بحفظ الذات الأوربية وهويتها من خطر الإرهاب القادم من جنوب المتوسط.

1- قضية الهجرة:

شكلت الهجرة أهم القضايا في الطرح الأوروبي ، حيث أنها تعتبر بالنسبة لدول الجنوب مصدر مهم للعملة الصعبة، لكن بالنسبة لدول الشمال ففي وقت معين كانت مصدر للعمالة الأجنبية، ولكن تحول المنظور الأوروبي لهذه

(1) عبد الحق زغدار، مرجع سابق، ص 191.

الظاهرة من خلال أمننتها، حيث أصبحت تشكل تهديدا للقيم الأوروبية، خاصة مع تقاطعها مع الطرق الأمنية، كما يحللها ديدي بيقو Didier Bigo في مقال له بعنوان

L'immigration à la croisée des chemins sécuritaires

حيث يرى بأن الهجرة أخذت الطابع الأمني من قبل رجال السياسة أكثر من رجال الأمن، كما تبرز نقاط الالتقاء والتوافق في التصورات مع إشكالية تقاطع الهجرة مع التهديدات الأخرى، حيث تعتبر ظاهرة الهجرة كوسيلة لنقل الإرهابيين، وتوسيع نشاط الجماعات المسلحة، حركة المخدرات والاتجار بالبشر[1]. وتعرف الهجرة على أساس عملية انتقال الأشخاص من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أخرى، خارج حدود الدولة، سواء كانت بطريقة شرعية أو غير شرعية[2].

وتعد الهجرة أحد أوجه التفاؤل الإنساني في المجال الأورو متوسطي التي تستدعي دراسة معمقة للكشف عن واقع الظاهرة، فالاهتمام الأوروبي بمنطقة جنوب المتوسط قد ازداد بعد بروز ظواهر غير قومية مثل الإرهاب وتجارة المخدرات والهجرة السرية...، الأمر الذي يستدعي العمل على تحقيق تقدم واضح في مواجهة هذه الأخطار ومنها الهجرة غير الشرعية، والتي جاءت نتيجة لحالة اللا أمن في نظر الأوروبيين والتي تهدد الأمن الأوروبي بالدرجة الأولى.

إن إضفاء الطابع الأمني على مسألة الهجرة يفتح النقاش حول كيفية التعامل معها، فمسار الأمنية هو خطاب ناجح يتم من خلاله بناء فهم غير ذاتي في مجموعة سياسية معينة لتصوير قضية معينة على أنها تهديد يقتضي معالجة استثنائية.

لقد بدأ تجسيد سياسة الربط بين الهجرة والأمن في أوروبا من خلال اتفاقية Schengen، أين عولجت الهجرة كقضية أمنية مثل الإرهاب والجريمة، والتي تم تدعيمها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث قامت الدول الأوروبية بتدعيم مراقبة الحدود الخارجية، كذلك المراقبة الداخلية لغير المواطنين[3].

(1) نهر رزواي، ساركوزي، "دفع الفدية للإرهابيين لن يكون إستراتيجية"، الشروق أون لايت، متوفر في الموقع: www.cohoroukonline.com/ara/?news=60053.

(2).Didier Bigo – opcit

(3) Loreng Gabrielli," Les engeux de la sécurisation de la question Migratoire dons les relations de L'union européenne avec L'Afrique : politique- européenne- 2007-2- page- 149-htm. Disponible dans: http://www.com.info/revoue-

انتشار أسلحة الدمار الشامل:

تعتبر قضية انتشار أسلحة الدمار الشامل من القضايا الهامة والتي شغلت الغرب، خاصة الخوف من وقوعها في أيادي الجماعات الإرهابية، وقد أوليت اهتماما بالغا من الدول الغربية، في إطار تعاوني من أجل الحد من انتشارها، وتعتبر دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط من بين الدول التي تهدد الأمن الأوروبي وهذا طبعا في تصور الدول الأوروبية.

ومن الجدير بالإشارة إلى أن هناك ازدواجية لا خلاف فيها في معايير الغرب في مساعيه لحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، بغرض منع الغرب من حيازة مثل هذه الأسلحة وبالتالي إضعافها أمام ترسانة نووية إسرائيلية، فلم يدعم المبادرة المصرية لمطلع الثمانينات، والقاضية بجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية، وقد ضغط على الدول العربية بما فيها الجزائر ومصر للتوقيع على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[1].

وقد تمكنت الضغوطات الغربية الأمريكية خصوصا من إرغام الدول العربية على التوقيع على تمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية عام 1995، رغم تمسكها بضرورة انضمام إسرائيل إلى هذه المعاهدة قبل التوقيع على تمديد أجلها، إلا أنها رفضت في الأخير لإرادة أمريكا التي أبقت إسرائيل خارج المعاهدة، كاستثناء على أساس أن إسرائيل تقع في منطقة الشرق الأوسط والتي لا تزال شديدة الاضطراب وبوجود الكثير من الأعداء لإسرائيل بدءا من الجزائر إلى إيران[2].

من منظور الأمن الإقليمي، فإن المخاطر الناجمة عن الانتشار النووي مرتبطة بنقص في تسوية الصراعات المحلية، ما يبدو جليا في الدول الغير مستقرة سياسيا، أو تعمل في محيط إقليمي معقد وتنافسي، وخير مثال هي منطقة الشرق الوسط خاصة الصراع العربي الإسرائيلي، لكن الدول العربية لا تسعى لحيازة أسلحة نووية فمصر جمدت برامجها عام 1982 ووقعت على معاهدة الحظر النووي، أما الجزائر قلم تطور برامج نووية عسكرية حقيقية وانضمت لنفس المعاهدة،

(1) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق ص 142.
(2)نقلا عن : وليد عبد الحي، العرب والتوازنات الدولية"، في:"ساسين عساف(واخرون)، قضايا عربية معاصرة، عمان/بيروت، مؤسسة عبد الحميد شومان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2001، ص55..

أما ليبيا فقد تخلت عن كل برامجها[1]، وأصبحت اليوم ضمن الدول الفاشلة بعد تعرضها للتدخل من قبل التحالف الغربي ومعظم دول الناتو، إضافة إلى قطر التي ساهمت بإصدار قرار من الأمم المتحدة في إسقاط نظام القذافي[2].

من الملاحظ هنا أن الدول الفاشلة هي ضمن التهديدات التي تواجه مصالح أعضاء حلف الناتو، بالمقابل تدخل الناتو أدى إلى فشل ليبيا وتدميرها؟[3].

أما العراق الذي كان من الممكن أن يصل إلى العتبة، ويمكن أن يطور سلاح نووي فقد تعرض لتدمير قدراته في مجال أسلحة الدمار الشامل من قبل مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بين 1991، 1998، وهذا بخمس سنوات قبل غزوه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بدعوى احتوائه على هذا النوع من الأسلحة!.

ما يزيد من خطورة هذا التهديد، هو إمكانية حصول التنظيمات الإرهابية على هذه الأسلحة واستخدامها بصورة عشوائية، بالإضافة إلى ما تشكله الدول التي توصف بالمارقة على النظام الدولي والمالكة لهذه الأسلحة من خطورة على أمن واستقرار المنطقة المتوسطية كجزء من العالم في نظر الأوروبيين دائما.

من هذا المنطلق فإن الدول الأوروبية تتعامل مع مسألة الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل وفق هوية ممتلك هذه الأسلحة، على اعتبار أن السلاح في يد الصديق لا يشكل خطرا، كما لو وجد في يد العدو أو العدو المحتمل، فإذا كان في يد دول غربية، تدعم القيم الأوروبية فهو بعيد على أن يصنف كتهديد إما إذا كان في يد الدول الفاشلة أو العاجزة، فهو يهدد الوجود الأوروبي على اعتبار أن سلوك هذه الدول غير عقلاني مع إمكانية وصول هذه الأسلحة إلى أيادي إرهابية، الذي يجعل الدول الأوروبية تنظر إلى تسلح دول الضفة الجنوبية، وامتلاكها لصواريخ بعيدة ومتوسطة المدى تعتبر في حد ذاتها تهديدا لأمنها وذلك بربط هذا النوع من الأسلحة بالسلاح النووي أو البيولوجي، مما يجعل دول الضفة الجنوبية غير قادرة على تهديد أوروبا أو حتى حفظ حدودها الإقليمية في حال تعرضت لهجوم، وهذا ما يشكل تهديدا على دول الضفة الجنوبية ذاتها.

1 Yezid Sayigh," Confronting The 1990s: Security In Developing Countrises", London, Adelphi Papers, N°125, Summer1999,P.59..

(2) اشرف محمد كشك، حلف الناتو: من " الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية السياسية الدولية، متوفر في الموقع www.Siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502/.

(3) اشرف محمد كشك، نفس المرجع.

.

الجريمة المنظمة:

تعتبر الجريمة المنظمة بكل صورها أكثر الجرائم خطورة وتحديا للدول واقتصادياتها، حيث أنها تمس بصفة مباشرة الاقتصاد والقدرات المراد للدولة، كما تتعدى ذلك للوصول إلى الجانب السياسي، حيث أن لهذه التنظيمات أيادي في الأنظمة السياسية، تساعدها في نشاطها ويمكن أن تهدد استقرار دولة بكاملها.

وقد برز نشاطها من خلال استخدام مختلف الوسائل كالتهديد، الاختطاف، الابتزاز، كما تتعاون مع مجموعات أخرى مماثلة وتتقاطع مع نشاطات أخرى، كالهجرة غير شرعية، الإرهاب وتجارة المخدرات والأسلحة، وقد استفحلت هذه الظاهرة وانتشرت في ظل العولمة، حيث أصبح هناك قرية صغيرة، وتطورت وسائل الاتصال. حيث أصبح هناك ما يسمى بالجريمة الالكترونية (Syber criminality) التي تعتمد على القراصنة (Haker) من خلال إتلاف بعض البرامج و**ا**قرصنة بعضها، والتشويش على أجهزة المراقبة، كما تعتبر وسيلة للاتصال بين الإرهابيين وتنظيمات أخرى.

وقد عرفت الأمم المتحدة الجريمة المنظمة بأنها جماعات ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص فأكثر، موجود لفترة من الزمن، ويعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، من أجل الحصول بشكل مباشر على منفعة مادية أخرى .

وتشكل هذه الجرائم العابرة للحدود خطرا وتهديدا أمنيا متصاعدا، حيث تتشابك خيوطها على المستوى الدولي ولم يعد من السهل التحكم فيها وفي أفرادها، فالجريمة المنظمة غير مرتبطة بحدود معينة، ولا دولة راعية، وإنما هي مجموع هذه التفاعلات عبر أشخاص معنيين تصعب معرفتهم، يكون بعض مصادرهم من رجال الدولة نفسها[1].

ويزداد الأمر خطورة في منطقة المتوسط بسبب القرب الجغرافي بين دولها، كما يعتبر حوض المتوسط مكمن لجماعات منظمة تشكل تهديدا كبيرا للمواطنين الأوروبيين، وان كان مصدرها ليس بالتحديد دول الجنوب، لكن الجزء الكبير من مواردها يكون عبر هذه المنطقة التي تعتبر" مركز عبور" خصوصا التجارة المخدرات وتهريبها إلى الدول الأوروبية، حيث يعتبر المغرب الأقصى من أكبر المنتجين والمصدرين للعنب الهندي، إلى جانب لبنان.

[1] ولفرام لاخر، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، اوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي: الشرق الاوسط/ ايلول/ سبتمبر 2012 متوفر في الموقع: http:/www.carnegie-mec.org.

كما تعتبر منطقة المتوسط معبرا هاما للمخدرات كالوكايين والهيروين، الآتية من دول أمريكا اللاتينية الموجهة للاستهلاك الأوروبي، وكذلك الضفة الجنوبية حيث يتم نقلها عبر مضيق جبل طارق، أو عبر الأراضي الجزائرية ليتم توزيعها على باقي دول جنوب المتوسط.

كما نضيف تجارة الأسلحة والتحف الأثرية التي تعتبر تهديدا في منطقة المتوسط، لكن التعامل معها يكون بشكل براغماتي من قبل الدول الأوروبية، على أساس أنها تمثل جانبا كبيرا من الدخل الأوروبي، فهي تنظر إلى التهديد حسب طبيعة وهوية الطرف المتأثر، مثلما هو الحال بالنسبة للمغرب التي تحارب إنتاج وزرع المخدرات لأنها تمثل عائدا مهما وموردا للاقتصاد المغربي.

2- مصادر تهديد الأمن لجنوب المتوسط

إن مصادر تهديد أمن دول جنوب المتوسط تختلف عن التي تهدد دولة شماله، فهناك تهديدات داخل الدولة ذاتها ، وهناك تهديدات جنوب جنوب، كما أن هناك تهديدات دولية.

ولقد تعددت التقسيمات بالنسبة للتهديدات حيث هناك من يصنفها حسب المعيار الجغرافي (داخلية، إقليمية، دولية) وهناك من يصنفها حسب مجالها وطبيعتها (سياسية، اقتصادية، اجتماعية) إلا أنه مع تنامي دور العولمة، وإخراج التهديد من طابعه الإقليمي أو المحلي، فهناك تهديدات محلية لها بعد إقليمي ودولي، مثل ظاهرة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية الفشل الدولاتي، الإرهاب، لهذا اعتمدنا تصنيف ثالث، هي تهديدات داخلية وتهديدات عابرة للحدود وللأوطان.

- **التهديدات الداخلية:**

غياب الديمقراطية وأزمة الشرعية: تعد قضية غياب الديمقراطية وأزمة الشرعية من أكبر القضايا التي تهدد أمن دول جنوب المتوسط، خاصة أنها تفتح المجال لإمكانية إسقاط الأنظمة الحاكمة والتدخل الأجنبي وتتخذ قضية غياب الديمقراطية عدة مظاهر، كغياب المشاركة السياسية، والعزوف السياسي والاغتراب السياسي، حيث يصبح النظام يفتقد للشرعية، وتتم مصادرة أحزاب ونخب سياسية، وتضعف المعارضة، أو غيابها، وتجرد المؤسسات التمثيلية من كل الصلاحيات ذات القرارات الفاعلة كما هو الحال بالنسبة لتونس سابقا، و المغرب حاليا أين وضعت كل الصلاحيات في

يد الرئيس أو الملك الذي يؤدي إلى انسداد قنوات النظام لعدم تداول السلطة ما يؤدي إلى مأزق خطير عادة ما يعكس أزمة مستعصية، كما حدث في تونس في خضم الربيع العربي حيث أسقط نظام زين العابدين، ولا تزال تونس تتخبط لليوم في دوامة بناء نظام ديمقراطي تمثيلي يضم كافة فئات الشعب.

إن الانسداد السياسي الحاصل في الجزائر، في ظل غياب شرعية النظام القائم، مع الاحتقان في الأوساط الشعبية ونقص الثقافة السياسية أثر سلبا على الأمن في الجزائر خصوصا على المنطقة عموما، حيث أدى إلى أزمة داخلية حادة ما خلق ظاهرة الإرهاب.

إن أغلب الأنظمة في جنوب المتوسط تعاني من الانسداد السياسي، ما ينتج عنه صعوبة الانتقال السلمي للسلطة، وإطلاق عملية انتقال ديمقراطية، كما لا يزال لم يجزم في الفصل بين ما هو سياسي و ما هو عسكري، حيث أن هناك مسؤولية مشتركة بين الدائرة العسكرية والمدنية في إطار غامض فأحيانا يتم تغليب المصلحة العسكرية على المدنية، كما يبرز تعقد الرهانات السياسية وشبكات التحالفات[1] وغياب معارضة حقيقية قوية تسعى للوصول للحكم أو لتغيير النظام.

إن سعي النظام للحفاظ على الوضع القائم ولو باستعمال وسائل الإكراه التي تؤدي إلى العنف البنيوي يخلق توترات داخلية تؤدي إلى اللاأمن داخل الدول.

مما ينتج عنه عزوف سياسي، وظهور حركات مناهضة للنظام تسعى لإسقاطه ولو بالعنف الذي يؤدي بدوره إلى تخريب ممتلكات الدولة والتطرف والسير في طريق الإرهاب وهو الأمر الذي وقعت فيه الجزائر في التسعينيات، وما تواجهه كل من مصر وسوريا اليوم وقد تمكنت هذه الأنظمة من بناء قوة مناعة سياسية ضد الاحتجاجات من خلال التكيف والتأقلم معها، أو عدم تعميمها[2]، إلا أن هذا لا يكفي في ظل وجود منظمات حقوقية وأصوات من الداخل تنادي بإطلاق الحريات السياسية، وتوسيع دائرة المشاركة.

إن العنف السياسي قد يؤدي إلى تدخل أجنبي في إطار حماية حقوق الإنسان، وهذا ما يشكل تهديدا على دول جنوب المتوسط، حيث شاهدنا التنافس الحاد بين القوى الكبرى، روسيا، أمريكا، دول الاتحاد الأوروبي، إيران حول

(1) عبد النور عنتر، "التحديات السياسية والامنية في الجزائر"، . مركز كارنيجي للسلام الدولي، متوفر في الموقع:
http:/www.carnegie-mec.org

(2) عبد النور بن عنيتر، "التحديات السياسية والأمنية في الجزائر"،.مرجع سابق..

مستقبل القضية السورية، بسبب حماية المصالح في هذه الدولة، ومدى خطورة الوضع في المنطقة، إضافة إلى ما حدث في ليبيا، حيث أن التدخل العسكري لحلف الناتو أدى إلى؛ ليس إسقاط النظام فحسب، بل إلى فوضى عارمة وصل صداها إلى دول الجوار خاصة الجزائر، وأصبحت ليبيا تشكل تهديدا على دول الجوار بسبب الانفلات الأمني، وانتشار العنف وعدم مراقبة الأسلحة، وأصبح تهديد كيان الدولة الفاشلة.

التحديات الاقتصادية: يمكن حصر التحديات الاقتصادية التي تواجه دول جنوب المتوسط في العجز الاقتصادي وتدني مستوى التنمية، البطالة وندرة المياه، فالاقتصاد في دول جنوب المتوسط اقتصاد ريعي يعتمد على البترول وهو يتأثر بأسعار السوق، كما أن اغلبها يفتقر إلى قاعدة اقتصادية وصناعية قوية، مما يؤثر على خلق وتفشي المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أنواعها، كما أن تبعيتها لدول المركز يجعلها تعتمد كلية على الدول الأوروبية في مختلف تعاملاتها الاقتصادية والتي تمثل وسيلة ضغط أحيانا من قبل الدول الأوروبية على دول جنوب المتوسط خاصة في الغذاء.

هذا الأمر راجع بالأساس لتبني سياسات اقتصادية عقيمة مرتبطة بالخصوص بالصناعات الأساسية الحديدية والاستخراجية والتكريرية.

لقد احتكر القسم الشمالي للمتوسط حوالي 55% من مجموع مبادلات القسم الجنوبي، بينما لا يقوم القسم الجنوبي إلا بـ 5% من مجموع مبادلات القسم الشمالي، وهذا راجع لاختلاف مستويات التنمية بين الضفتين، كون الاتحاد الأوروبي ودوله يمتاز بالتطور والنمو، فهو يسيطر على العلاقات التجارية لدول الجنوب[1]، هذا ما يمكنهم من استخدام المبادلات لأغراض سياسية فيما يتعلق بالمواد الغذائية، خصوصا مع العجز الغذائي الذي تعانيه حول جنوب المتوسط، هذا ما يعرضها للتداعيات السياسية والاستقطاب الجغرافي لتجارتها الخارجية.

إن الشيء الذي يزيد من تعقيد الوضعية بالنسبة للبلدان العربية المتوسطة لاسيما المغاربية منها أن معظمها تقع ضمن المناطق المناخية الجافة وشبه الجافة التي تتسم بندرة الموارد المائية إلا على سواحل البحار والمحيطات، حيث انخفض متوسط نصيب مساحة أو نصيب الفرد من المياه وعدم ملائمة توزيعها الجغرافي وصعوبة السيطرة على نسبة كبيرة منها.

(1) رشيد جمايعي، تفاوت النمو بين الشمال والجنوب المجال المتوسطي نموذجا من الموضع.
http://www..khayma.com/rachidgoo/motawassit.htm.

إن الانخفاض في مستوى المياه وندرتها، كذلك الأحواض الجوفية بين دول المغرب العربي، مثل حوض الخزانات المشترك بين الجزائر وتونس، مشكلة المياه بين الجزائر وليبيا (بسبب النهر الأعظم) عائق قد يؤدي مستقبلا إلى حدوث أزمات بين هذه الدول.

ضعف البناء الاجتماعي:

إن الاهتمام بالبناء الاجتماعي هو من أضعف الحلقات التي يهتم بها صناع القرار وراسمي السياسة في دول جنوب المتوسط، حيث يهملون جانبا مهم من القوة اللينة التي هي أساس تماسك البلاد، حيث أنهم لم يستثمروا في هذا الجانب لبناء مجتمع متماسك موحد مبني على أساس المواطنة، فمختلف التهديدات التي تنشأ في منطقة المتوسط والتي ترجع بالأساس إلى دول الضفة الجنوبية مصدرها الجانب الاجتماعي، والتي تم بناؤها بفعل غياب الوعي المجتمعي والتنشئة الاجتماعية ذات المعايير والقيم التي ترسخ قيمة الفرد في المجتمع، وتخلق طبيعة هوائية خاصة به.

قضية الصحراء الغربية:

أصبحت قضية الصحراء الغربية القضية المحورية التي تحدد نوعية وجهة التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغاربية، وطبيعة وشكل التحالفات في المنطقة، حيث وصلت هذه العلاقات إلى القطيعة نتيجة الاختلاف في التصورات والمواقف تجاه الوضع الذي تنتهي عنده الصحراء الغربية، فالسياسة المغربية تهدف إلى الحفاظ على الأمر الواقع بتعزيز اتفاقية مدريد الثلاثية، وسياسة جزائرية ترفض أي تغيير إقليمي يجري دون استشارتها أو مشاركتها، هدفها تغيير الوضع القائم بما يتماشى والتصورات التي تدافع عنها.

لقد أثرت قضية الصحراء الغربية على العلاقة بين المغرب والجزائر بشكل سلبي، وتبدو من خلال محاولات تفعيل إتحاد المغرب العربي وتطويره منذ عام 1989، حيث تم تعليق اجتماعات القمة المغاربية في 1994 بسبب الخلافات الناشئة بين الجزائر والمغرب حول القضية الصحراوية وقد أدى هذا التنازع بين الدولتين إلى: تجميد اجتماعات قمة الاتحاد منذ عام 1994، السباق نحو التسلح وأثاره السلبية على مفهوم التنمية الشاملة، ضعف التبادل التجاري، وضعف التنسيق لمواجهة التهديدات المشتركة لدول المغرب العربي[1].

[1] Yahia H,Zoubir, » Algerian-Morocan Relation And Their Impacte On The Maghribi Integration », The Journale Of Modern African Studies(London), Vol5,N°3 ; Autumn 2000, Pp.47.

فالجزائر ساندت منذ البداية حق الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير مصيره، واعترفت بالجمهورية العربية الصحراوية، بينما اعتبر المغرب الصحراء الغربية جزءا من المغرب التاريخي وفي نهاية الثمانينات وافق المغرب و البوليزاريو على الخطة الأممية لوقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء شعبي في الإقليم حيث دعمت الجزائر الخطة الأممية، لكن الاستفتاء لم يمرر بسبب الخلافات المغربية الصحراوية حول ضبط القوائم الانتخابية، كما سعى المغرب لتمرير مشروع ما سمي "بالحل الثالث" وهو منح حكم ذاتي للصحراء الغربية في إطار السيادة المغربية بمباركة من الأمم المتحدة[1]،

وبحكم تدويل الصراع وأهمية منطقة المغرب العربي بالنسبة للقوى الكبرى، فان نزاع الصحراء الغربية لم يعد اقليميا، مما جعل موقف القوى الكبرى مسألة بالغة الأهمية بالنسبة للأطراف المعنية فالسلطة الأمريكية والفرنسية تلتقيان في نقطة واحدة وهي تشجيع الصحراويين على القبول بـ "حكم ذاتي واسع في إطار السيادة المغربية" أي الحل الثالث وهو قريب جدا من التصور المغربي للتسوية، وهو ما يتعارض مع خطة السلام الأممية القاضية بتنظيم استفتاء نزيه في الاقليم يسمح للشعب الصحراوي بممارسة حقه في تقرير مصيره، ورغم انحياز أمريكا للمغرب، إلا أنها تعتبر أن تسوية النزاع مستحيلة دون إشراك الجزائر.

كما أن هذه القضية لم تطرح بصفة جدية في طرف الاتحاد الأوروبي في سياسته المتوسطية نظرا لحساسية الموضوع وعدم توافق الرؤى بين الدول الأوروبية حول كيفية التعامل مع هذا الموضوع، وعليه يبدو أن هذه القضية ستبقى مجرد عثرة في تطوير السياسة الأمنية المتوسطية بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة بكاملها.

بغض النظر عن مواقف مختلف الأطراف تبقى قضية الصحراء الغربية هاجسا أمنيا بالنسبة للجزائر وبؤرة توتر على حدودها الغربية مما يبقى على حالة الانكشاف الأمني لجناحها الغربي.

الإرهاب والجريمة المنظمة:

نتيجة لغياب الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وإخفاق السياسات التنموية الوطنية في التحديث والعصرنة، غياب العدالة الاجتماعية، اللااستقرار السياسي الذي يشهد حالة انسداد في أغلب دول جنوب المتوسط، هشاشة البناء الاجتماعي، وغياب الثقة بين صناع القرار والقاعدة الشعبية، صعوبة الانتقال السلمي للسلطة، عدم إقناع الجماعات

1 Yahia H,Zoubir, » Algerian-Morocan Relation And Their Impacte On The Maghribi Integration opcit, Pp.47-48 ;52. .

الراديكالية خاصة حركات الإسلام السياسي بفكرة الديمقراطية على اعتبارها فكرة مستحدثة تنتمي إلى الحضارة الغربية المرفوضة في نظر هذه الجماعات، فإنه يؤدي إلى بروز التطرف السياسي كوسيلة للوصول إلى السلطة أو الضغط عليها من أجل تحقيق أهداف شخصية أو فئوية، الذي هو نتاج عمل محكم للإقناع الفردي والجماعي المبني على المزج بين العناصر الروحية والعناصر ذات الطابع السياسي، ضمن خطاب متدرج، يجمع بين النقد الممنهج للوضعية الداخلية وبين الرفض المطلق لوضع العلاقات الدولية.

لقد عرفت الجزائر والمغرب مشهدا إرهابيا في بداية التسعينات، حيث تم توقيف المسار الانتخابي الجزائري، الذي شهدت بعدة أعمال عنف مستمرة من قبل النظام(العسكر) وعناصر المعارضة والجماعات الإرهابية، التي خلقت دوامة عنف كادت تعصف باركان الدولة ودخولها في حرب أهلية والنتيجة النهائية هي تهديد أمن البلاد واستقراره ومن مظاهره: تدهور الوضع الأمني إلى أن أصبح أمن المواطن معرض للخطر، سيطرة المؤسسة العسكرية وقوى الأمن على زمام الأمور، وتدهور الوضع الاقتصادي وفشل خطط التنمية وانتشار ظاهرة البطالة بين فئات المجتمع خاصة الشباب، حيث أدت إلى بروز ظاهرة الهجرة.

يجدر الإشارة هنا أنه من العوامل الأساسية والمنشئة لأزمة الجزائر هو الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالوطن، والعجز الاقتصادي في نهاية الثمانينات.

كما ينطبق الوضع على المغرب، مع اختلاف الظروف السياسية، حيث استمر النظام الملكي مسيطرا على أمور الدولة، من خلال استعمال العنف والإكراه المادي، وأساليب القمع لكل المظاهرات والأصوات التي تنادي بإسقاط أو تغيير النظام، وضع اقتصادي واجتماعي متدهور، أدى إلى انتشار ظاهرة التطرف الديني[1].

- لقد أدارت دول المغرب العربي ظهرها للمتوسط في وقت مضى، ولم تولي وجهتها للجنوب الإفريقي في وقت لاحق، واكتشفت جوارها الإفريقي بسبب مشاكل الهجرة الإفريقية لدول الشمال، ظاهرة الجفاف والصراع في شمال مالي وإقليم أزواد في تسعينيات القرن الماضي، وأصبحت دول المغرب والجزائر خاصة؛ جبهة انكشاف أمني خصوصا مع

1 Abdennour Benantar, Revoltes Democratiques Arabes. Impact Sur Le(S) Dialogue(S) De Securité En Méditerranée, SEDMED, seminaire international de la sécurité en méditerranée, Barcelona, 13 juin2011

.

احتمال خطر فشل الدولة في مالي والنيجر، حيث أصبحت العلاقات العربية عقبة أمام العلاقات العربية الإفريقية، زيادة على ذلك عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية أو قصورها لدول جنوب المتوسط خلق نوعا ما بؤرة توتر على مستوى حدود هذه الدول، فحسب النظرية البنائية، التي تبني تصورها على البناء، ترى بان الأمن والتهديد كلاهما مبنى اجتماعي، فلقد ساهمت الجزائر في بناء التهديد وخلق بؤر التهديد للتدخل، وخلفت خطابات من خلال قولها أن منطقة الساحل تتحول إلى بؤرة توتر، فهي من جهة تحث مالي والنيجر لتفادي التدخل الأجنبي الذي يزيد من حالة اللاأمن، ومن جهة أخرى لا تقدم مساعدات لهذه الدول لمواجهة التهديدات الأمنية فيها[1]،

إن خطر التهديد يزداد كلما زاد الانكشاف الأمني حيث أنه لو تم تأمين الدولة لقل خطر التهديد حتى لو كان كبيرا، وهذا ما ينطبق على الحدود الجزائرية، حيث أنها تعاني انكشاف على طول حزامها الأمني؛ النزاع مع المغرب، الربيع العربي في تونس، انهيار الدولة في ليبيا، إضافة إلى مالي والنيجر.

ففي إطار الانكشاف الأمني والتهديد بالفشل الدولاتي وعدم قدرة الدولة الجارة على تأمين حدودها، يؤدي إلى إلزامية تأمين حدودك وحدود جارتك[2].

أخذت تهديدات الدائرة الإفريقية للأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء والساحل منحى آخر، بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة، وعندما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (تجارة المخدرات والبشر والسلاح) من اجل التموين وتمويل نشاطه بسبب مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي[3].

- كما تشكل الجريمة المنظمة تهديدا جديدا للأمن لدول جنوب المتوسط، حيث يمس جميع الوحدات المرجعية للأمن (الدولة، الفرد ، والمجتمع) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، إقتصادية، اجتماعية) للتصدي له، وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور

1 Abdennour Benantar, "Comment Expliqué Un Dispositife De Blocage au Maghreb?", SEDMED, Seminaire International De La Sécurité En Méditerranée, Barcelona, 2008.pp105-114.

(2)..عبد النور بن عنتر، البعد التوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق ص 145.
(3) بوحنية قوى، "الاستراتجيات الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات 3 جوان 2012.

المخدرات في إفريقيا، جنوب الصحراء والمغرب، والانكشاف الأمني لدول الجنوب خاصة الجزائر بطول حدودها الجنوبية، في تفاقم التأثير السلبي على أمن المجتمعات والأفراد

خطر الدولة الفاشلة:

الدولة الفاشلة حسب تشومسكي هي "الدول غير القادرة أو عير الراغبة في حماية مواطنيها من العنف وربما من الدمار نفسه والتي "تعتبر نفسها فوق القانون، محليا كان أم دوليا" وحتى إذا ما كانت الدول الفاشلة تملك إشكالات ديمقراطية إلا أنها تعاني من قصور وعجز ديمقراطي خطير يجر مؤسساتها الديمقراطية من أي جوهر حقيقي[1].

بالنسبة لجنوب المتوسط فخطر الدولة الفاشلة يهدد أمن واستقرار الدول المتوسطية، ومن أمثلة هذه الدول ليبيا ومالي، حيث أنها تعتبر من الأنظمة التي سقطت لما واجهتها مشاكل أو صعوبات سياسية واجتماعية أو اقتصادية كما حدث في "موريتانيا ولبنان" وأغلب الدول الأخرى إذا تحولت إلى المرحلة الثانية من الأنظمة وهنا لا يمكن التنبؤ بمدى قدرة النظام على الصمود في مختلف المشاكل والقضايا التي تواجهه.

إن هذا التصنيف للأنظمة في دول جنوب المتوسط ينبع من مدى عدم مسايرة هذه الدولة للتطور الحاصل في مجال النظم السياسية، مما يجعلها أنظمة مغلقة تشكل خطرا على المواطنين وعلى الدولة ذاتها في حال عدم التعامل مع مختلف القضايا بشكل فعال، كما تشكل خطرا على الدول المجاورة لحدودها كما حدث مع مالي وليبيا بالنسبة للجزائر

- فبانهيار النظام القديم في مالي في جانفي 2012 والانقلاب العسكري على أمادو توماني توري خلقت الأزمة تحديا كبيرا بالنسبة للجزائر، وكذا الدول الأوروبية خاصة فرنسا، فرغم ان الجزائر تملك خبرة في مكافحة الإرهاب ولها نفوذ في المنظمات الاقليمية والدولية، إلا أن وضعها السياسي الداخلي جعلها في ريب من التدخل[2]، الذي يعيد لها مكانتها كدولة إقليمية من جهة وحماية وتأمين حدودها من جهة أخرى.

إن الانهيار المؤسسي في عاصمة مالي "باماكو" والهزيمة العسكرية في شمال البلاد نتاج عوامل محلية ووطنية ودولية متشابكة، فتزايد هشاشة الدولة، التي ضاعفتها الحرب الليبية، الفراغ السياسي بعد الانقلاب، وسيطرة الجماعات

(1) تعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة: اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، (ترجمة سامي الكعكي، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي،2007)، ص15.
(2) أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، مركز كارنيجي للسلام الدولي، أكتوبر 2012. متوفر في الموقع: http:/www.carnigie-meg.org.

الإسلامية المتشددة على الشمال، ظهور حركات التمرد الانفصالية كالطوارق، الحركة الوطنية الأزوادية (MNA) و(AQMI) ساعد كثيرا في انهيار الدولة المالية. خاصة مع انهيار ليبيا وعودة الطوارق إلى شمال مالي وسهولة انتقال الأسلحة من ليبيا إلى مالي.

لحماية مصالحها في مالي، وبطلب من المسئولين الماليين، تدخلت فرنسا عسكريا في مالي لمواجهة التمرد الحاصل، ومعالجة الفوضى المنتشرة في المنطقة، وقد لقيت مساعدة جزائرية من خلال فتحها لمجالها الجوي للطائرات الفرنسية.

فبعد أن كانت مالي في السابق نموذجا واعدا للديمقراطية في غرب إفريقيا، وقعت في شرك شبكة للإرهاب الإقليمي وتهريب المخدرات والجريمة المنظمة [1]، هذا ما أثر سلبا على دول الجوار خاصة الجزائر الحدودية، فبعد عملية الاختطاف التي استهدفت الدبلوماسيين الجزائريين في مالي، وبعد انتشار الفوضى أصبحت الجزائر أكثر عرضة للتهديد خاصة إمكانية تسلل جماعات إرهابية عبر حدودها وتزايد شبكات الجريمة المنظمة والمخدرات والأسلحة.

كذلك ما حدث في ليبيا فبعد انهيار نظام معمر القذافي، شهدت فوضى عارمة في ليبيا، أدت إلى عودة المرتزقة إلى أوطانهم وانتشرت الأسلحة عبر الحدود الليبية، كما انتشرت بدورها قوات الحلف الأطلسي والمخابرات الغربية وهذا ما يشكل تهديد ثاني بعد الإرهاب والجريمة المنظمة للدول الحدودية مع ليبيا، حيث عارضت الجزائر التدخل الأجنبي في ليبيا، لأن مصدر تهديد لأمنها القومي، كما تنظر بعين السرية إلى احتمال سماح نظام ليبيا الجديد للحلف بإقامة قواعد عسكرية على الأراضي الليبية. [2] عكس موريتانيا التي تسعى لإبقاء علاقتها بالحلف بسبب انكشافها وضعفها، وقد أيدت تعاونها مع فرنسا وأمريكا في مجال مكافحة الإرهاب والهجرة السرية وقيامها بمناولة أمنية في هذا الإطار لصالح القوى الغربية والأطلسي[3].

التهديد الإسرائيلي:

هناك شبه اتفاق عربي على أن إسرائيل تمثل مصدر تهديد رئيسي للأمن القومي العربي، ويصعب التعاون معها، وإن اختلفت توجهات مجمل الدول العربية، كما يزداد خطورة تهديد إسرائيل بالتحالف الاستراتيجي مع أمريكا، حيث

(1) انوار بوخرص، مرجع سابق.
(2) عبد النور بن عنتر، "الحلف الأطلسي والدولة المغاربية- توازنات جديدة،" قراءات، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2011.مرجع سابق.
3 Stephen Larrabee Et Ali," NATOs Mediterranean Initiativ: Policy, Issues And Dilemmas", Santa Monica, RAND, 1998, p2.

تعي أمريكا مدى أهمية وضع حليف جيوستراتيجي في المنطقة من أجل تطويق الدول الشرق الأوسطية، وكذلك تمتد إلى الدول الجنوب متوسطية لحماية مصالحها في هذا الفضاء.

- يعتبر الصراع العربي الإسرائيلي بؤرة إقليمية بالنسبة للمتوسط الجيوسياسي، حيث ينعكس على المنطقة ككل بل يتجاوزها إلى النظام الدولي، فهو الصراع الوحيد الذي يحول اليوم دون تقدم في مبادرات الأمن والتعاون المتوسطية[1]، وأدى بدوره إلى سباق تسلح في المنطقة، فإسرائيل تملك ترسانة عسكرية ضخمة وأجهزة متطورة وتكنولوجيا، كما تمثل إسرائيل الاستثناء فيما يخص التوقيع على معاهدة إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل حيث لم تصادق على هذه المعاهدة.

وقد اعتمدت إسرائيل إستراتيجية التوسع من خلال تطويق الوطن العربي، والعمل على تجزئته، وخلق توترات داخل الدول وفيما بين الدول، والتدخل ضد أي دولة عربية تخرج عن الاستراتجيات المرسومة في المنطقة.

إن التهديد الإسرائيلي لا يهدد الدول العربية فقط، بل يهدد أمن المنطقة، لأن استمرار الصراع يدل على استمرارية اللاأمن واللااستقرار، وغياب الثقة بين الدول، الذي يؤدي بدوره إلى السعي نحو التسلح ما يخلق معضلة أمنية.

التدخل الأجنبي في المنطقة:

تعتبر مسألة تهديد تدخل غربي تسيطر على الأذهان، حيث أن مدركات التهديد ليست أحادية الجانب، فالإسلاميون يقولون أيضا بأطروحة المواجهة مع الغرب، لكن مواقفهم ضعيفة، لأنهم يصنفون في خانة المعارضة ومواقفهم تعبر عن مزايدات سياسية خدمة لمآرب محلية، عكس الباحثين الغربيين الذين يعتبر بعضهم ضمن دائرة صنع القرار[2].

رغم ذلك تبقى فكرة التدخل الأجنبي أكبر تهديد لدول جنوب المتوسط، بذريعة حماية حقوق الإنسان والأقليات، وترسيخ الديمقراطية ، وهذا ما حدث في ليبيا، العراق سابقا، أفغانستان، كوسوفو، وغيرها من الدول التي كانت عرضة للتدخل العسكري الأجنبي بذريعة حماية حقوق الإنسان.

1 Stephen Larrabee Et Ali," NATOs Mediterranean Initiativ: Policy, Issues And Dilemmas"opcit , p3.

(2) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق، ص 122.

ولسبب غياب استقرار داخلي، وعدم وجود نظام سياسي قائم على الشرعية مع تزايد الفجوة بين النظام والمجتمع. مما يؤدي إلى ظهور حركات تضاد للنظام وتؤدي إلى العنف البنيوي (Violence structurelle) مع نشاط جمعيات ومنظمات حقوقية تنادي بالحرية، تظهر فكرة التدخل الأجنبي لأغراض إنسانية.

إن خطر تهديد التدخل الأجنبي في منطقة جنوب المتوسط يزداد بسبب ظهور الدول الفاشلة، وانتشار مظاهر العنف، خاصة بعد موجة الربيع العربي التي عصفت بأغلب الدول، حيث أن سوريا هي عرضة لتدخل أجنبي، وبعض الدول الأخرى.

ويتبين تهديد التدخل العسكري الأجنبي من خلال نشر قواعد عسكرية بالمنطقة، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول بما يخدم مصالح الدول الغربية، المساعدة في إسقاط أنظمة حكم وتفسيرها، تدمير البنى المؤسساتية للدولة.

المبحث الثالث: الأمن والتنمية في تصور دول المتوسط

إن سلوك الفواعل في العلاقات الدولية، مرتبط أساسا بالأفكار والمعايير التي تحكم وتصقل هوياتهم ومصالحهم، وبالتالي تحديد سلوكهم ونظرتهم للواقع وللأطراف الأخرى التي تشاركهم بناء هذا الواقع، من هنا يمكننا تحديد نظرة دول المتوسط بضفتيه لمنطقة المتوسط والأمن والتنمية فيها، فالنظرة الأوروبية مستمدة من نظرة راسخة في ذاكرتها "حيث تعتبر نفسها جزءا لا يتجزأ من المنطقة ككل، بل تارة نجدها تسيطر عليها نظرة أعمق، وأخطر فتعتبر البحر الأبيض المتوسط هو ملك لها، وتسميه كما كان سائدا أثناء الحضارة الرومانية قديما (بحرنا notre mer).

فهذا التصور اليوم نجده يحدد سلوك الدول الأوروبية بشكل عام، والدول الجنوبية منها المطلة على البحر المتوسط على الخصوص، حيث أن أوروبا تعي جيدا أن أمنها مرتبط بأمون الدول المتوسطة "من منظور مركب الأمن"

المطلب الأول: الأمن والتنمية في تصور دول شمال المتوسط

على مر الزمن حاولت أوروبا أن تكون هي المصور والمركز في تسيير أحداث المنطقة المتوسطية، معتمدة في ذلك على قوتها وتقدمها، ويبدو جليا منذ ق 17 عشر، مرورا بالمرحلة الاستعمارية، وكذلك المرحلة التي تلتها، حيث أنها استعمرت دول الضفة الجنوبية بطريقة مباشرة، وجعلتها ليومنا هنا تابعة لها من خلال السياسات المنتهجة في كل الميادين خاصة الاقتصادية والأمنية وهذا ما كرسه منظور التبعية.

وقد استطاعت أوروبا أن تخلق وضعا قائما يطبع علاقاتها مع دول الضفة الجنوبية الذي يخدمها في شتى المجالات، وقد أعطت أهمية بالغة للجانب الأمني[1].

1-التصور الاوروبي للامن في المتوسط

فالنظرة الأوروبية للأمن في المتوسط لها ما يغذيها ويطورها على الرغم من أصالتها وقدمها، فنهاية الخطر الشيوعي كانت إلا مرحلة في نظر الأوروبيين من الانتقال من التقسيم الأفقي (شرق/غرب) إلى التقسيم العمودي (شمال/جنوب) وهذا له أثره طبعا على التوترات بين الشرق والغرب، وذلك بإحداث توترات أخرى بين الشمال والجنوب، وهي مرتبطة

(1) M.Tayfur « security and cooperation in the Mediterranean » journal of international offairs vol s.n°3. p 126.

بالتكتلات الجيوستراتيجية، بالمقابل محاولة الدول الأوروبية من خلال خطابها السياسي والإعلامي الظهور بالحرص على الاقتصاد والأمن الإنساني أكثر من العلاقات العسكرية.

فحسب النظرة الأوروبية دائما ، فإن إعادة تقسيم العالم إلى شمال/ جنوب وبوضعها في إطارها الفلسفي والتاريخي والثقافي، نجدها تضع دول الشمال في قمة الحضارة وأنها مستهدفة من القوى المتخلفة في الجنوب التي تختلف حضاريا وثقافيا عن العدو السابق أو التهديد الشيوعي[1] وهنا نجد فكره الآخر الذي يتم تعريفه من خلال الاختلافات في الهوية والقيمة والمعايير ولا يمكن تحديده بدولة معينة وإنما بمجموع السلوكيات والأفكار والمدركات التي تنافي مكونات الهوية الأوروبية، وهذا منبثق من النظرية التقليدية للأمن، أما حسب المفهوم الموسع للأمن الأوروبي فإنه تم الانتقال من فكرة الدولة أو النظام السياسي كمشكلة إلى الأفراد أنفسهم على أنهم هم لمشكلة في حد ذاتها ولو كانوا يعشون في دولة تبدو ظاهريا صديقة، وربما يكون معظمهم يعيش في دول أوروبية[2] .

إن المفهوم الأوروبي للأمن في منطقة المتوسط قد توسع بتوسع مفهوم الأمن بشكل عام، حيث انتقل من المفهوم التقليدي للتهديدات التماثلية والمبنية على الدولة والجانب العسكري إلى التهديدات اللاتماثلية متمثلة في الإرهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، تبييض الأموال والمخدرات، الاتجار بالبشر، كل هذه التهديدات وما يتقاطع معها تصنف من أولويات الدول الأوروبية في الجانب الأمني، والتي يعتبر مصدرها الضفة الجنوبية حسب الرؤى الأوروبية، لكن السؤال الذي يطرح نفسه: ما هو سبب الهجرة؟ ما هو سبب الإرهاب، ما سبب انتشار الجريمة؟بتقديم قراءة معمقة حول الواقع التنموي في دول الجنوب، نجد أن انخفاض مستوى التنمية هو السبب الأول في حدوث تدفقات الهجرة من دول الجنوب نحو دول الشمال، إضافة إلى وجود تدني في الظروف المعيشية التي أدت بدورها إلى حدوث نزاعات داخلية مع تغذية خارجية أدت إلى اللااستقرار الداخلي.

وقد أثرت أحداث 2001/09/11 على التصور الغربي للأمن عامة، والأوروبي خاصة، حيث تؤكد على مدى هشاشة الوضع الأمني في العالم، وعلى اختلاف مصادر التهديد، والذي أنتج مصطلح الحرب على الإرهاب ، الذي

(1) عمور دعاس صالح "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، عن اشغال الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008، ص 69.

(2) Roberto Ahibomi, « Europran union security perceptions politicies towards the Mediterranean, Mediterranean security into corny millennium, New york , STRATEGIC STUDIES STATUTE , 1999 p 127.

تتبناه الو.م.أ كإستراتيجية كونية، وباعتبارها حليف وشريك أمني لأمريكا؛ تقوم أوروبا بتجسيد هذا المعيار في المتوسط، خاصة بعد أحداث مدريد ولندن، وما زاد تعقيدا في مفهوم الأمن هو ربطه فكرة دول الضفة الجنوبية كمصدر للإرهاب.

إن اشتراك أوروبا والو.م.أ في النظرة حول الإرهاب تختلف فقط من حيث الإستراتيجية، فالو.م.أ إستراتيجيتها كونية منوطة بكل من مناطق العالم على عكس الإستراتيجية الأوروبية المرتبطة خصوصا بمنطقة المتوسط، هذا الطرح الذي ساعد في تطوير المفهوم الأوروبي للأمن والوصول إلى 'العدو الجديد" أو المتجدد، وهو الجماعات الإسلامية التي تنادي بالتغيير، والتي تعتبر متطرفة حسب التصور الأوروبي[1]

وقد بدأ هذا التصور بعد نهاية الحرب البادرة، وانهيار الاتحاد السوفياتي، حيث وجد الغرب الذي تعود أن يحدد نفسه مقابل عدو معروف، بدون عدو محدد، ففقد بوصلته الإستراتيجية، وبعد فترة قصيرة من البحث عن "العدو الضائع أو المفقود" تمكن من اصطناع عدو جديد؛ الجنوب الذي يضمن له الإبقاء على المركب الصناعي العسكري وتفادي مشاكل تحويل الصناعات العسكرية إلى صناعات مدنية، أو إغلاق مصانع الأسلحة متفاديا بذلك زيادة معدلات البطالة التي هي هاجس المجتمعات الغربية، فتحديد الجنوب كتهديد يسمح إذا بإعادة توجيه التصور الاستراتيجي الغربي دون تفسير جوهره وتبرير النفقات العسكرية الضخمة[2]

إلا أن الجنوب المنقسم على نفسه، والذي يعاني صعوبات جمة على كل الأصعدة لم يكن (وليس) بمقدوره تهديد أحد، لذا كان خطاب التجديد هذا يعاني أزمة مصداقية فالجنوب لا يرقى إطلاقا إلى مقام التهديد الاستراتيجي والأيديولوجي الذي كان يمثله الاتحاد السوفيتي، ولتغذية هذا الخطاب وإعطائه الشرعية اللازمة، شرع في حملة ضد الدول العربية أساسا باتهامها حيازة أو السعي لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، حيث بدأ المسلسل الإعلامي بالعراق، ثم الجزائر وليبيا، ويحكم الجغرافيا وجدت الدول العربية المتوسطية نفسها على الخط الأمامي للمنطقة المستهدفة من قبل الحشد الغربي، وأصبح المتوسط بالنسبة للدوائر الإستراتيجية الغربية مصدر تهديد في عالم ما بعد الحرب الباردة، وفي هذا السياق قد جاءت أطروحة صدام الحضارات لصاموئيل هنتجتون مقترحة قراءة حضارية "أمنية" لنجدة الغرب الذي فقد بوصلته الإستراتيجية، لكنها غير مقنعة[3].

(1) عبد النور بن عنتر،البعد المتوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق، ص 115

2 Didier Bigo, Et Daniel Hermant, " De L'espoir A La Crainte? Les Lecture De Le Conflctualité", STRATÉGIQUE, Paris, N°43, 3eme Trimester 1990, Pp299,300.

3 عبد النور بن عنتر، نفس المرجع، ص 118.

قراءة التهديد والعداء السياسي من العسكري إلى الاجتماعي والحضاري

لقد أصبح التهديد شاملا، وبالتالي فالنمو السكاني وتداعياته، الهجرة خصوصا تشكل أحد محاور خطاب التهديد، التي تعد إسهامات مدرسة كوبنهاغن مهمة في تحليل الجوانب الموضوعية والذاتية حيث وضحت كيف تصير قضية ما مشكلة أمنية (Securitization) حيث يقول ويفر "أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا –محدد السلوك- بالممارسة الاستدلالية، الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم أمننة رهان اجتماعي بتقديمه على أنه يتعلق بالأمن (ضمنا أو صراحة)، وبالتالي الحصول على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي لم تكن موضوع عملية أمننة وتبقى خاضعة لمعالجة سياسات روتينية"، وبالتالي أمننة قضية ما يشرعن استخدام وسائل استثنائية، الذي يحول عملية الحكم من الممارسات الدستورية نحو ما هو في حقيقة الأمر أساليب تسلطية حسب باري بوزان[1].

- إن الربط بين الأمن والهجرة وكيف تصبح هذه الأخيرة، عبر خطاب سياسي واجتماعي مسألة أمنية قضية هامة يحللها (ديدي بيقو) didier bigo بطريقة جيدة لما يقول إن مقولة "الهجرة مشكلة أمن كبرى بالنسبة لأوروبا" ليست فقط مجرد ملاحظة، بل "قوة صيغة مضمون الكلام التي تغير المدلول الاجتماعي لمفهوم الهجرة" والتي تحولها "بقوة المفردات" إلى مسألة أمن تحل بوسائل خاصة" وعليه فمفهوم الأمن ليس موضوعيا بل هو صورة لواقع مهدد بحد ذاته[2].

مسألة الربط بين الأمن والهجرة تقودنا إلى ابرز إشكاليات الدراسات الأمنية الاجتماعية في الغرب، العلاقة بين الهجرة –والتصادم الحضاري- والأمن، فبوزان يرى أنه من الأرجح أن يصبح الأمن الاجتماعي مسألة أكثر أهمية مما كان عليه الحال خلال الحرب الباردة في العلاقة بين المركز (الغرب) والأطراف (الجنوب) وذلك عبر مسألتي الهجرة والتصادم بين الهويات الحضارية المتنافسة إذ يعتبر الهجرة الآنية من الأطراف من أهم المخاطر المهددة للأمن الاجتماعي المركز لتهديدها الهوية الحضارية وثقافة المجتمعات الغربية[3]

(1) Bary buzan, people , state and fear, opcit pp 115-116.
(2) Didier Bigot « L'immigration A La Croisée Des Chemins Sécuritaires » Revue Européenne Des Migrations Internationales (Poitières) Vol14 N°1, 1998 , P 33.
(3) Bary Buzan, New Patterns Of Global Security Pp 447-448.

أما جيمس كورث فيقول إن نمو الشبكات الإرهابية داخل الأقليات المسلمة في الغرب حول قضية هوية غير خطرة على ما يظهر، إلى تهديد ضار بوضوح بالأمن (الغربي) [1]

- الجدير بالملاحظة أن تعامل الغرب مع العالم يحكمه نوعا من جدلية الوحدة/ التعدد معكوسة، لأن نظرته له عموما مزدوجة، قلما يتعلق الأمر بالتعاون مع أوروبا أو الغرب عموما فالعرب يقسمون إلى شرق أوسطيين، متوسطيين الشمال الإفريقيين... أبدا كتجمع واحد واضح المعالم، الذي اعتبره البعض مشتت ويتوحد بفضل الغرب ليشكل كتلة واحدة، والتي تتم فقط حينما يتعلق الأمر بالتهديد، وعليه قلما يتعلق الأمر بالتعاون مع العالم الغربي فالغرب لا ينظر إلا إلى القوى الطاردة في المنطقة (انقسامات سياسية....) وهي موجودة فعلا ولما يتعلق الأمر بالجانب الاستراتيجي والمواجهة فهو لا يرى إلا القوى الجاذبية، وهي غير موجودة على أرض الواقع.

- ختاما يجدر الإشارة إلى أن في الجهة الجنوبية، فإن مسألة التهديد تدخل غربي أحادي ضد دول عربية فكرة تسيطر على الأذهان، ومدركات التهديد ليست أحادية الاتجاه، فالإسلاميون يقرون ب أطروحة المواجهة مع الغرب، لكن الفرق أن الكتاب الفرنسيون يصنفون ضمن خانة صنع القرار في الغرب، على عكس الإسلاميون فهم في خانة المعارضة في دولهم، ومواقفهم تعبر عن مزايدات خدمة لمآرب محلية، وتعبر عن موقف دفاع ضعيف عكس الموقف الغربي الهجومي[2].

2-التنمية في المتوسط من منظور دول الشمال الأوروبي

تمتاز النظرة الأوروبية للتنمية في المتوسط بالبراغماتية الخالصة، وهي مبنية أساسا على الحفاظ على مصالحها وذلك من خلال انتهاج عدة سياسات حيث برزت عدة مشاريع مقدمة من الأصل من الجانب الأوروبي أمني، من الشراكة الأورومتوسطية إلى الاتحاد من اجل المتوسط، وقد أتت هذه المبادرات إثر ظروف أمنية صاحبتها كانت مقررة ضمن الأجندة الأوروبية وهذا ما سنقوم بتحليله في الآتي:

- تعتبر التنمية أساس الاستقرار، والهدف الأسمى الذي تسعى إليه الدول، فبالنسبة للدول الأوروبية، فهي متطورة بعيدا عن دول جنوب المتوسط، هذا التفاوت في المجال الاقتصادي كذلك اختلاف النمط المتبع، مع النظرة

1 Didier Bigo, ibid pp33..

(2) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق، ص 122-123.

الأوروبية التي لا تخلو من كونها نظرة تبعية، تكرس الهيمنة خلقت فجوة بين الضفتين، وقد تمثل التصور الأوروبي للتنمية في المتوسط على أساس توسيع وتحرير التجارة وخلق أسواق ومنطقة تبادل الحر إضافة إلى الدفع بالدول إلى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وقد برزت فكرة التعاون الأوروبي متوسطي في عدة مشاريع توضحها في الآتي:

الشراكة الأورومتوسطية (إعلان برشلونة)

- يأتي هذا المشروع في إطار التعاون الأورومتوسطي متمثلا في شراكة بين الضفتين الشمالية ممثلة في الاتحاد الأوروبي مع دول جنوب المتوسط، بني على فكرة أساسية هي تحقيق التوازن، وتحقيق السلام، و إنشاء منطقة سلام وازدهار متبادلة، حيث تضمن إعلان برشلونة 1995 ثلاث جوانب:

الشراكة السياسية والأمنية: وتشمل الحوار السياسي على المستوى الثنائي والإقليمي، وإجراءات تعزيز الشراكة، **و**ميثاق الأمن والاستقرار[1] **و**توفير منطقة من السلام الاستقرار، وترقية الأمن الإقليمي وجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل .

الشراكة الاقتصادية والمالية: والذي يهدف إلى خلق منطقة ازدهار مشتركة من خلال إنشاء منطقة تبادل حر بحلول عام2010 من خلال وضع مشاريع تنموية للشراكة والتعاون[2].

الشراكة في المجال الاجتماعي الثقافي الإنساني: الذي يشدد على أهمية الحوار بين الثقافات وبين الأديان، ودور وسائل الإعلام في المعرفة والتفاهم المتبادل، تنمية الموارد البشرية في المجال الثقافي، كما يوفر تبادلات ثقافية والتفاهم المتبادل، تنمية الموارد البشرية في المجال الثقافي، كما يوفر تبادلات ثقافية، تعليم اللغة ووضع برامج دراسية وثقافية تحترم الهوية الثقافية، وتطرح وثيقة برشلونة في شقها الاجتماعي المشكل الديمغرافي، الهجرة المكلفة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

(1) Eduardo sanchez, Monjo , les Multiples dimensions de la coopération ewo méditerranéeme EIPASCOPE. Numéro spécial 25 eme anniversaire.

[2] عبد النور بن عنيتر، الحلف الأطلسي والدولة المغاربية- توازنات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2011.

الاتحاد من اجل المتوسط UPM

أقره القادة الأوروبيون في بروكسل 2008/03/13 قدمته فرنسا بهدف تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي خصوصا مع دول المغرب العربي يهدف إلى: تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط،رسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، الدفع التنمية الاجتماعية، حماية البيئة التنمية المستدامة (ECOMED)،حوار الثقافات (Media Med)،ويركز على قضايا الأمن والتنمية.

وقد جاء هذا المشروع على غرار فشل سار برشلونة، ويعتمد على صبغة جديدة للعلاقات الأورومتوسطية أعلى من سقف برشلونة يتعلق بالاتحاد وليس الشراكة، أي إدماج الضفة الشمالية مع الضفة الجنوبية.

سياسة الجوار الأوروبي PEV

جاء ليندرج ضمن إطار المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، هدف في البداية إلى إشراك الجيران الشرقيين للاتحاد الأوروبي ثم انتقل الأمر بعد ذلك لدول جنوب المتوسط، أهم ما جاء في مؤتمر هلنسكي هو تبني مقاربة للأمن قائمة على أساس تعدد أبعاده، فتحقيق الأمن حسب المفهوم الأوروبي مرتكز أ ساسا على الاستقرار السياسي والرفاه الاجتماعي والاقتصادي وتقليص الهوة بين الدول المتقدمة والدول النامية على اعتبار أن هذه العناصر تتحكم في العلاقة بين المجتمعات وتشكل أحيانا مصدر تهديدها.

ويرى الأوروبيون بأن منطقة جنوب المتوسط هي منطقة استقرار لعدة اعتبارات (ضعف البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول) وهذا ما أدى إلى تبني كل من ايطاليا واسبانيا نظرة شاملة تتضمن الاقتصاد والأمن إقترحا عقد مؤتمر حول التعاون والأمن في حوض المتوسط حسب المقاربة التي يتم تبنيها بهلنسكي. (سوف يتم التفصيل أكثر في المبحث الأول من الفصل الثالث).

المطلب الثاني: الأمن والتنمية في تصور دول الجنوب

رغم الارتباط بين دول ضفتي المتوسط، والقرب الجغرافي في المنطقة، واعتبار الموقع الجيوستراتيجي كقاسم مشترك، إلا أن تصورات دول الضفتين للأمن والتنمية تختلف، فهناك مفارقة واضحة في هذا الجانب، وتبقى تصورات دول الجنوب في حد ذاتها متباينة فيما بينها وهذا راجع لعدم وجود رؤية إستراتيجية مشتركة، واختلاف مدركات التهديد لهذه الدول.

يتميز مفهوم الأمن بالغموض وغياب الإجماع بين الدارسين والباحثين، حيث كان يرتبط ببقاء الدولة من منظور الأمن الصلب، ومع التحولات في طبيعة التهديد وتوسيع مفهوم الأمن من قبل الباحثين كوولفرز، وباري بوزان حيث ربطا الأمن بالتهديد للقيم المركزية والتحرر من الخوف، فمن ناحية الدول الجنوبية فمدركاتها للتهديد مرتبطة بقيمها من خلال تصوراتها للأمن في المنطقة والتي يتوجب حمايتها .

و ترتبط مدركات التهديد بهوية المهدد، أي بالقيم المهددة، التي تخلق إشكالا في حد ذاتها بالنسبة لدول الجنوب، فالقيم المركزية تتمثل في البقاء الدولاتي، والرفاه الاقتصادي، والحفاظ على الهوية الوطنية وسيادة الدولة، والاستقرار السياسي، والحريات الوطنية والثقافية[1].

كما تشكل هذه القيم تهديدا للنظام على اعتبار ان الحرية السياسية و متطلبات دولة القانون تعتبر مصدر تهديد لأمن النظام والبقاء الدولاتي بسبب اختلاف مدركات التهديد بين النظام والأفراد، وهذا ما يخلق إشكالية أخرى في تحديد تصورات الأمن لدى دول الجنوب، وعموما ترتبط مدركات التهديد في جنوب المتوسط بعدة ارتباطات: ارتباطات متعلقة بقوة تملك زمام الأمور تسعى للحفاظ على سلطتها ضمن دوائر صنع القرار، والسيطرة على مقاليد الحكم من خلال تمرير المشاريع والعمليات التي تضمن استمرار مصالحها، وارتباطات متعلقة بقوة أخرى سياسية نخبوية تسعى للمشاركة السياسية والوصول لدائرة صنع القرار وتقديم إصلاحات سياسية والتي تبقى في اغلب الأحيان مقصية.

وفي إطار التجاذبات بين القوتين تطورت الأنظمة السياسية لدول الجنوب، وكذا مدركاتها للتهديد، واتجهت بعضها نحو عسكرة المجتمع والحفاظ على أنظمة الحكم، وأخرى نحو انتهاج سبيل الديمقراطية والتعددية، لكن افرغ من

[1] دعاس عميور صالح، مرجع سابق ص74

محتواه، وذلك من خلال الاعتماد على إنشاء أحزاب وتنظيمات سياسية في مخابر النظام، هدفها الحفاظ على امن النظام السياسي، والاستقرار السياسي[1].

وتجدر الإشارة إلى نقاط أخرى تتعلق بالأمن وتؤثر على مدركات التهديد بالنسبة لدول جنوب المتوسط، هذه النقاط شكلت مرجعية فكرية لتبني مقاربات أمنية، وتصورات متباينة حول الأمن والتنمية في منطقة المتوسط.

-تتعلق النقطة الأولى بالمساعدات الأجنبية، حيث أنها منشأ الارتباط بين دول جنوب المتوسط وشماله، في إطار بناء الدولة، وتطوير مؤسساتها وخلق قاعدة اقتصادية بها، لكنها في نفس الوقت ترتبط بمتغير الاستقلال، حيث تعتبر دول جنوب المتوسط هذه المساعدات في علاقات مع الطرف الأوروبي تهديدا لأمنها وسيادتها، الأمر الذي يجعل انخراط الدول للمبادرات الأوروبية يأخذ طابعا ظفريا من خلال التأخر في الانخراط أو عدم الفعالية، فمثلا تونس والمغرب كانت سباقة في الالتحاق بالمبادرات الأوروبية على عكس الجزائر التي تأخرت في المشاركة في هذه المبادرات، إضافة إلى التحول في العلاقات الذي يفرض نوعا من المشروطية للاستفادة من المبادرات الأوروبية التي تتضمن إلزاميا تطبيق مبادئ ومعايير أوروبية، تعتبرها دول الجنوب تهديدا لأنظمتها السياسية.

-يرتبط كذلك تصور دول الجنوب للأمن من خلال علاقته بالموارد، وهذا في إطار التطور الاستراتيجي والسياسي لصناع القرار، حيث ينظرون إلى سعي القوى الكبرى لتحقيق أمنها بكل الطرق والوسائل هو سبب اللا امن في المنطقة[2]، والذي يرهن تحديد الأهداف الخاصة للجنوب المتوسطي، بمواردها وما يمكن أن تحققه، فتصبح مرهونة بمدركات تهديد هذه الموارد، ويتحول مفهوم الأمن من الحفاظ على الدولة وتطويرها إلى الحفاظ على النظام.

-وفي إطار توسيع وتعميق مفهوم الأمن برزت العلاقة بين الأمن والتنمية كمتغير يؤثر على ادراكات التهديد بالنسبة لدول الجنوب، ففي إطار الأمن الشامل تعطي اعتبارات للبعد الاقتصادي الذي ساهم في تحول مفهوم الأمن من خلال النتائج المترتبة عنه، حيث أن الفوارق في النمو الاقتصادي هي التي تفسر حركية صعود القوى الدولية، والتي تصبح مصدر تهديد لدول العالم الثالث والمنطقة[3]، التي تفتقر لقاعدة وبنية اقتصادية قوية، فالعلاقة تنمية/امن في دول جنوب

[1] هويدي امين، العسكرة والامن في الشرق الاوسط، وتاثيرهما على الامن والديمقراطية،(القاهرة، دار الشروق،1991.) ص ص 35-37.
[2] محمد الصالح المسفر،" مقاربة اولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد13 ،2007، ص36.
[3] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق، ص ص16.17.

المتوسط تأخذ منحى عكسي إذا ما قورنت بالدول الأوروبية التي تعتبر التطور في المجتمعات يحقق امن الدولة، على غرار أنظمة دول الجنوب التي اغلبها شمولية أو ملكية فتسعى للحفاظ على بقائها ولو على حساب تنمية المجتمعات.

-كما يلتزم مفهوم الأمن بالدفاع، حيث يعتبر وسيلة لتحقيق الأمن، ولكن ليست الوحيدة في ظل توسع مجالات الأمن، إلا أن الدفاع مع تضافر الجهود والإمكانيات المادية والبشرية، يمكن من تحقيق الأمن[1].

فنظرة دول جنوب المتوسط للأمن هي نظرة اختزالية، حيث تربط الأمن بالدفاع، غير انه وسيلة فقط لتحقيقه، كما تؤثر كلفة الدفاع على أهداف الأمن الأخرى، فمثلا ليبيا كانت اكبر مستورد للأسلحة، وغضت النظر تماما على المشاريع التنموية، وهذا ما سارع بسقوطها.

إن هذه النظرة الاختزالية للأمن تزيد من الانكشاف الأمني لدول جنوب المتوسط، خاصة وإنها مستوردة للأسلحة، فالدول الغربية منتجة للأسلحة تساهم في تنميتها، عكس دول المتوسط التي يؤثر عليها سلبا هذا الجانب.

إذن فتصور دول الجنوب للأمن يختلف من دولة لأخرى وهذا حسب إدراكها للتهديد وطبيعة المهدد، كما تختلف كذلك حسب طبيعة الأنظمة الحاكمة والأولويات، فهناك من يعطي أولوية للدولة وبقاء النظام، كسوريا حيث استفحل فيها العنف البنيوي، وهناك من يعطي أولوية للسيادة، وهناك دول بدأت في عملية التحول الديمقراطي وتسعى إلى بناء دولة القانون والحفاظ على الحريات، وتحقيق الرخاء والتنمية كالجزائر التي لا تزال داخل مرحلة الانتقال، ودول يسيطر عليها مفهوم عسكرة المجتمع كمصر التي سيطر عليها الحكم العسكري، تونس التي هي دوامة البحث عن الاستقرار السياسي الذي كلفها الكثير في ظل غياب الأمن وتراجع الدخل القومي.

[1] غربي محمد، "الدفاع والامن: اشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية،"عن أشغال الملتقى الدولي حول" الجزائر والامن في المتوسط: واقع وأفاق" قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008،ص 254.

خاتمة الفصل:

إن ما يميز تصورات دول الضفة الشمالية هي النظرة الموسعة للأمن والتنمية، والاعتماد على مقاربة شاملة، ترسمها مصالح الدول، حيث أن امن هذه الدول يمتد خارج الإقليم، مبني على إدراكات التهديد ومقاربة الأمن الايجابي، أي محاربة التهديد في المصدر، ما يترجم التدخل الفرنسي في مالي، وكذا الحفاظ على الهوية الأوروبية، حيث أن المبادرات الأوروبية اهتمت بالجوانب السياسية والأمنية، وكذا الاقتصادية والثقافية، لكن تبقى النظرة الأمنية الأوروبية في المتوسط ترتكز على اعتبار جنوب المتوسط هو مصدر التهديد، بسبب الهجرة والإرهاب والجريمة المنظمة، هذه النظرة زرعت الشك في توجهات دول الضفة الجنوبية للمتوسط، التي تعاني قصور في الرؤية الإستراتيجية، ومنقسمة على بعضها في ظل تواجد خلافات داخلية وبينية أثرت على العلاقات جنوب جنوب، وزادت من نسبة التفاوت في تصوراتهم نحو مفهوم الأمن وإدراكاتهم للتهديدات، حالت دون الوصول إلى تصور مشترك للأمن ورؤية موحدة.

الفصل الثالث

موقع دول المتوسط من جدلية الأمن والتنمية

شهدت العلاقات الأوروبية المتوسطية تقدما بوتيرة بطيئة نسبياً تحت ديناميات الحرب الباردة، بعد نهاية الهيكل الثنائي الأقطاب وجد الإستراتيجيون الأوروبيون فرصة لتنشيط العلاقات،خاصة اثر ظهور بعض التحديات الجديدة والتي جاءت كانعكاس للمحاولات الغربية ترسيخ النموذج الليبرالي الغربي على المجتمعات التي كانت تحت المظلة الاشتراكية، تلك التحديات كان لها الأثر السلبي خاصة على الاتحاد الأوروبي كونه أحد الأقاليم القريبة من مراكز التهديد حيث يعتبر الأوروبيون أن كل ما يحدث في إقليم المتوسط هو انعكاس على الاتحاد الأوروبي بحكم الجوار، وعليه بادر الأوروبيون بالدخول في اتفاقيات وشراكات في إطار التعاون الثنائي أو الجماعي من أجل الحد من التهديدات الجديدة القادمة من مناطق "جنوب المتوسط"حيث اقتنعت جميع الدول الأوروبية اثر مؤتمر هلسنكي1975 على أن أمن أوروبا بصورة شاملة مرتبط بأمن واستقرار المناطق المجاورة خاصة الجهة المتوسطية.

وقد توجت هذه الجهود في إعلان مشاريع تعاون شملت التعاون السياسي في مجال الأمن والاستقرار الإقليمي، التعاون الاقتصادي والشراكة، وحوار الحضارات وحقوق الإنسان عملا بسلال هلسنكي الثلاث.

المبحث الأول: الأمن والتنمية في العلاقات الاورو متوسطية

لا يمكن الحديث عن الأمن دون الحديث عن التنمية حيث يرتبطان ارتباطا وثيقا، وقد برز ذلك جليا في اتفاقيات التعاون والشراكة بين دول المتوسط، حيث بنيت العلاقات في المتوسط على أساس مقاربة أمنية محضة، ثم تغيرت النظرة بعد أحداث 11سبتمبر، وعالم ما بعد الحرب الباردة وأصبحت ضمن الأمن الشامل.

المطلب الأول: الحوارت الأمنية في المتوسط

تغيرت صيغة الخطاب بالنسبة لأوروبا والحلف الأطلسي تجاه جنوب المتوسط، فبدل التهديد، اتجه الى الشراكة والجوار، وهذا راجع لاعتبارات أساسية تفسر هذا السلوك يمكن أن نلخص اهمها في:

1-في سياق مابعد الحرب الباردة الذي طبعه تمركز عسكري اورو-أطلسي في المتوسط والأولوية لشرق أوروبا على حساب الجنوب، رأت أوروبا والأطلسي انه آن الأوان لأخذ مبادرات باتجاه المتوسط لان امن جناحهما الجنوبي يتوقف عليه.

2-أراد طمأنة البلدان المتوسطية والتأكيد على التمركز في المنطقة ليس على حساب أمنها، خاصة وان تشكيل بعض الوحدات العسكرية الأوروبية والأطلسية أثار توصيات أمنية في هذه البلدان.

3-ازدواجية دور عملية السلام العربية الإسرائيلية، فهي سبب وهدف في نفس الوقت بالنسبة للمبادرات الأمنية المتوسطية؛ سبب لان انطلاقها جعل من الممكن او على الأقل التفكير والتشاور حول ترتيبات أمنية إقليمية، وهدف لاعتبار القوى الغربية إطلاق مبادرات نحو المنطقة وسيلة فعالة ومكملة للعملية السلمية، والتطبيع العربي-الإسرائيلي.

4-الإحساس المتزايد لدى الغربيين بأهمية الترابط الوثيق بين امن أوروبا، وامن المتوسط، وبعد تأمين الجهة الشرقية توجبت العناية بالجناح الجنوبي[1].

[1] بن عنتر عبد النور، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق،ص157

كما تميزت المبادرات الأوروبية والأطلسية التي أطلقت تجاه دول جنوب المتوسط بالتنافس وتقسيم العمل، ففي المجال الاقتصادي شرع الاتحاد الأوروبي في مشروع الشراكة الاورومتوسطية من خلال مسار برشلونة، وفي المجال الأمني، بدا الأوروبيون حوارا امنيا عبر اتحاد أوروبا الغربية[1].

أولا:حوار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا(OSCE):

اعتبرت عملية هلسنكي أن امن أوروبا مرتبط بالأمن في المتوسط، وتم التأكيد على هذه المقاربة الشاملة في ميثاق هلسنكي 1975، حيث يشير إلى أن "الأمن في أوروبا مرتبط ارتباطا وثيقا بالأمن في المنطقة المتوسطية ككل، وكبرنامج طموح لم يتحقق لعدة أسباب (الصراع العربي الإسرائيلي، مناخ الحرب الباردة، وانقسامات في دول الجنوب).

وانطلاقا من مجموعة من الإصلاحات الهيكلية، انتقل مؤتمر التعاون في اوروبا(CSCE) من كونه مسارا(Process) إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا(OSCE)، وقد دعا مؤتمر هلسنكي إلى ضرورة تقوية علاقات الدول المتوسطية بهدف ترقية الأمن والاستقرار في منطقة المتوسط، وتوسيع وتعميق الاتصالات والحوار مع الدول المتوسطية في سبيل المساهمة في السلم وتخفيض القوات المسلحة في المنطقة وتدعيم الأمن[2].

وقد كانت هذه المبادرات بإيعاز من ايطاليا واسبانيا، حيث اعتبر وزير الخارجية الايطالي انه حان الوقت لتوسيع روح هلسنكي للمتوسط والشرق الأوسط، حيث اقترح نظيره الاسباني نفس الفكرة وأرسل باقتراح عملي في هذا الخصوص، قد حملت الورقة الايطالية الاسبانية في طياتها فكرة محورية مفادها ان أوروبا لا يمكن أن تعتبر نفسها في امن مادامت الفوارق الاقتصادية، والسكانية على مستوى القيم تتعمق في المتوسط استنادا لعدة اعتبارات[3]:

- وجود علاقة وثيقة بين امن أوروبا وامن المتوسط، باعتبار هذا الأخير عمقا استراتيجيا لأوروبا؛
- تأثر أوروبا بحرب الخليج(90-91) ومجريات منطقة الشرق الأوسط؛
- نهاية الصراع شرق –غرب، وتحول التهديد إلى شمال جنوب؛

[1] Stephen Larrabee Et Autres, Nato's Mediterrean Initiative : Policy, Issues And Dilemmas, Santa Monica, RAND,1998, P51

[2] Fernanda faria, "the Mediterranean: a neu priority in Portuguese policy", Mediterranean politics, vol1,n2,autumn 1996; p221.

[3] عبد النور بن عنتر،" الدفاع الاوروبي والامن العربي" شؤون الاوسط، عدد 65، سبتمبر 1997، ص ص39-40.

- مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي وظهور تهديدات لاتماثلية جديدة في المتوسط.

وقد اقترحت مبادرة الأمن والتعاون المتوسطي ثلاث سلال(عملا بسلال هلسنكي)؛

السلة الأمنية: وتهدف إلى تحقيق مناخ وفاق عبر مدونة سلوك سياسية، بناء إجراءات ثقة عسكرية، تدابير مصالحة- في وقت لاحق نظام عدم انتشار الأسلحة؛

السلة الاقتصادية: وتهدف إلى تشجيع نمو وتعاون اقتصادي أكثر توازنا، وكذا إدارة مشتركة لتدفقات الهجرة(جنوب شمال)؛

السلة الإنسانية: وتسعى لحوار الثقافات والتوفيق بين القيم.

ثانيا: مبادرة او حوار(5+5):

تعود فكرة اجتماع دول غرب المتوسط إلى سنة 1983 من اقتراح الرئيس الفرنسي فرنسوا متران إنشاء مجلس الأمن والتعاون لغرب المتوسط على أن يضم الجزائر، تونس، المغرب، ايطاليا وفرنسا واسبانيا.وقوبلت بالرفض من قبل الجزائر لعدم ضم مالطا وليبيا،وتجاهل الصراع العربي الإسرائيلي، لكن أعيد إحياء هذه المبادرة في نهاية الثمانينات بعد اجتماع روما عام 1990، شاركت فيه كل من ايطاليا، فرنسا اسبانيا، البرتغال، والدول المغاربية الخمسة، إلى جانب مالطا كعضو مراقب، وخلال هذا الاجتماع تم الإعلان عن تشكيل مجموعة"4+5" التي أصبحت"5+5" بانضمام مالطا إليها، وعليه تم تبني فكرة غرب المتوسط كإطار للتعاون[1].

المراد من هذه المبادرة المضي في مقاربة جهوية بدلا من المقاربات الدولية التي كانت تفرضها الثنائية القطبية، كما انها تعتمد على تعاون جهوي.

بعد ذلك عقدت المجموعة اجتماعها الوزاري الثاني في الجزائر اكتوبر 1991، تم الخروج منه ببيان ختامي سمي ببيان الجزائر، خصص فيها جانب كبير للحوار السياسي، كالانظمة السياسية والاقتصادية في هذه الدول، وتم الاتفاق على عقد اجتماع على مستوى القمة سنة 1992بتونس، الا ان هذا الحوار تعطل بسبب معارضة الولايات المتحدة الامريكية يمثل هذه المبادرات[2]، تاثير حرب الخليج(1991) على العلاقات في المتوسط، خاصة

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق، ص99.
[2] Azzouz Kerdoun, la sécurité en méditérranée défis et stratégies,p 273.

مع مشاركة اسبانيا وفرنسا في هذه الحرب، أحداث الجزائر وتوقيف المسار الانتخابي، والحصار المفروض على ليبيا اثر أزمة لوكربي، وتجمد الحوار لمدة عشرة سنوات وتم التخلي عن هذه المجموعة في خضم عملية برشلونة؛ وأعيد إحياؤها في 2001 بلشبونة بمبادرة برتغالية ومشاركة ليبية.

وقد سعت المجموعة من خلال هذا الحوار إلى إقامة اندماج اقتصادي مغاربي مثمر، وذلك برفع التعاون جنوب-جنوب، مقابل الحصول على تعاون مدعم من طرف الاتحاد الأوروبي، وفي إطار تبادل الآراء حول المواضيع الواردة في جدول أعمالها أعلنت عن تدعيم إجراءات الثقة في كل المجالات بين دول غرب المتوسط، والاهتمام والعناية بدول جنوب المتوسط بعد توسعة الاتحاد الأوروبي، الأمن والاستقرار والاندماج الإقليمي والاقتصادي، والتعاون في المجال الاجتماعي والإنساني، وحوار الثقافات والحضارات، إضافة إلى النقاش السياسي من خلال معالجة التحديات الأمنية عن طريق الحوار السياسي.

كما تنوعت وتعددت حوارات غرب المتوسط في إطار مجموعة 5+5 حيث شملت:

1-حوار 5+5 هجرة.

اهتم بمسالة الهجرة التي اعتبرت من التحديات الأمنية، وذلك من خلال وضع إطار للحوار والتواصل والتعاون مع دول المغرب العربي لمحاربة الهجرة السرية، فكان ملف الهجرة يطرح في معظم اجتماعات مجموعة5+5 حيث تناول أول اجتماع بتونس حول الهجرة في 16-17 اكتوبر2002 عدة نقاط تمثلت في فحص وتبادل اتجاهات الهجرة على مستوى المسارات الإقليمية، الهجرة غير الشرعية ومعاملة الأشخاص، الهجرة والتنمية المشتركة، حقوق والتزامات المهاجرين ومسار الاندماج،الهجرة الخاصة بالعمل والتكوين المهني، الهجرة والصحة؛ وقد تواصلت الندوات وتضمنت الاتفاق على تسيير الهجرات والكفاءات والاستقبال والإدماج في بلدان الشمال، والتعاون والتنمية الاجتماعية، كما ركزت الندوات الأخيرة على ضرورة النظر إلى الهجرة بصورة ايجابية، وإيجاد مقاربات أخرى بدل المقاربة الأمنية لمعالجتها، كالمقاربة التنموية في غرب المتوسط.

2-حوار 5+5 دفاع.

يعد من بين الاجتماعات الوزارية الأكثر نشاطا في إطار الحوار 5+5 لدول غرب المتوسط، وأرجعها البعض للفترات المسجلة في إطار الشراكة الاورومتوسطية، الأمر الذي دفع فرنسا إلى تحريك الترتيبات الأوروبية في

مجال الأمن والاستقرار الإقليمي عبر نشاطات عملية التعاون، خاصة مع الجزائر التي وصفت بالتقارب العسكري الحذر بين الدولتين، وقد جاءت زيارة وزيرة الدفاع الفرنسية "ميشال اليوماري" (Michel alliot marie) إلى الجزائر19 جويلية 2004 لوضع أسس تعاون عسكري يقوم على ثلاث سلال: تكوين الفرق العسكرية الجزائرية، ضباط وصف الضباط في المدارس العسكرية الفرنسية؛ عصرنة الأجهزة والمعدات العسكرية؛ إدارة تمارين عسكرية مشتركة، وهي نية واضحة من الرئيس الفرنسي جاك شيراك" لتوسيع حصة فرنسا في الواردات الجزائرية من الأسلحة، ما تفطن له شركاء فرنسا في الاوروفور والاورومارفور(ايطاليا، اسبانيا، والبرتقال)، وعملوا على الالتحاق بفرنسا وتحويل الصيغة؛ مجموعة القوس اللاتيني مقابل دول المغرب العربي، لتتحول إلى مجموعة(5+5) دفاع وتأخذ الشراكة في غرب المتوسط طابع عسكري، وقد شملت ثلاث مجالات رئيسية؛ المراقبة البحرية في المتوسط، الحماية المدنية، الأمن الجوي في المتوسط[1].

كما جسدت على ارض الواقع من خلال إنشاء " مركز اورومغاربي للبحث والدراسات الإستراتيجية" للمتوسط الغربي، وتقديم قروض للدول الجنوبية لتدعيم المجال الأمني ومراقبة الحدود للضفة الجنوبية.

ثالثا: حوار اتحاد أوروبا الغربية مع الدول المتوسطية:

ضم حوار اتحاد أوروبا الغربية بداية من1993 دولا متوسطية؛ الجزائر، المغرب، موريتانيا وتونس، ثم انضمت إليه إسرائيل والأردن فيما بعد، ووسع هذا الحوار إلى شرق المتوسط، لأنه صمم أيضا في إطار آفاق العلاقات العربية الإسرائيلية الجديدة، وهذا ما يفسر إشراك مصر وخصوصا الأردن وإسرائيل، وقد ساهمت عملية السلام العربية-الإسرائيلية في الشروع في الحوار وجعلت أوروبا تنظر إلى المتوسط كمنطقة واحدة امنيا[2].

تمحور الحوار حول قضايا الأمن في المتوسط، وسطرت له مجموعة من الأهداف هي؛ المساهمة في استقرار المنطقة، شفافية النشاطات العسكرية تفاديا للإدراكات الخاطئة للتهديد، تقوية إجراءات الثقة المتبادلة،وفض النزاعات بالوسائل السلمية والعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل[3].

[1] اليامين بن سعدون، "الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة": دراسة حالة مجموعة 5+5 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية،تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والامن، جامعة الحاج لخضر باتنة،ص148.
[2] عبد النور بن عنتر، اليعد المتوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق،ص164.
[3] عبد النور بن عنتر، "الدفاع الاوروبي والامن العربي"،مرجع سابق.ص39.

لقد ساهم هذا الحوار في بناء إجراءات الثقة بين ضفتي المتوسط وشكل إطارا للتشاور والتواصل بين الأوروبيين والمتوسطيين، وساهمت مجموعة المتوسط التابعة لهذه المؤسسة في التفكير في مختلف القضايا الأمنية في المتوسط وفي كيفية مساهمة اتحاد أوروبا الغربية في مسار برشلونة[1].

حيث شكل إطار للتشاور والتواصل بين الأوروبيين المتوسطيين، من خلال تنظيم ملتقيات مهمة بين ضباط عسكريين من دول الحوار، ورغم توجس الدول العربية من تشكيل الأوروفور والأورومارفور، وتعرض الحوار لمشاكل سياسية، ألا أن الأمور عادت إلى مجراها قبل أن يتوقف الحوار سنة 2000 من قبل المجلس الوزاري لاتحاد أوروبا الغربية، ليتحول فيما بعد في إطار حوار سياسي بين الاتحاد الأوروبي والدول المعنية، وذلك تبعا للتحولات المؤسساتية للاتحاد الأوروبي بعد معاهدتين" امستردام ونيس"، حيث تم إدماج وظائف اتحاد أوروبا الغربية، ونقل الصلاحيات العسكرية والوظائف العملياتية من المنظمة إلى الاتحاد الأوروبي[2].

رابعا: الحوار المتوسطي الأطلسي

انطلقت في نهاية 1994 مبادرة الحوار المتوسطي، بهدف شامل يتمحور حول المساهمة في الأمن والاستقرار في المنطقة، وبناء أرضية تفاهم متبادل، وكان باقتراح من اسبانيا وايطاليا، وشرع في الحوار مع مصر، إسرائيل، المملكة المغربية، تونس ثم الأردن، وبعد ذلك موريتانيا، وغيبت الجزائر بسبب الأزمة الداخلية وألحقت للحلف سنة2000[3].

جاء هذا الحوار في إطار السياسة الشاملة للشراكة المتبناة من حلف الناتو(OTAN) في مجال الأمن، وهذا من اجل خلق فضاء متوسطي مستقر وامن؛ فالهدف هو قبل كل شيء سياسي، حيث يسمح بالفهم الجيد لسياسة ووظائف حلف الناتو، وإعطاء فكرة عن احتياجات البلدان في مجال الأمن، كذلك يسعى الحلف لتحسين صورته بالنسبة لدول جنوب المتوسط على أساس انه لا يشكل تهديدا، على غرار تصور دول المغرب العربي لوحدات التدخل الغربية(الأوروفور والأورومارفور)[4].

1 عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق،ص165.

2Fernanda faria, opcit ; p221.

3 عبد النور بن عنتر،" الجوار الامني الاطلسي-المتوسطي:الشراكة الامريكية الجزائرية"، شؤون الاوسط،عدد83، ماي1999، ص52.

4Stephen Larrabee, Opcit Pp51-85..

حيث يهدف الحوار إلى زيادة التفاهم المتبادل في المنطقة وتبديد الأفكار الخاطئة وسوء التفاهم بين الحلف وشركائه المتوسطيين، وإقامة علاقات جيدة وحسن الجوار وتعزيز الثقة في حوض المتوسط، وتبديد الأفكار الخاطئة حول أهداف الحلف وسياسته، بناء إجراءات الثقة بين الحلف ودول المتوسط.

وقد توجت قمة مدريد في 1997 بإنشاء مجموع التعاون المتوسطية (MCG) في هذا الإطار أعضاء الحلف تقوم بنقاشات سياسية مباشرة مع الدول المشاركة في الحوار، وفي 1998، تم استدعاء الدول المشتركة في الحوار كمراقبة لعمليات بحرية وبرية(OTAN/PPP) ورسو السفن البحرية، للحلف في موانئ دول الضفة الجنوبية[1].

وفي قمتها في براغ 2000، أكدت دول الحلف على ترابط امن أوروبا بأمن المتوسط، وقد قررت تدعيم الإبعاد السياسية والعملية للحوار المتوسطي بصفة جوهرية، وتعزيز التعاون العملي في قضايا الأمن ذات المصالح المشتركة[2].

في 2004 في قمة اسطنبول تحولت مبادرة(OTAN+7) إلى حوار أو شراكة مفتوحة إمام كل دول الشرق الأوسط الموسع، وقد انضمت للحوار دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم التركيز على التعاون في ميادين مهمة، مكافحة الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل واعتمد على مفهوم الشراكة والمصالح المتبادلة للناتو ودول المنطقة.

وفي خضم التصاعد المتزايد لـ-pesd- السياسة الأوروبية للدفاع والأمن للاتحاد الأوروبي وجب توسيع الجغرافي والعملي لحلف الناتو، ووجب الاختيار بين ثلاث استراتيجيات:

-الكلاسيكية المبنية على التحالف الدفاعي.

- الوقاية وإدارة النزاعات على المستوى العالمي.

-التدخل في الأزمات أو حالة بحالة، بالموازاة مع مؤسسات أخرى.

[1]. Stephen Larrabee, Opcit Pp51-85..

[2].عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق،ص168.

وقد حدد الحلف بعد الحرب الباردة، الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل كأهم التهديدات، إضافة إلى إدارة الأزمات، أما فيما بعد فقد شهد الحلف تحولا في المهام وظهر المفهوم الاستراتيجي الجديد، ففي 2007 دفعت قوات الناتو في عمليات حفظ السلام في البلقان، مكافحة الإرهاب في المتوسط، الحضور والتواجد في أفغانستان ودارفور، دعم إنساني في باكستان، والتدخل مؤخرا في ليبيا، حيث تم تبني المقاربة الشاملة للأمن في ريغا2006، اثر مبادرة من أمريكا[1].

فتحول حلف الناتو من قوات تدخل عسكرية للأمن الدائم، تتدخل على كل المستويات وشملت التدخلات المدنية، احترام حقوق الإنسان،تدعيم الديمقراطية، الهجرة غير الشرعية، استفحال الجريمة المنظمة، وقد امتد مجال عملها الجغرافي من المنطقة الأورو-اطلنطية على الإطار العالمي.

[1] Stéphanie C. Hofmann , OTAN : vers un nouveau concepte stratégique ? ifri , politique étrangere, CAIRN. INFO 2008 p112 .

المطلب الثاني: مبادرات الشراكة والتعاون الأورومتوسطي

أولا: الشراكة الأورومتوسطية

برزت هذه الشراكة في ظل ثلاث توجهات سياسية داخل الاتحاد.

التوجه الألماني: يهتم بتطوير الشراكة مع دول أوروبا الوسطى والشرقية، وخلق منطقة مستقرة سياسيا واقتصاديا.

التوجه البريطاني: متشبث بالتعاون الأطلسي وتوطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية والمصالح الإستراتيجية الأساسية للحلف الأطلسي.

التوجه المتوسطي: للدول الأربعة المتوسطية، فرنسا، ايطاليا، اسبانيا واليونان، الذي حقق انتصارا على المحاور السابقة من خلال دفعه بالاتحاد الأوروبي لتبني سياسة اقتصادية موحدة تجاه بلدان جنوب المتوسط، من خلال عملية برشلونة، وتقديم المساعدات اللازمة، وتمثل هذه الشراكة خيارا استراتيجيا لجميع الأطراف، كما تسعى لخلق منطقة أمنة ومستقرة لشعوب ضفتي المتوسط، وتعمل الشراكة المتوسطية من خلال بعدين:

تعاون ثنائي: يتمثل في تعاون وشراكة بين الاتحاد الأوروبي مع كل شريك متوسطي على حده.

تعاون إقليمي: يتناول مسائل سياسية اقتصادية وثقافية، حيث يعد هذا التعاون احد العناصر التي توفر الدعم للإجراءات الثنائية التي يجري اتخاذها في إطار الشراكة ومكملا لها في نفس الوقت.

إضافة إلى هذا النوع الجديد من الاندماج شمال_جنوب_جنوب، ينطلق الاتحاد الأوروبي في نظام متعدد الإطراف من اجل تكريس بعد الاندماج الإقليمي في منطقة جنوب المتوسط الأكثر أهمية.

كما أن التعاون الثنائي يلعب دور هام في تطوير واستمرار العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومختلف الدول المتوسطية، فتأسيس هذا الاندماج العمودي يحتوي اتفاقيات شراكة فردية بين كل بلد متوسطي شريك(PPM) والاتحاد الأوروبي؛ هذه الاتفاقيات من اختيار كل طرف على حده، ويمكن أن يختلف محتوى هذه الاتفاقية من بلد لآخر.

في الجانب الآخر، التعاون الإقليمي يمثل احد الجوانب المنشاة للشراكة والتي تتضمن أبعادها الثلاث التي تكون الأورومد (EURO-MED)، الشق السياسي، الاقتصادي، والثقافي؛ هذا الاندماج الأفقي يسعى لتطوير العلاقات لدول المنطقة لتكثيف التجارة البين-إقليمية، في إطار الجهوية المفتوحة لتحقيق الاندماج داخل الاقتصاد العالمي الشامل.

1-البعد السياسي الأمني:

يتمثل البعد الأول للشراكة الأورو_متوسطية من خلال الحوار السياسي الأمني، والذي يهدف الى إقامة منطقة امن واستقرار في المتوسط، من خلال التعاون والحوار، والتركيز على تحديد سلسلة"إجراءات بناء الثقة"(CSBMs)، مستمدة من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا(CSCE)، باعتبار أن هذه الإجراءات احد المكونات المهمة لأجندة الأمن في المتوسط لمساهمتها في تبديد مدركات التهديد، كما تم الإشارة إلى الانشغالات الأمنية الأوروبية بالدرجة الأولى، بالتشديد على ترقية الأمن الجهوي والعمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتحديد الترسانة العسكرية ونزع السلاح، إضافة إلى احترام مبادئ القانون الدولي، وتنمية دولة القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، الحريات الأساسية والتعددية، والعمل وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[1]

وقد أتت الدعوة من جديد من خلال المحطة الثانية من مسار برشلونة في مالطا(15،16، افريل1997) للتقيد بمضمون إعلان برشلونة فيما يخص تدعيم إجراءات بناء الثقة والأمن بين الشركاء المتوسطيين ومواصلة الحوار السياسي وإقرار المشاركين بضرورة اعتماد إجراءات أخرى تشمل إنشاء شبكة مراكز اتصال للمسائل الأمنية المتعلقة بالأمن، تبادل المعلومات العامة حول حقوق الإنسان وكيفية الانضمام والانخراط إلى الاتفاقيات الدولية لنزع التسلح،ومكافحة الإرهاب، إنشاء شبكة "اورومسكو"(EuroMeSco)•والدعوة إلى عقد ملتقيات إعلام و تكوين الدبلوماسيين الاورومتوسطيين[2].

وتم الانتقال من فكرة تطبيق إجراءات بناء الثقة (CBMS)، إلى إجراءات بناء الشراكة (PBMS)، كقاعدة لاشتراك مفهوم امن أكثر شمولا، مدني جوهريا من خلال تدابير تتمثل في التعاون في مجالات

[1] محمد الاطرش، " المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد120، اوت1996،ص،14.
• شبكة معاهد السياسة العامة الاورومتوسطية، اسست في " sesimbra" بالبرتغال في جوان 1996، تتعامل مع العلاقات الدولية والامن، ويتمثل دورها في تشجيع الحوار السياسي الامني.
[2] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للامن الجزائري، مرجع سابق،ص194.

مدنية؛ كإدارة الكوارث الطبيعية و ملتقيات لمكافحة الإرهاب، يتم تمويلها من طرف برنامج (MIDA) وهي إجراءات الأمن الناعم.

أما المحطة الثالثة لمسار برشلونة (15_16 افريل 1999) بشتوتغارت stuttgart، فأكدت على أن الاستقرار الأمني في المتوسط، يتطلب مقاربة شاملة، وجاءت المحطة الرابعة لمسار برشلونة في(15_16 نوفمبر 2000)، من خلال مؤتمر مرسيليا إلى تحرير وصياغة نص الميثاق الأورومتوسطي، تنص على عدم تقسيم الأمن في الفضاء الأورومتوسطي، وما ورائه، الاعتراف بمفهوم الأمن الشامل، والاعتماد على أدوات الأمن التعاوني[1].

2-البعد الاقتصادي والمالي

ترمي الشراكة الاقتصادية والمالية الى خلق منطقة تبادل حر أورومتوسطي؛ من خلال إلغاء كل الحدود الجمركية بين الدول المتوسطية، حيث تمثل هذه المنطقة اكبر سوق عالمي يحوي 800 مليون شخص، في إطار المبادلات بين هذه المناطق[2].

وقد تم الإشارة في هذا المؤتمر إلى الصعوبة المتعلقة بإلغاء الديون في بعض الدول، والى ضرورة تحقيق عملية تنمية اقتصادية متكاملة في حوض البحر المتوسط[3]، و حددت خلاله مجموعة من الأهداف:

- تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة؛
- تحسين ظروف الحياة للسكان و رفع مستوى الاستخدام وتخفيف فوارق النمو في المنطقة الاورومتوسطية؛
- التأسيس التدريجي لمنطقة تبادل حر؛
- زيادة المعونة المالية من الاتحاد الأوروبي الى شركائه المتوسطيين[4].

وتبنى الشراكة الاقتصادية والمالية على ثلاثة أعمدة:

- اتفاقيات الانضمام إلى مشروع الشراكة الأورومتوسطية

---

[1]Stephen Larrabee, Opcit Pp51-85

[2] Sarah bochude, du processus de barcelone a la politique europeenne de voisinage, quelles avancees pour le commerce méditerranneen et le développement de la region? Travail de Master; Universitas friburgensis,département d'économie politique,2008 p13.

[3] ناظم عبد الواحد الجاسور،" تاثير الخلافات الاوروبية على قضايا الامة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2007)، ص177.

[4].déclaration de barcelon(1995).

- التعاون الاقتصادي
- الدعم المالي

هذه الأعمدة تمثل قاعدة لتنمية الاندماج الإقليمي من خلال الاندماج الاقتصادي، يصاحبه تنظيم وتقارب في السياسة العامة[1].

وقد انشأ الاتحاد الأوروبي برنامج (MEDA)، لدعم تعاونه مع الدول المتوسطية الشركاء للاتحاد، وهو عبارة عن إعانات مالية تقدم لدول جنوب المتوسط، في إطار مشروع الشراكة.

ففي خلال عشر سنوات الأولى من انطلاقه، مشروع (PEM) قد منح من خلال برنامج (MEDA)، أكثر من 8 مليار يورو لتدعيم البني التحتية، والإصلاح الإداري، والاستثمار، كما منح البنك الأوروبي للاستثمار (BEI) قروض تقدر ب 6.1 مليار يورو، بين فترة (1996_2001)، منها 2.3 مليار في فترة (95_99) كما كلف بتامين 6.52 مليار لفترة (2000_2007[2]).

كما يعتبر برنامج ميدا (MEDA) الوسيلة المالية الأساسية للشراكة الأورومتوسطية، التي تأسست في ندوة برشلونة في نوفمبر1995، وقد بدا تفعيل برنامج ميدا (meda)، أوليا في عام ،1996 وعدل في عام 2000 ب(meda 2)، قبل أن يتم توقيفه في 2006، اثر تغيير وسائل الإعانة الجماعية، وإنشاء الوسيلة الأوروبية للشراكة والجوار(IEVP) و التي تم تفعيلها في 1 جانفي 2007 ، أو ما أطلق عليه اسم سياسة الجوار الأوروبية (PEV).

و قد وجه برنامج ميدا (meda) لثماني دول جنوب المتوسط هي : الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، سوريا، فلسطين، تونس، تركيا وقبرص، بمثابة بديل عن بروتوكولات مالية ثنائية متواجدة بين دول حوض المتوسط، كما يعنى برامج (phare) و (tacis) •خاصة في مجال الثقافة والإعلام [3].

---

[1] Sarah bochude, opcit p15

[2] Commission européenne, « environement et développement durable en méditérrannée. Dix années de cooperation": 1995-2005.p6.

• برنامج (phare) خاص بدول اوروبا الوسطى والشرقية. برنامج(tacis) خاص بجمهوريات التحاد السوفياتي سابقا(روسيا والدول المستقلة حديثا،)

3 Institu Medea, Programe Meda Du Site:
Http://Europa.Eu/Legislation_Summaries/External_Relations/Relations_With_Third_Countries/Mediterranean_Partner_Countries/R15006_Fr.Htm

إن الدعم المقترح من برنامج ميدا(meda) يطبق من خلال ثلاثة أبعاد :

1-إنشاء منطقة تبادل حر أورومتوسطي، إضافة إلى التحولات الاقتصادية للدول المتوسطية الغير عضو في الاتحاد، وتشجيع تنمية القطاعات الخاصة؛ من خلال دعم التحولات الاقتصادية والاجتماعية، كما يبحث برنامج ميدا (meda) في تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية، وتحسين فتح الأسواق، إضافة إلى زيادة الاستثمارات الخارجية المباشرة (IDE) والمحلية، ودعم وتقوية البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية المتبناة.

2-بعد الحصول على تنمية اقتصادية واجتماعية على المدى الطويل، برنامج (meda) يعطي الأولوية لتحسين دور المجتمع المدني والخدمات الاجتماعية، كما يدعم حقوق الإنسان، الديمقراطية وحماية البيئة،و تنمية نظام النقل، التبادل الثقافي، و الموارد البشرية.

إضافة إلى اهتمامه بالتنمية الإقليمية و البين إقليمية والعابرة للحدود من خلال دعم إنشاء بنى للشراكة الإقليمية، في المجال الاقتصادي والثقافي بين دول العالم الثالث (PTM)، ومع دول الاتحاد الأوروبي، وخلق بنى للتبادلات الإقليمية في مجال النقل، الاتصال، والطاقة، مع التبادل بين المجتمع المدني للمجموعة الأوروبية، ودول العالم الثالث (ptm) في إطار التعاون اللامركزي (Coopération décentralisée) من خلال (الجامعات، الجماعات المحلية، جمعيات، إعلام، شركات، منظمات غير حكومية.....).

كما يقتضي كذلك تدعيم حقوق المرأة والعدالة بين الجنسين وحماية البيئة .

3-الشراكة في المجال الاجتماعي والثقافي

جاء في إعلان برشلونة في شقه الاجتماعي ما يلي : إن الإطراف المشاركة تعترف بان في جميع أنحاء المتوسط تقاليد خاصة تتوافق مع الثقافات والحضارات المختلفة، ولذلك يدعو المشاركون إلى حوار بين هذه الثقافات إضافة إلى المطالبة بالتعاون والتبادل الإنساني و العلمي والتقني كأساس وجوهر التفاهم بين أطراف المتوسط، إن الاعتراف بالتنوع الثقافي وضرورة التفاهم يرجع إلى ظاهرة الهجرة بحيث اقر الطرفين المتوسطيين بأهمية الدور الذي تؤديه الهجرة في العلاقة بين الضفتين، وفي هذا الصدد اتفقت الدول المتوسطية المشاركة على التعاون لتقليل ضغوط حركة الهجرة[1].

[1] إعلان برشلونة (الشق الاجتماعي والثقافي)27-28-1995.

كما تطرح في بعدها الاجتماعي كذلك المشكل الديمغرافي، خاصة بتفاوت نسبة تطوره مع التطور الاقتصادي والتنمية، حيث يشكل تحديا إلزاميا لإيجاد سبل التوفيق بين التنمية الاقتصادية، وتزايد السكان إضافة إلى معالجة ظاهرة الهجرة والجريمة المنظمة بكل أنواعها، البطالة والخدمات الاجتماعية، التي من شانها خلق توترات في بلدان المتوسط .

وعموما تتجلى الشراكة في الميدان الاجتماعي والثقافي في :

_العمل على تنمية ودعم الموارد البشرية

_ترقية الحوار بين الثقافات والحضارات وتشجيع التفاهم والتبادل بين المجموعات

_تطوير الخدمات الصحية العامة والتعاون الطبي في حالة الكوارث

_التنسيق حول إيجاد حلول لتحسين الأوضاع المعيشية ,توفير مناصب الشغل

_تنظيم وتقنين ظاهرة الهجرة[1].

لقد فشل مسار برشلونة لعدة اعتبارات؛ بالنسبة للضفة الجنوبية، لم تراعي المبادرات الأوروبية في المجال الاقتصادي والسياسي خصوصية البلدان الجنوبية للمتوسط (أي فرض إصلاحات، كذلك عرفت فشل وعدم وجود تطبيق حقيقي لما تم الاتفاق عليه في المبادرات المتوسطية (المساعدات التكنولوجية للتنمية)، كما شكلت القضية الفلسطينية عقبة أمام هذه المبادرات، في ظل غياب توازن في العلاقات بين دول الضفتين، فهي ليست شراكة بل علاقة تبعية وهيمنة لدول الشمال على الجنوب الذي فقد الثقة بها.

ثانيا: سياسة الجوار الاوروبي(PEV)

تنبثق سياسة الجوار الأوروبي عن المؤسسات الأوروبية وهي نابجة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية الأمنية المشتركة، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة ب" أوروبا

[1] عبد الفتاح الرشدان، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير"، ابو ضبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998،ص ص،67.68.

الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب" وسميت فيما بعد ب سياسة الجوار الأوروبي الجديد[1].

وتهدف هذه السياسة إلى إقامة منطقة امن واستقرار وازدهار في المتوسط، وجاءت هذه السياسة اثر عائدات توسع الاتحاد الأوروبي، وصعوبة مراقبة الحدود، وعدم النجاح في التوسع العمودي، حيث ينطوي مفهوم الحوار من خلال ترسيم الحدود التي يدخل الجيران في حيزها، وبناء علاقة بين الإطراف المنظمين، لأجل تقاسم أعباء مراقبة الحدود على أساس عميلة مناولة .

لقد أفرزت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي جملة من التحديات التي جاءت سياسة الجوار تحاول التعامل معها بإيجاد الأجوبة والحلول المناسبة لها، ولعل أهمها :

1- تحدي وجوب تجنب تشكيل خطوط فصل جديدة في أوروبا , مع الاستجابة لمطالب وحاجيات أنتجتها حدود الاتحاد الناشئة حديثا عن التوسع.

2- تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مأسسة الحدود، وذلك من خلال إعادة صياغة هذه الأخيرة وإدارتها بكيفية تقحم وتشرك الآخرين، وفقا لمعايير تمييزية خاصة.

3- تحدي احتواء والجمع بين تطلعات الأطراف نحو الانضمام الكامل والالتحاق بالاتحاد الأوروبي بدون التأثير في العلاقات التي يرغب الاتحاد في إرسائها مع دول الجوار الجديدة.

4- تحدي بناء جماعة امن متعددة الأطراف في داخل فضاء الاتحاد ,دون أن يشعر الجيران أنهم مقصيون أو مهددون.

5- تحدي إقحام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة لأمن الاتحاد الأوروبي[2].

إن عملية توسيع الاتحاد أنشأت خطوط تقسيم جديدة غير معلنة، تتضمن جملة اختلافات حول طبيعة التوسع الأفقي أو العمودي بين الأعضاء، كما حركت الحدود الخارجية للاتحاد نحو فضاء أوسع جعلت من الكتلة الأوروبية في تحوم مع مجموعة من الجيران يمثلون حلقات مختلفة من وجهات نظر مختلفة، ما زاد من القرب الجغرافي

[1] سهام حروري،" الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي" مجلة المفكر، العدد الخامس،جامعة محمد خيضر بسكرة، ص346.

[2] زوهير بوعمامة،" السياسة الاوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الاثار السلبية للجوار على الامن الاوروبي، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص243.

للتهديدات حسب الإدراك الأوروبي، الذي لم يعد ينظر إلى العلاقة في فضائه المجاور بمفردات نظام الأمن الجهوي، بل بمنظار فكرة مركب الأمن حسب باري بوزان[1].

إن الهدف الأساسي لسياسة الجوار الأوروبي هو ضبط الآثار السلبية للجوار (externalités negatives) على الأمن الأوروبي، وتقاسم العبء مع جيرانها، والتركيز على المسؤولية المشتركة للرد على التحديات، بمعني هي عملية مناولة على أساس بناء منظومة ممركزة، تقع أوروبا في مركزه و الدول المجاورة أطرافه المحيطة، أي خلق حلقة من الأصدقاء (Ring of frinds) حول الاتحاد الأوروبي، يرقى تعاونهم التجاري والاقتصادي والسياسي به إلى حد الاشتراك معه في كل شيء ماعدا المؤسسات[2].

مع تعميق العلاقات بين المركز(UE) والمحيط(الدول الجارة)، من خلال مشاركة موسعة في السوق الداخلي للاتحاد الأوروبي والتعاون في إدارة الأزمات والهجرة، والتمتع بالحقوق والحريات(حرية حركة السلع، الأشخاص، الخدمات ورؤوس الأموال)، في مقابل تنفيذ إصلاحات جدية، سياسية، اقتصادية ومؤسسية، والتي تدل على الشرطية (conditionnalité)[3].

ولعل من أهم التهديدات بالنسبة للاتحاد الأوروبي، هي مسالة الهجرة، التي عمل الاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبي على إقامة "حزام واقي"على أراضي دوله المجاورة التي تقوم بتصفية الوافدين إلى أوروبا، وهذا ما يعبر عنه بالمناولة الأمنية (sous-traitence sécuritaire).

وقد شهد انضمام بعض دول جنوب المتوسط لهذه السياسة، كالمغرب حيث أقام اتفاقيات ثنائية مع دول أوروبية تسيير حركة المهاجرين(فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، اسبانيا، ايطاليا.....) ما تمخض عنها عمليات عنف في ستا و مليلة سنة2005، ضد المهاجرين الصحراويين، حيث تعد المغرب نقطة انطلاق المهاجرين غير الشرعيين نحو اسبانيا، كما لعب المغرب دور هام مع اسبانيا في مراقبة الحدود المائية.[4]

[1] زوهير بوعمامة، السياسة الاوروبية للجوار، مرجع سابق، ص246.

[2] Andreas Marchetti ," la politique européenne de voisinage ; l'impact de la présidence almende sur l'élaboration d'une politique stratégique" (CERFA) ifri. 2007,p5.

[3] . زوهير بوعمامة نفس المرجع،ص246

[4] Mohamad khachani, la migration clandestine au Maroc, CARIM,2008.
http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_fr.htm

وقد رفضت الجزائر الانضمام إلى هذه السياسة ورفضت أن تكون دركي أوروبا.

ثالثا: الاتحاد من اجل المتوسط(UPM)

جاء مشروع الاتحاد من اجل المتوسط على غرار فشل مسار برشلونة، يتعلق الأمر بالاتحاد وليس بالشراكة، بمعنى إدماج الضفة الجنوبية مع الضفة الشمالية، في إطار التعاون ويتضمن نفس أهداف مسار برشلونة.

في فيفري 2007 , طرح المرشح نيكولا ساركوزي في حملته الانتخابية مشروع (الاتحاد من اجل المتوسط) في خطاب اعد من طرف مستشاره هنري جيانو(Henri guaino) الذي ينطلق من حصيلة مسار برشلونة , وعلى أساس ان الشرخ في العلاقات الاورومتوسطية يتزايد , التفاوت في الغنى بين دول ضفتي حوض المتوسط وغياب العدالة، والاستثمارات الأوروبية جد منخفضة في الضفة الجنوبية.[1]

وتحمل مبادرة ساركوزي نقل العلاقة بين ضفتي المتوسط إلى طور جديد , اتحاد يريد تحويل الحوض المتوسط إلى ساحة للتعاون والتكامل الاقتصادي تكثر تتقاسم فيه الدول المعنية ثمار علاقة أكثر ازدهارا.

وقد اقره القادة الأوروبيون في بروكسل في 13 /2008/03 , قدمته فرنسا بهدف تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي خصوصا مع دول المغرب العربي , كما يهدف إلى تحسين مركز فرنسا الإقليمي والدولي على السواء في إطار قوس يمتد من ضفاف البوسفور في تركيا إلى ضفاف الأطلسي في موريتانيا متضمنا، تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط، ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، إضافة إلى الدفع بالتنمية الاجتماعية , حماية البيئة, والتنمية المستدامة، حوار الثقافات، التعليم (إقامة جامعة اورومتوسطية ,تشجيع الحراك الأكاديمي)، الطاقة البديلة (خطة المتوسط للطاقة الشمسية)، التركيز على قضايا الأمن والتنمية، تشجيع التعاون جنوب – جنوب، كما يتضمن الالتزام المتبادل بقيم الديمقراطية، حقوق الإنسان، سيادة القانون والديمقراطية، وتعزيز الإصلاحات الاقتصادية الموجهة للسوق، وتشجيع التوظيف والترابط الاجتماعي، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، وهي تقريبا أهداف مسار برشلونة.

فالاتحاد من اجل المتوسط إطار لتوفير الجو الملائم لتنفيذ المشاريع المعروضة على المنطقة الجنوبية للمتوسط مع الأخذ بعين الاعتبار الطابع الإقليمي ودون الإقليمي للمشاريع المعروضة، وحجمها ومدى ملائمتها للإطراف.

[1] Vladimir Tardy,"l'union pour la méditérranée une des priorites de la présidence francaise de l'union européenne"Sciences po : 2008.

وتعكس مشاريع التعاون التغيرات في عمل الاتحاد من اجل المتوسط بأولويات جديدة، بينما أصبحت الطاقة أكثر أهمية، وبقيت أبعاد أخرى لعملية برشلونة في الخلفية[1].

وقد تعرض مشروع الاتحاد من اجل المتوسط إلى ثلاث عقبات أساسية، أولها الصراع العربي الإسرائيلي الذي كان من أسباب فشل مشروع الشراكة الأورومتوسطية، ثانيها الأزمة المالية الخانقة التي مست منطقة اليورو، وثالثها تأثير ثورة الياسمين، حيث بقيت أوروبا في الوسط بين مساندة الأنظمة، أو مساندة رأي القاعدة الشعبية[2].

رغم ذلك فالاتحاد من اجل المتوسط كان له تأثير نادر نسبيا على التنمية الاجتماعية، والاقتصادية في البلدان المجاورة؛ وان كان لاستغلال أنواع الطاقة المتجددة أو الحفاظ على البيئة قدر من الأهمية، أن مكافحة التلوث البيئي أمرا ضروريا، فان تغير الفكر كان الأهم.

من خلال عرضنا للمبادرات المطروحة في إطار العلاقات الأورومتوسطية نرى أنها كانت تسعى لتامين المتوسط والجانب الشمالي منه خاصة، وكانت مبادرة من دول الشمال لم تأخذ بعين الاعتبار احتياجات وقدرات دول الجنوب هذا ما اثر سلبا على نتائجها، وكذا اعتمادها على قيم ليبرالية اقتصادية لا تتماشى مع واقع دول الجنوب التي لم تهيأ لمثل هذه الأوضاع، أما في إطار الأمن فغياب الثقة بين الطرفين يبقى هو الهاجس الأكبر لان فكرة الجنوب كتهديد لا تزال راسخة في أذهان الغرب، كما أن الأزمات التي وقع فيها جنوب المتوسط ناتجة عن تأثيرات العولمة والاقتصاد الليبرالي، مع مشروطية الدول الأوروبية والمؤسسات المالية التي تدعم التنمية في الدول النامية، كما أن هدف "أوربة" المنطقة طغى على كل هذه المبادرات.

ورغم تضمن هذه المبادرات جوانب أخرى غير القطاع الأمني إلا أنها لم تحظى بالقدر الكافي من التمويل، وهذا ربما لسببين، أولهما الأزمات المالية المتوالية، وثانيها انقسام دول الاتحاد حول قيم تمويل المشاريع ونتائجها.

[1] Edward soler Ilecha, Eren carcia, "the union for the mediterrannean, what has it change in the domaine of Security" INEX Policy brief n°4 december 2009.p2.

[2] Jean Yves Moisseron, "la fin de l'union pour la méditerranée ou le début de l'union européenne élargie au sud".disponible dans le site :
http://www.confluences-mediterranee.com/IMG/pdf/3113.liauzu.pd

المبحث الثاني: التنمية كمدخل لتحقيق الأمن في المتوسط.

تعتبر التنمية الشغل الشاغل للدول ومجال بحث لأغلب الباحثين، على اعتبار أنها تؤسس للاستقرار والأمن، فغياب التنمية يؤدي إلى ظهور تهديدات أمنية في شتى المجالات، من هذا المنظور تسعى الدول لتحقيق أمنها واستقرارها و تامين أفرادها من خلال دفع وتفعيل آليات تحقيق التنمية المستدامة، من خلال وضع برامج إنمائية، وقد ساعدت الدول والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة، بوضع برامج إنمائية للنهوض بالدول الفقيرة وتدعيمها في مجال التنمية، لكن معظم الإعانات كانت بطريقة انتقائية، ومرتبطة أساسا بالمصالح، هذا ما نلتمسه في معظم اتفاقيات الشراكة بين دول ضفتين المتوسط، إلا إن هذا لا ينفي تبني مقاربة تنموية لتحقيق الأمن في المتوسط.

المطلب الأول: التنمية المستدامة في المتوسط:بين الضرورة والتصور

تعتبر التنمية المستدامة هدف شامل لتحقيق وتامين قيام الجيل الحاضر بالاستمتاع والعمل في نفس الوقت على ضمان عدم المساس بالحقوق والمصالح الثابتة للأجيال القادمة[1]، وتم تبني أهداف الألفية من اجل التنمية (OMD) من قبل 189 دولة في سبتمبر 2000، التي تم تفعيلها في 2002 في القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ، الذي ابرز من خلاله الحاجة إلى المبادرة للتقليل من عدم المساواة، ومساعدة الدول الفقيرة مع ضرورة تغيير طرق الإنتاج والاستهلاك الغير قابلة للحياة، إدارة مستدامة للموارد الطبيعية في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على الصحة[2].

وخلال اجتماع الدول المنظمة للشراكة الأورومتوسطية بموناكو في نوفمبر 2001، تم التحضير من قبل دول الاتحاد الأوروبي" الإستراتيجية المتوسطية من اجل التنمية المستدامة"(SMDD)، حيث تم وضع مخطط المتوسطي من قبل المجلس المتوسطي من اجل التنمية المستدامة(CMDD)، الذي تم الموافقة عليه في اجتماع دول البيئة في جويلية2002[3].

[1] دور القانون والتنمية المستدامة، مؤتمر جوهانسبورغ: المنعقد في 18-20اوت 2002.
[2] Stratégie Méditerranéenne Pour Le Développement, PNUE. P5. Disponible Dans Le Site : Http://Planbleu.Org/Sites/Default/Files/Upload/Files/Smdd.Pdf.
[3] Ibid,p7" .

إن التصور الأوروبي للتنمية المستدامة مبني على أساس الحماية و الحفاظ على البيئة التي تعتبر قاعدة التنمية في المتوسط، فتراجعها يرفع من التكلفة الاقتصادية والاجتماعية، لان المنطقة بحاجة إلى إعادة توجيه تنميتها لتلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية في الناحية الجنوبية والشرقية من المتوسط.

فالارتباط وثيق بين البيئة والتنمية، لان التنمية المستدامة تهتم بالعلاقة المتبادلة بين الإنسان ومحيطه الطبيعي، وبين المجتمع وتنميته، والبيئة هي المخزون الطبيعي للموارد التي يعتمد عليها الإنسان[1]، ويستمد منها كل وسائل استمرارية الحياة، وليست التنمية إلا أسلوبا لاستغلال هذه الموارد لتحقيق الرفاهية والمنفعة، فالتنمية والبيئة هما وجهان لعملة واحدة.

تركز الإستراتيجية المتوسطية من اجل التنمية المستدامة على إدماج قضايا البيئة في المجالات المهمة؛ التنمية الاقتصادية ذات البعد الاجتماعي والثقافي، ومن اجل مسار ديناميكي للتنمية المستدامة، تحدد الاستراتيجي الاحتياجات والتحديات الكبيرة للمنطقة.

أولا:التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في المتوسط

1-التحديات البيئية:

على العموم التحديات البيئية هي من اخطر التحديات التي تواجه مسار التنمية المستدامة، فتدهوره البيئة هدد بفقدان المتوسط لخصائصه ومؤهلاته التي ينفرد بها كالزراعة والسياحة، فالإصرار على سوء التسيير للموارد الطبيعية النادرة، خاصة الماء، الأراضي الزراعية، الطاقة والسواحل التي تؤسس للتنمية الاقتصادية، نوعية الحياة و الاستقرار الاجتماعي، النمو الديمغرافي والبطالة، التي تشترك في العجز المؤسساتي والمشاكل الاجتماعية، تزيد من الضغوطات علاوة على غياب تطوير في الشراكة الإقليمية و النصوص الحوكمة، إضافة إلى الاتجاهات السلبية الناتجة عن مسار العولمة.

لقد تسارع التدهور البيئي خلال العشرية الأخيرة من خلال حركية متزايدة غير مقاومة التي تأخذ الأشكال التالية:

[1] ميلود ذبيح، "نحو عقيدة بيئية جزائرية جديدة لتحقيق استدامة التنمية"، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد الثاني، جانفي 2012،ص 184.

اختفاء الأراضي الفلاحية الصالحة للزراعة بسبب التصحر والتلوث والبناء الحضري، فنسبة80 بالمئة من الأقاليم الخصبة تأثرت بالتصحر والتغير المناخي، فعلى الرغم من أن البحر المتوسط هو في حد ذاته ضعيف نسبيا في انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري، لكن بدا الإحساس بالتغير المناخي الذي يؤدي غالى تعطيل الناشطة الاقتصادية في المنطقة[1].

ندرة المياه و سوء استغلالها، الذي يهدد بالتدهور البيئي، حيث شكل موضوع المياه أهم المحاور التي تطرق لها ملتقى الماء والأمن الغذائي في المتوسط[2]في 2013.

تراجع النمط المعيشي، ومستوى الصحة بسبب تأثيرات تلوث الهواء والمحيط وتنامي إنتاج الفضلات الصناعية، التي يتم رميها في البحر ما يؤدي إلى تلوث المحيط والبحار وبالتالي القضاء على الثروة السمكية وانتشار الأمراض والآفات الاجتماعية.

الاستغلال المتزايد للطبيعة، الذي يزيد من هشاشة المنطقة، واختلال التوازن الايكولوجي الذي يؤثر مباشرة على عائدات جزء كبير من المجتمعات.

كما تؤثر هذه التحديات كذلك على جوانب أخرى كالسياحة التي تأثرت بالتغير المناخي، وارتفاع الحرارة بسبب الاحتباس الحراري، والتلوث البيئي[3].

وفي هذا الإطار قدمت مشاريع تعاون في إطار حماية البيئة على المستوى الثنائي والإقليمي، تتمثل في "برنامج الإجراءات ذات الأولوية على المدى القصير والمتوسط (SMAP) ، والذي صمم ليكون أداة التنفيذ العملي للسياسة التي اعتمدها الشركاء الأورو متوسطيين في قطاع البيئة و تقديم التمويل لمشاريع في إطار البرنامج الإقليمي ميدا(mida)، إضافة إلى برنامج "وحدة الإدارة الإقليمية والدعم(RMSU)"، التي تقدم خدمات التنسيق والتواصل مع شبكاتSMAP ، بما في ذلك تنفيذ المشاريع الممولة من قبل SMAP.

[1] Sophia Antipolis," Les perspectives du Plan Bleu sur le développement durable en Méditerranée",plan bleu, PNUE ; p5.
[2] Georges Corm," Séminaire eau et sécurité alimentaire en Méditerranée" –Montpellier, 21-22 février 2013
[3]Raphaël Billé, Hubert Kieken & Alexandre Magnan, « Tourisme et changement climatique en Méditerranée : enjeux et perspectives, Suivi de la stratégie méditerranéenne pour « développement durable, plan bleu, p5.

في الفترة 2004-2005، نظمت RMSU سلسلة من حلقات عمل وطنية SMAP مكرسة للتكامل البيئي و التنمية المستدامة للبلدان المعنية. وعقدت هذه الورش في مصر، المغرب وتونس والأردن، وإسرائيل، الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد تم تموين ثلاث أجيال لمشاريع البيئة الإقليمية(SMAP 1)، في1998-1999 ،SMAP2 في2000، SMAP3 في2005.في إطار برنامج ميدا من اجل البيئة الإقليمية. والذي بلغ 50مليون يورو[1].

2-التحديات الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية:

هناك تباين صارخ بين الوضع الديمغرافي لدول شمال المتوسط وجنوبه، فدول الشمال تعاني من الشيخوخة، على عكس دول جنوب وشرق المتوسط، فهي تعاني من تسارع وتزايد النمو الديمغرافي، فحسب المراقبين خلال العشرية الأخيرة، التردي المثير في العلاقات ترجم اليوم على انه تحول ديمغرافي أدى إلى الهجرة نحو دول شمال المتوسط[2]، فتقليديا المتوسط هو فضاء للتجارة ومنطقة للعبور، إلا انه لم ينجح في الوصول إلى التنافس على مستوى الأسواق الدولية، رغم نجاحات بعض الأقطاب في التطور والأنظمة الداخلية الجماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك غياب الديناميكية والتنافسية التي تترجم عادة بمصطلح الإبداع، لأنها منذ وقت طويل أسست ل"اقتصاد العوائد" مشجع من قبل الاستغلال المنجمي ذو الطابع الجغرافي والموارد الطبيعية.

مشكلة انضمام الشباب إلى أسواق العمل، فالشمال لم يستطع استيعاب المهاجرين القادمين من جنوب وشرق المتوسط التي لم تتوصل إلى انطلاقة اقتصادية قوية تمكن من استيعاب البطالة وتكوين قاعدة اقتصادية متطورة من شأنها تحقيق الأمن الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ومحاربة الفقر الذي يرتبط أساسا بالبطالة والذي يشكل تهديدا للأمن المجتمعي، ويهمش مقومات المجتمع كالتحول السريع في قطاع الزراعة والنشاط الحرفي والفلاحي.

كما تشكل القضايا الاجتماعية موضوع اهتمام أساسي خاصة في جنوب و شرق المتوسط، فرغم التطورات الحاصلة، تعرف هذه الدول تخلفا على مستوى التعليم، وغياب المساواة بين الجنسين خاصة في المناطق

[1]commission européen, Environnement et développement durable en Méditerranée — Dix années de cooperation, p10.
[2] Sophia Antipolis, "Les perspectives du Plan Bleu sur le développement durable en Méditerranée", opcit . p9.

الريفية التي تبقى مشاكل مهيمنة في هذه البلدان، زيادة نسبة الفقر في ظل التوزيع غير العادل للثروات، صعوبة الحصول على المياه الصالحة للشرب، الإمكانيات الثقافية غير متساوية وصعبة التوضيح على غرار القطاعات الأخرى.

إن المشاكل التي تواجهها دول الجنوب اثر أحداث الربيع العربي ناتجة أساسا من اللامساواة في توزيع الثروة زيادة على المشاكل الاجتماعية ،كالبطالة والفقر والحرمان، ضغط الأنظمة الحاكمة، تدهور الوضع الاجتماعي وغياب ثقافة المشاركة[1].

وقد سعت الدول في إطار التعاون الثنائي لتحقيق تنمية ثقافية اقتصادية واجتماعية في إطار تعاون لامركزي ذلك من خلال برامج ميدا، حيث تتضمن تامين الاقتصاد وتحقيق تنمية اجتماعية وثقافية من شانها تحقيق الامن والسلم في المنطقة[2].

3-تحديات العولمة، الشراكة الإقليمية و الحكم:

تتطلب تحديات العولمة تعاونا إقليميا موسعا، استقرار سياسي، وحماية اجتماعية، إلا أن وضعية دول المتوسط غير متماثلة في مقابل هذه المستلزمات، فاندماج دول متوسطية في الاتحاد الأوروبي مثل(اسبانيا، البرتغال، اليونان، سلوفينيا، مالطا، وقبرص) أدى إلى تحسين وضعيتها السياسية والاقتصادية، فتوسيع الاتحاد الأوروبي إلى الدول الشرقية للادرياتيك وتركيا يمكن أن يقوي هذا الاتجاه، ويقود لنوع من التقارب السياسي، الاقتصادي والاجتماعي.

وتواجه الدول المتوسطية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بدورها تحديات العولمة، وكذا دول جنوب وشرق المتوسط التي لم تستفد من ديناميكية التعاون الإقليمي ومن الدعم القوي للاتحاد الأوروبي، فالشراكة الاورومتوسطية لا تزال تفتقد لرؤية جماعية للتنمية المستدامة، وكذا الوسائل والجدية اللازمة[1].

[1]Necla Tschirgi, « Peacebuilding as the Link between Security and Development: Is the Window of Opportunity Closing? »., International Peace Academy Studies in Security and Development, DECEMBER 2003 NEW YORKpp

[2] Edina Soldo et Emmanuelle Moustier, La coopération décentralisée :un élan pour le développement culturel durable dans l'espace euro-méditerranéen, Développement durable et territoires p5. Disponible dans le site : http://developpementdurable.revues.org/pdf/8389

المسالة تزيد تأزما بسبب ضعف مستويات التعاون شمال-جنوب، وجنوب-جنوب، إضافة إلى استمرارية النزاعات، خاصة في الشرق القريب رغم بروز مبادرات وحلول على المدى البعيد، مع بطء في تطوير المسار الديمقراطي، ضعف الحكم وغياب الإصلاحات السياسية والاجتماعية خاصة في مجال حقوق الإنسان، هذا ما يؤدي إلى أزمات سياسية، اقتصادية واجتماعية، واختلافات بين الضفتين التي تؤدي إلى اللاإستقرار في المتوسط،كما حدث في سوريا، ليبيا ، مصر وتونس، حيث شهدت ازمة داخلية ذات نطاق إقليمي ودولي اثر أحداث الربيع العربي[2]، والتي كانت لعاملين أساسيين؛

أولهما: اقتصادي اجتماعي، أنتج الفقر والجوع وسوء توزيع الثروة وتدني الخدمات وانتشار البطالة وغياب حقوق المواطنة المعيشية العادلة؛ وثانيهما: سياسي، يتمثل بغياب الديمقراطية وتدني مواصفات حقوق الإنسان، وعدم الاعتماد على صناديق الاقتراع، وعدم احترام نتائج الانتخابات وغياب تداول السلطة[3].

فتونس كانت تحت سيطرة نظام متسلط يقمع الحريات، وسلط للحكم عن طريق انقلاب، فقد حكم زين العابدين تونس بقبضة من حديد، أما مصر فقد شهدت الأمرين، فترة حسني مبارك عرف الشعب المصري الفقر المدقع والحرمان ودرجة عالية من البطالة، وبعدما انتخب مرسي رئيسا تعرض لانقلاب عسكري، ودخلت مصر في دوامة الفوضى، أما سوريا فوقعت في فوضى عارمة والخوف من إعادة سيناريو الجزائر في التسعينات، حيث شهدت اختناق مؤسساتي، الذي همش فئات كثيرة في المجتمع، وحمها من المشاركة في عملية التنمية السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية[4]، أما حالة ليبيا فقد شهدت تدخلا عسكريا من قبل قوات الحلف الأطلسي بتفويض من مجلس الأمن و هيئة الأمم المتحدة، حيث أثيرت قضية مسؤولية الحماية[5].

---

[1] Sophia Antipolis," Les perspectives du Plan Bleu sur le développement durable en Méditerranée",opcit p12.

[2] ماجد احمد الزاملي، "ثورات الربيع العربي /الاسباب والنتائج"، الحوار المتمدن-العدد: 4105 - 2013 / 5 / 27 - 22:29 متوفر في الموقع

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361363

[3] عادل عامر، أسباب قيام ثورات الربيع العربي، متوفر في الموقع: http://www.el-balad.com/702599

[4] ربيع نصر واخرون، "الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، المركز السوري لبحوث السياسات، ، كانون الثاني 2013. متوفر في الموقع:

http://www.scpr-syria.org/

[5] جاستن موريس، "ليبيا وسوريا..مبدا مسؤولية الحماية وازدواجية المعايير"، دراسات وابحاث، 2014/01/07. متوفر في الموقع: http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_423_symorhirsh.pdf

المراهنة على التكاملية والترابط بين جنوب المتوسط وشماله في إطار مسار تنمية مستدامة مرتبطة ومميزة بطريقة تسمح بزيادة الآثار الايجابية للعولمة، الخيار على المدى البعيد يتطلب التفعيل بطريقة نهائية بين التنمية الغير عادلة بين شمال وجنوب المتوسط من جهة، وتنمية متصلة ببناء مفاهيم قوية للنصيب الإقليمي المشترك؛ هذا التصور يعتبر أفضل فرصة لبلدان المتوسط لرفع تحديات العولمة، والوصول إلى مستوى المنافسة في عالم متعدد الأقطاب الذي هو طور التأسيس، والذي يعمل على توحيد قواه في فضاء إقليمي موسع انتقالا من أوروبا إلى حوض المتوسط، وخلق فضاء للاستقرار والسلم، والديمقراطية والتسامح.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

لقد تم تعيين الأهداف التالية لتعزيز التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية وكذلك الحكم، وهذا في إطار التنمية الشاملة لتحقيق الأمن الشامل.

1-المساهمة في تعزيز التنمية الاقتصادية مع تعزيز مؤهلات النجاح في المتوسط:

بناء على فكرة أن حماية البيئة والنمو الاقتصادي لا يتعارضان، فإستراتيجية التنمية تهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي مع تقليل الضغط على الموارد الطبيعية، حيث ينبغي تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات الأفراد، متطلبات التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وكذا تلبية متطلبات فرص العمل والاحتياجات الاجتماعية، والحد من الفجوة بين المداخيل وعدم التماثل بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة وتعزيز النمو، وذلك من خلال تدعيم المبادرات الإقليمية والوطنية التي تهدف إلى دعم التمويلات الخاصة بالتنمية في المتوسط مع التركيز على دول جنوبه وشرقه، في هذا الإطار يتم تقييم الفرص المتاحة من منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية في المستقبل، والعلاقات مع دول أخرى الشرق أوسطية مع تشجيع الاستثمارات في إطار الشراكة الثنائية بين بلدان شمال وجنوب المتوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج التأثيرات النسبية للاستدامة على منطقة التبادل الحر الأورومتوسطية.

من إطار السعي لتحقيق هذه الأهداف، تدعو الإستراتيجية للتيار التراكمي للقيمة المضافة التي تتأسس على الأصول الثقافية و الطبيعية الفريدة في المنطقة في حين استكشاف سبل جديدة لتعزيز الابتكار والمهارات والثقافة. لذا فهي تشجع تطوير أنشطة جديدة في قطاع الخدمات ، والمنتجات الخاصة، و التقنيات المبتكرة التي من المحتمل أن تقلل من استهلاك الموارد الطبيعية، بما في ذلك تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة، التي تساهم في

التنمية الاقتصادية وخلق فرص العمل. زد على ذلك الحاجة إلى تفاعلات أقوى بكثير على المستوى المحلي بين القطاعات الخاصة ومؤسسات والتكوين والبحث، وخلق أنظمة "مجموعات" محلية للشركات، تشكل مجموعة ديناميات.كما يجب السعي لإيجاد أفضل توزيع للأنشطة الجديدة في البلدان النامية للتمكين من خلق مناصب العمل على المستوى المحلي ، مما يساعد على الحد من "هجرة الأدمغة "[1].

كما تسعى أيضا لتشجيع تنمية إقليمية متوازنة، مع اجتناب التركيز المفرط للأنشطة على الساحل.

2-تقليص الثغرات الاجتماعية من اجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

تنمية الموارد البشرية وتدعيم قدرات كل الفاعلين تشكل ضرورة أساسية، فحماية البيئة، التنمية الاقتصادية والتقدم المستديم لا يمكن أن يتحقق في ظل الأمية والحرمان، فمن الضروري تعزيز التدابير التي من شانها تقليص عدم المساواة بين الجنسين، ترقية دور المرأة في المجتمع، ودعم الترقية في المناطق الريفية، والتخطيط لتنمية حضرية مستدامة[2].لهذا تسعى الإستراتيجية إلى تحسين ظروف الحياة، والمساواة بين الجنسين؛ فالوضع الاجتماعي هو عنصر أساسي في صياغة سياسات التنمية المستدامة، الاستراتيجيات الوطنية لقربها من الواقع يجب عليها أن تضع مقترحات لمواجهة مشاكل البطالة والفقر، فأهداف ألفية التنمية يجب أن تحترم في المنطقة من اجل الوصول إلى فضاء للتشاور وترقية التنوع الثقافي، و القيم والمعارف التقليدية، فالإستراتيجية تركز على الجانب الثقافي، التعليم والتبادل الثقافي والحفاظ على المتوسط وترقية أشكال جديدة للسياحة الثقافية، والشراكة في مجال التراث الثقافي[3].

3-تغيير أساليب الإنتاج والاستهلاك الغير مستديمة وضمان إدارة مستدامة للموارد الطبيعية

لا يمكن أن يكون أي تطور " مستديما" إذا لم يوضع حد للممارسات غير المستدامة التي تؤثر على المواد الأساسية و إذا كان لا يسهم في ترميمها . وينبغي إيلاء الأولوية لحماية البحر والساحل،

[1] PNUE/PAM-Plan Bleu : Etat de l'environnement et du développement en Méditerranée. PNUE/PAM-Plan Bleu, Athènes, 2009.pp80-85.

.[2] Les Stratégies de Développement Urbain en Méditerranée, conference strategies de développement en Mediterranean, barcelon 14-15 mars 2011,p14.

[3]Raphaël Billé, Hubert Kieken & Alexandre Magnan, Tourisme et changement climatique en Méditerranée : enjeux et perspectives, opcit.p2.

المناخ و نوعية الهواء وموارد المياه و التربة والتنوع البيولوجي، المعرفة و التراث الثقافي التقليدي والطبيعي، فضلا عن الحد من التعرض للمخاطر الطبيعية مثل الفيضانات والحرائق والجفاف والزلازل، استمرار تدهور التربة ، والتي تمثل أهداف مؤتمر "قمة الأرض"، لحماية وتثمين التنوع البحري، الساحلي و القاري مع التنوع البيولوجي.

انه من الضروري كسر كل الروابط التي تجعل التنمية اقتصادية تابعة بشكل متزايد للاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية، كما يجب فصل النمو الاقتصادي عن الضغط المتزايد عن البيئة، مع المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحقيقا لهذه الغاية، فمن الضروري أولا تطوير أنماط الاستهلاك والإنتاج ، وذلك باستخدام مصادر الطاقة البديلة، تكنولوجيا نقية، بنية تحتية ملائمة، ووسائل نقل جماعي فعالة ضمن إجراءات ايكولوجية، ضرورة توفير الوصول إلى المعلومات، التعليم والتدريب وتنمية المهارات للانتقال من ثقافة "الطوارئ" إلى ثقافة "الوقاية"، إدارة المياه والطاقة والتربة، تحسين إدارة الموارد المائية، الطاقة والأرض، والموارد الساحلية، وخفض إنتاج النفايات والإنبعاثات الملوثة، والذي يعود بالفائدة على المؤسسات وعلى البيئة وتقديم سيناريو "مربح للطرفين".

4-تحسين الحوكمة على المستوى المحلي ،الوطني والإقليمي

لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع دون أن يمارس ترشيد الحكم ، الأمر الذي يتطلب الانفتاح في ممارسة السلطة والمشاركة و المساءلة والفعالية و التماسك. الإستراتيجية تتبنى ما تضمنه مخطط جوهانسبورغ، الذي يرمي إلى تحقيق سياسات بيئية، اجتماعية و اقتصادية سليمة، مؤسسات ديمقراطية قادرة على الاستجابة لاحتياجات الأفراد، سيادة القانون، تدابير مكافحة الفساد والمساواة بين الجنسين، بيئة ملائمة للاستثمار تمثل أساس التنمية المستدامة، فبدون حكم أكثر فعالية ومشاركة نشطة لكل الفاعل لا يمكن تحقيق أهداف الإستراتيجية؛ لهذا يجب تدعيم الجهود الوطنية والإقليمية التي من شانها المساعدة في ترشيد الحكم، تنمية محلية تشاركتية، إشراك المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى إشراك القطاع الخاص، مع التركيز على أهمية إدارة ببيئية تتأسس على مخطط إقليمي مندمج ونظام مسؤولية مشتركة، يساعد على تطوير الاتصالات وتشجيع الحوار بين الفواعل، ونشر المعارف والتكوين الممارساتي للإدارة الفعالة، مع ضرورة تشجيع التعاون الإقليمي ودون التقليمي بين الدول المتوسطية، خصوصا تهيئة ظروف مشاركة وإجراءات عمل أكثر كفاءة وفعالية، فتحسين أداء الحكم يمر بالضرورة على التعليم والتكوين، خاصة التعليم في مجال التنمية المستدامة.

كما تبرز أهمية الإستراتيجية من خلال تطوير أوجه التآزر لتعزيز عملية تنفيذ الاتفاقيات العالمية ، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة "الإطارية" بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو الملحق بها ، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية مكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، العلاقة مع اتفاقية برشلونة والصكوك الإقليمية الأخرى ذات الصلة

المطلب الثاني: رهانات التنمية في المتوسط:

تركز الإستراتيجية على مجالات ذات أولوية هي: إدارة موارد المياه والطاقة والسياحة والمجال الحضري و البيئة البحرية والساحلية. يحتوي كل مجال الأهداف التي يسعى لتحقيقها من خلال سلسلة من الإجراءات. برنامج العمل الذي تم تصميمه من قبل لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة يهدف لتنفيذ الإستراتيجية من خلال تنسيق الجهات الفاعلة في البحر المتوسط المعنية، كمراكز الأنشطة الإقليمية، والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، وغيرها من الفاعل، وقد تم تفعيل وتنفيذ هذه الإستراتيجية على مستوى التعاون الثنائي والإقليمي، وقد وقعت شراكة" برنامج المساعدة التقنية لحماية بيئة البحر المتوسط" (METAP)، بين اللجنة الأوروبية، البنك الأوروبي للاستثمار، البنك الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كمشروع إقليمي لحماية البيئة وإدارة النفايات الصلبة، ومساعدة بلدان مختلفة في تنمية قدراتهم المؤسساتية في قطاع البيئة.

1-تحسين الإدارة المتكاملة للموارد المائية والطلب على المياه:

يعتبر الماء عنصرا أساسيا للحياة، فهو ضرورة حيوية وترتبط به كل المجالات سواء صناعية، زراعية او أي قطاع آخر، فهو عصب الحياة، وتعاني دول المتوسط خاصة جنوبه ندرة المياه، حيث لا تلقى سوى نسبة10 بالمئة من هطول الامطار[1]، وعدم التسيير الأمثل لهذه المادة، لذا وضعت الإستراتيجية نصب أعينها ضرورة تحسين إدارة الموارد المائية.

ومن اجل تلبية الطلبات المتزايدة على المياه فضلت الدول زيادة توفير المياه من خلال حفر الآبار، وإنشاء السدود، ومحطات تصفية المياه، لكن يبقى حسن التسيير هو أساس الحفاظ على الموارد المائية، وذلك من خلال التعاون الإقليمي من اجل تعزيز المكون المتوسطي لمبادرة المياه للاتحاد الأوروبي كوسيلة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية و تنفيذ خطة جوهانسبرغ، إرفاق في الاستراتيجيات الوطنية أهدافا محددة في الكفاءة عموما وحسب القطاع، إعادة توجيه السياسات المائية وذلك لدمج الطلبات على المياه في السياسات الزراعية وغيرها من السياسات، تشجيع مقاربة الاستغلال الأمثل للمياه، وكذا توفير مياه الري، وإشراك الصناعة والسياحة و المدن في إدارة النفايات، تشجيع إنشاء الهيئات والمنظمات المناسبة للإدارة

[1] Sophia Antipolis, opcit p8.

المتكاملة لمستجمعات المياه (المياه السطحية والمياه الجوفية والنظم الإيكولوجية) من حيث النوعية والكمية. تعزيز الالتزامات المعتمدة على الصعيد الدولي لإدارة المياه العابرة للحدود، الحفاظ عليها وزيادة الموارد المائية من خلال تدابير الحفظ، التعزيز من الأدوات اللازمة للحد من الإفراط في استغلال المياه الجوفية وموارد المياه غير قابلة للتجديد، مع تشجيع إذا استدعى الأمر التغذية الاصطناعية[1].

2-ضمان إدارة مستدامة للطاقة، وتخفيف تأثيرات التغير المناخي.

تعتمد بلدان البحر الأبيض المتوسط على استهلاك الطاقة بشكل واسع، وقد تضاعف استهلاك الطاقة الأحفورية في 30 عاما الأخيرة، بالإضافة إلى ذلك، مصادر الطاقة المتجددة ليست كافية، وإذا استمر الوضع في هذا الاتجاه، فيمكن أن ترتفع مساهمة البحر الأبيض المتوسط إلى مجموع الإنبعاثات العالمية من إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري من 7-9٪ رغم أن المنطقة تملك إمكانات كبيرة للطاقة المتجددة الطبيعية (الشمسية، الرياح، التي يمكن أن تقلل إلى حد كبير من استهلاك الطاقة، كما أن تشجيع السياسات التي تتبع هذه المبادئ التوجيهية من شأنها أن تخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية، وفي هذا الإطار تسعى الإستراتيجية لضمان إدارة مستدامة للطاقة من خلال؛ إرفاق في الاستراتيجيات الوطنية والمحلية للتنمية المستدامة، الأهداف الشاملة والقطاعات لتعزيز الاستخدام العقلاني للطاقة والطاقة المتجددة، تشجيع الفاعلين الاقتصاديين والسلطات المحلية والمستهلكين اعتماد السلوكيات المستدامة لتوفير الطاقة عن طريق سياسات التسعير، والإعانات المالية الموجهة، والحوافز الضريبية و حملات التوعية التي تدعمها المنظمات غير الحكومية العامة. تشجيع الآليات الاقتصادية، مثل شهادات الطاقة المتجددة، واللوائح لتعزيز الطاقة المتجددة، تعزيز التعاون الإقليمي ودعم تنفيذ الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو التابع لها، ودعوة بلدان البحر الأبيض المتوسط للتعاون في تنفيذ الاتفاقية، تطوير أوجه التآزر مع برنامج البحر الأبيض المتوسط للطاقة المتجددة (MEDREP)، ومنصة روما على البحر الأبيض المتوسط للطاقة(REMEP) وسياسة الطاقة الأوروبية المتوسطية، التكيف مع تغير المناخ[2]. وفي إطار التعاون حول مشاريع الطاقة المتجددة نذكر مشروع نقل الكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية (trans-csp)[3].

[1] Stratégie méditerranéenne pour le développement, PNUE. P24.

[2] Sophia Antipolis, opcit p10.

[3] المركز الالماني لشؤون الطريان ومجال الفضاء(dlr)،دراسة بخصوص ربط دول البحر الأبيض المتوسط لنقل الطاقة من محطات الكهرباء الشمسية الحرارية..trans csp.

3-تعزيز السياحة المستدامة:

تسعى الإستراتيجية للحد من الآثار البيئية السلبية الإقليمية والسياحة وذلك بتعزيز تنفيذ التوصيات على السياحة التي اعتمدتها الأطراف المتعاقدة في عام 1999، وتحديد الممارسات الجيدة، توزيع أفضل للتدفقات السياحية في الوقت المحدد والترويج للمنتجات وعروض السياحة المستدامة وزيادة القيمة المضافة للسياحة للسكان المحليين بالتشاور مع الوزارات والقطاع الخاص والمهنيين السياحيين، وتوفير وتحسين أنظمة النقل، جوية برية وبحرية، وربط شبكة الاتصالات بين دول المتوسط من اجل تبادل الثقافات وخلق حوار سوسيو- ثقافي يسمح بتمتين العلاقات بين الضفتين، والمساهمة في تنمية مستدامة لهذه المناطق[1].

4-تشجيع التنمية الزراعية والريفية المستدامة:

تشجيع الوعي في ضوء المحادثات الاورومتوسطية على لفت الانتباه إلى مخاطر تسارع تحرير التجارة، والحاجة إلى إتباع نهج تدريجي، خصوصا لحماية سكان المناطق الريفية الضعيفة والبلدان النامية، وهذا ما نلاحظه من خلال المنظمة العالمية للتجارة، حيث إن منتجات الدول النامية لا يمكنها منافسة منتجات الدول الأوروبية ما يؤدي إلى إلحاق لضرر بالمنتجات المحلية، تنسيق المبادرات الإقليمية والوطنية لإدماج في المستقبل في الاتفاقات الأورومتوسطية البرامج الانشغالات المتعلقة بالتنمية الزراعة والريفية المستدامة، تعزيز سياسة إقليمية لتشجيع الأصناف الزراعية الصغرى ولجودة المنتجات الزراعية المتوسطية مثل زيت الزيتون والخضار والفواكه، والمنتجات ذات الأصل الحيواني. خلق بيئة مواتية إقليمية لمساعدة البلدان على وضع سياسات وإجراءات فعالة بشأن وضع العلامات، التسميات الجودة والشهادات المؤيدة للمنتجات الغذائية، وتعزيز النظام الغذائي المتوسطي، والترويج لزراعة منتجة وفعالة[2]، تعزيز التواصل فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، لنشر وتطبيق الممارسات الزراعية المناسبة والمبتكرة، وخاصة للحد من استهلاك المياه والأسمدة والمبيدات، وتشجيع الزراعة العضوية، وأصناف المحاصيل المحلية، واستخدام الطاقة البديلة واستعادة خصوبة التربة، التنمية الريفية والحكم المحلي، تشجيع الجهود الوطنية لتعزيز برامج وخطط الزراعة المستدامة في المناطق الريفية على أساس من التنمية المحلية تشاركية، من أجل الحد من الاختلالات الإقليمية والاجتماعية و تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية. تحقيقا لهذه الغاية، الحد من تأثير التصحر وفقدان الأراضي الزراعية، تشجيع، لاسيما في المناطق الريفية الفقيرة في البلدان النامية التنمية المستدامة، ووضع برامج

[1] Raphaël Billé, Hubert Kieken, Alexandre Magnan,opcit p22.
[2] PNUE/PAM-Plan Bleu : Etat de l'environnement et du développement en Méditerranée. opcit, 2009.p82.

التنمية الزراعية و الريفية المستدامة، محميات المحيط الحيوي والحدائق الإقليمية، وحماية الغابات الزراعية، وتشجيع المبادرات من أجل استعادة الغابات المتدهورة[1].

وقد اعتمدت الدول في إطار تحقيق التنمية في المجال الفلاحي والزراعي على إعانات من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، في إطار إستراتيجيتهما الموجهة للدول النامية لتدعيم اقتصادياتها وتحقيق الاكتفاء الغذائي وبالتالي تحقيق الأمن الغذائي والأمن الإنساني، لكن سياستهما كانت في إطار انتقائي مشروط على الدول أدى بها للوقوع في تبعية وأزمات كان لها الأثر البالغ على امن واستقرار هذه الدول، وكمثال على ذلك أزمة الجزائر في النهاية الثمانينات.

5-تعزيز التنمية الحضرية المستدامة:

يختلف الواقع بين دول شمال المتوسط التي تتميز باستقرار المجتمعات الحضرية عكس مجتمعات جنوب وشرق المتوسط، التي تعرف نوعا من اللاإستقرار، لهذا تسعى الإستراتيجية لتحقيق تنمية حضرية مستدامة من خلال تقديم مخططات للنمو الحضري، تطوير نماذج النمو الحضري بديلة تتضمن الفواعل غير الرسمية في المدينة والعمل على خلق لتنمية إقليمية أكثر توازنا ودعم المدن الصغيرة و المتوسطة، تعزيز التخطيط المكاني الذي يتضمن سياسات النقل، وإنشاء المساحات الخضراء والحدائق المؤيدة لحماية الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن والمناطق الطبيعية والمراكز التاريخية الحضرية، زيادة قيمة التراث العمراني البحر المتوسط، تحسين نوعية الحياة والحد من عدم المساواة والخفض في نسبة السكن غير اللائق وتحقيق الأهداف الاجتماعية الأخرى من الأهداف الإنمائية للألفية. تحسين الإدارة الحضرية من خلال تعزيز أدوات السياسة الحضرية المحلية، ولاسيما من خلال اللامركزية، وبناء قدرات السلطات المحلية[2].

[1] Stratégie méditerranéenne pour le développementopcit. P33.

[2] Sophia Antipolis, opcit p15.

6-تعزيز الإدارة المستدامة للبحر والساحل وإيقاف تدهور المناطق الساحلية:

وذلك من خلال تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول وإتباع ما جاء به مشروع برشلونة، إدارة متكاملة لتهيئة السواحل، التقليل والوقاية من النفايات الناتجة عن السفن لحماية الثروة السمكية، الوقاية من التلوث الطبيعي، حماية تنوع المصادر البحرية[1].

من الملاحظ من خلال هذه الإستراتيجية أنها وضعت لتحقيق تنمية مستدامة شاملة لكل القطاعات لكل الإشكال المطروح يتعلق بدول جنوب المتوسط لم تصل إلى مستوى التنمية حد ذاتها، فكيف يمكن الحديث عن تنمية مستدامة في ظل غياب التنمية بمفهومها الواسع، وتبقى هذه المبادرات هي من صنع دول الضفة الشمالية، ووجود الاختلال في التنمية بين الضفتين يحيل دون الوصول إلى تأمين التنمية وتطوير وتعزيز المسار التنموي في المنطقة.

[1] Stratégie méditerranéenne pour le développement,opcit. Pp37-42..

خاتمة الفصل:

من خلال تحليلنا لأبرز المبادرات الأمنية والتنموية في المتوسط توصلنا إلى النتائج التالية:

اغلب هذه المبادرات هي من صنيع دول الضفة الشمالية التي تسعى لنشر القيم الأوروبية وأوربة المنطقة "européanisation "، أي ذات تأسيس أحادي، لم يأخذ بأطروحات وأفكار الطرف الأخر.

لم تراعي المبادرات الأوروبية في المجال الاقتصادي والسياسي خصوصية دول جنوب المتوسط، فقد فرضت عليها إصلاحات سياسية، وتبني نموذج غربي للحكم مبني أساسا على قيم أوروبية، وهي في طور البناء وغير مهيأة لهذه النقلة النوعية في الأنظمة، كذلك الإصلاحات الاقتصادية المبنية على اقتصاد السوق وتحرير التجارة الذي من شأنه تعريض المنتجات المحلية وصناعاتها الناشئة للخطر، كما تضمنت هذه المبادرات نوعا من المشروطية التي قد تضر بمصالح الدول أكثر من مساعدتها.

غياب تطبيق فعلي لمضمون المبادرات، فلا نلتمس تعاون في المجال التكنولوجي والمعلوماتية، حيث تبقى التكنولوجيا حكر على الغرب وتبقى الدول الجنوبية في تخلف وتبعية.

غياب الثقة بين الطرفين، حيث يعتبر الشمال أن دول الجنوب تشكل تهديدا لأمن أوروبا، أما دول الجنوب فتعتبر هذه المبادرات هي مبنية على أساس مصلحة أوروبا في تحقيق أمنها، وتتخوف من عودة استعمار بصورة جديدة، فلا ننسى أن الدول الجنوبية هي مستعمرات تاريخية لأوروبا، ويبقى تصور دول الجنوب مرهون بهذه الفكرة، كما ترفض بعض دول الجنوب أن تكون شرطي لأوروبا في المنطقة.

اعتماد الدول الأوروبية لمقاربة التنمية المستدامة على تحقيق الأمن الإنساني، إلا أن دول الضفة الجنوبية تعاني نقصا وتخلفا في الجانب التنموي هذا ما يشكل تهديدا للأمن الإنساني، وهي في طور البحث عن التنمية، فالفارق جوهري بين مستويات التنمية بين دول الضفتين ما يعكس عدم القدرة للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا هذه التي بنيت على أساس تحليل وتفسير العلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية في فضاء يعتبر مفترق الطرق للعديد من الحضارات والثقافات والديانات، تبرز أهميته من خلال موقعه الاستراتيجي والجيوسياسي حيث يعد ضمن قلب العالم، والذي يشكل محور الدراسة لارتباطه بالأمن كهدف وكغاية تسعى لتحقيقه كل الدول؛ التي تأثرت بالتحول في مرجعيته بعد أن كانت الدولة هي الفاعل الأساسي و المركزي ومحور العملية الأمنية، أصبح الإنسان هو مرجعية الأمن وأساس العملية الأمنية.

إن التحولات الحاصلة في البيئة الدولية وتحول طبيعة التهديدات أدى إلى التحول في مضامين الأمن، الذي نتج عنه عمليتين؛ توسيع أفقي أنتج مقاربة قطاعية أثبتت مدى قدرة النخب الإنسانية على أمننة كيانات مرجعية واسعة، بإثارتها للإنسانية كخطاب امني، وتعميق عمودي من خلال إضافة مستويات تحليل أخرى والانتقال من مستوى الدولة إلى مستوى الفرد، والانتقال من التركيز على الجانب الاقتصادي على اعتبار أن الدولة هي محور العملية التنموية إلى التنمية الإنسانية في إطارها الشامل المستدام باعتبار الإنسان مرجع التنمية، فأصبح الإنسان جوهر العمليتين الأمنية والتنموية، الذي أدى إلى ارتباط الأمن والتنمية بعلاقة إستراتيجية، تنافسية، جدلية، وتكاملية، من ناحية الانتماء والنمو والتأسيس.

إن المقاربة الإنسانية كقطاع متميز للأمن بمنطقه الخاص للتهديد تخاطب ثلاث فجوات حساسة لنظرية الأمننة:

- استثناؤها للكيانات المرجعية غير الحكومية أو الاجتماعية الحضارية للأمن.
- اعتمادها على الأشكال المحلية والديمقراطية والحكم.
- تمييزها الصعب بين الوضع الطبيعي والإجراءات المستعجلة.

مقاربة كهذه، يمكن أن تساهم أيضا في فهمنا للإنسانية كحقل منظم مع جملة من الفواعل التي تحتل منزلة مميزة ضمن تلك المنشغلة بانعدام الأمن الإنساني، والتي تدعم القواعد الدولية القائمة المتعلقة بتوفير الأمن للإنسان.

أن الممارسات الاستطرادية للنخب السياسية على الواقعة على طول المسار الاستثنائي المأسس، التي تعتبر تطويرا مناسبا لوضع ما في عالم الأمن، تتطلب مأسسة الأمننة لإنجاحها، والتمكين من فهم الأمن الإنساني على طول مسار المأسسة الاستثنائية.

إلا أن الاعتماد على الأمننة كأجراء استثنائي استعجالي لتوفير الأمن والتخفيف من التهديدات يمكن أن يفرغ القضية المؤمننة من محتواها، ويحول إدراكات النخب السياسية عن التمييز بين التهديد الحقيقي، وبين ما هو ليس تهديد.

الخاتمة

إن المفهوم الإنساني الحديث يتمحور حول مفهوم الحياة والكرامة الإنسانية، فالخطاب الأمني الإنساني يسعى لتفضيل الحياة الإنسانية على مصالح الدول والمجتمعات، وبالتالي يرتبط الأمن الإنساني بتحقيق التنمية الإنسانية في إطارها الشامل.

إن ازدياد حجم التهديدات المحلية (المجتمعية) كالبطالة والفقر، تدني مستوى الصحة، وانتشار المشاكل الاجتماعية التي تواجهها الدول يؤدي بالضرورة إلى التركيز على الاهتمام بالأوضاع التنموية وتحقيق الأمن البشري لشعوبها، أما إذا زادت حجم التهديدات الخارجية (العسكرية) التي تواجهها الدول، فإنها تتحول إلى ضمان امن الدولة ضد العدوان الخارجي، وبالتالي يقل الاهتمام بالأوضاع التنموية المحلية وهذا على حساب الأمن البشري لشعوبها.

يبنى تصور الدول على أساس المصلحة، ولذلك فإن النظرة للأمن والتنمية تختلف من دولة لأخرى، والذي يؤدي إلى اختلاف النظرة للعلاقة بين الأمن والتنمية باختلاف التصورات والمدركات للفواعل الدولية، وذلك لاعتبارات مصلحية، مؤسساتية، وإجرائية، فالدولة التي قد حققت تنمية شاملة تسعى لتحقيق الأمن، أما الدولة التي تفتقد للتنمية فتصبح في مواجهة تهديد مزدوج، تحقيق الأمن، وتحقيق التنمية.

ترجمت العلاقة بين الأمن والتنمية في المتوسط ضمن تصورات مختلفة مبنية على أساس إدراكات كل طرف للتهديد، حيث ميزت دول شمال المتوسط نظرة واسعة للأمن والتنمية، من خلال الاعتماد على مقاربة شاملة، ضمن رؤية إستراتيجية عامة تمتد خارج الإقليم، لكن ارتباطها بالبعد المصلحي والتخوف على الهوية الأوروبية، جعلها تنظر إلى جنوب المتوسط كمصدر تهديد، هذه النظرة أثرت سلبا على العلاقات مع دول الضفة الجنوبية للمتوسط، التي تعاني قصور في الرؤية الإستراتيجية، ومنقسمة على بعضها في ظل تواجد خلافات داخلية وبينية، أثرت على العلاقات جنوب جنوب، وزادت من نسبة التفاوت في تصوراتهم نحو مفهوم الأمن وإدراكاتهم للتهديدات، حالت دون الوصول إلى تصور مشترك للأمن ورؤية موحدة.

ورغم المبادرات التي طرحت في إطار التعاون بين الضفتين في مجالي الأمن والتنمية إلا أنها عانت القصور وذلك راجع إلى اعتمادها على القيم الغربية وعدم مراعاة خصوصية دول الجنوب، التي لاتزال تعاني هشاشة في أنظمتها السياسية والاقتصادية، وتسيطر على أذهانها أطروحة احتمال تدخل أجنبي، التي زادت في الفجوة بين الضفتين وأدت إلى غياب الثقة خاصة أن دول الجنوب كانت عرضة للاستعمار، ما اثر سلبا على بنائها الاجتماعي والاقتصادي، وتصوراتها ومدركاتها لمحيطها الإقليمي والدولي، هذه الفجوة توسعت إلى مجالات أخرى على غرار الجانب الأمني، فتفاوت المستوى التنموي وتباينه، وخضوع دول جنوب المتوسط للتبعية والمشروطية عاد سلبا على المستوى التنموي لدول الضفة الجنوبية، و وقف حجرة عثرة أمام الوصول إلى تنمية شاملة.

اعتماد الدول الأوروبية لمقاربة التنمية المستدامة على تحقيق الأمن الإنساني، بالمقابل دول جنوب المتوسط لم تصل بعد إلى مستوى التنمية، الذي يشكل تهديدا للأمن الإنساني،حال دون الوصول إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة.

ومن اجل تحقيق الأمن بمفهومه الشامل، والحفاظ على الاستقرار والسلم في المتوسط، يجب بناء منظومة تعاون إقليمية ممأسسة من خلال حوار بناء هادف ومبني على الثقة، وإزالة الحواجز التي تعيق عملية التنمية في دول جنوب المتوسط.

ضرورة تبني إستراتيجية فعالة وهادفة في إطار توافقي من خلال إشراك دول الضفتين دون استثناء، للأخذ بالاقتراحات والاهتمامات، ومعرفة الانشغالات وأولويات هذه الدول.

ضرورة إعادة النظر في المشاريع المطروحة في إطار التعاون بين الضفتين، وفسح المجال للتبادل التكنولوجي مع وجوب تغيير النظرة السلبية تجاه دول جنوب المتوسط، والعمل على تدعيمها بالمشاريع الاقتصادية اللازمة لامتصاص اليد العاملة و محاربة البطالة و الفقر، للتقليل من أمواج المهاجرين غير الشرعيين.

بدون تنمية لجنوب لا امن مطلق للشمال الذي يبقى يواجه أمواج المهاجرين من الضفة الجنوبية بمختلف الوسائل.

كل الأطراف متفقة على حتمية ربط التنمية بالأمن إلا أن الأنانية و المصالح القومية (من طرف دول الشمال) و ضعف الحكومات والفساد و التخلف السائد (في دول الجنوب) لا يسمح بتدفق الاستثمارات اللازمة لنمو معتبر قادرا على امتصاص فائض اليد العاملة المتوفرة و خلق الثروة المضافة (كما هو الشأن بدول جنوب شرق آسيا التي حققت نوعا ما درجة من النمو تسمح لها بالتكفل باحتياجات مواطنيها بعد قرون من الاستعمار و التخلف مثل دول القارة الإفريقية.

البنك الإفريقي إلى جانب صندوق النقد الدولي هي بمثابة المؤسسات الأممية لتمويل العديد من المشاريع التنموية إلى جانب استثمارات البنوك الأخرى و القطاع الخاص، لكن المشروطية تؤثر على مسار التنمية في حالة استفادت الدول من هذه الاستثمارات، لذلك توجب مراجعة أساليب التمويل، ومراجعة سياسات الدول التي تلقى الدعم.

في غياب التوصل إلى تنمية شاملة و كبيرة لدول الضفة الجنوبية يبقى هدف دول الشمال محاربة الهجرة عير الشرعية بجميع الوسائل بتقديم شراكة أمنية منحصرة على التعاون في هذا المجال اي التصدي لأمواج المهاجرين على طول الحدود البرية و البحرية و حتى على مستوى المطارات الدولية.

أن طريقة الدعم الأوروبي بالمشاريع لدول الجنوب تتم بطريقة انتقائية تؤثر على مردودية عملية التنمية، حيث تحصرها في دول معينة ما يبقي الدول الأخرى في خلقة التخلف، التي تؤثر على باقي الدول بحكم قربها الجغرافي.

يجب إعادة النظر في المشروطية في تقديم الإعانات التي تفرضها الدول والمؤسسات المعنية بالتمويل، حيث أن المشروطية السياسية أثرت سلبا على الواقع السياسي الذي يشهد التدهور، والمتأثر بقبضة النظام المستبد من جهة، وغياب التنمية السياسية ومجتمع مدني فعال يمكن أن يشارك في العملية التنموية.

إن الانقسام الحاصل في دول الجنوب واختلاف تصوراتهم حول الأمن والتنمية يعرقل العملية التنموية، ويضعف الجهة الجنوبية في حالة التفاوض مع دول الشمال التي تتحرك ككتلة واحدة(الاتحاد الأوروبي) مقابل كل بلد على حدة من الضفة الجنوبية.

الاعتماد على التنمية وحدها كمدخل لتحقيق الأمن غير كاف، فيجب بالضرورة والموازاة الاعتماد على مداخل أخرى تكون في إطار متناسق ومتوازي، إذ أن التنمية وحدها لاتحقق الأمن، لان مصادر التهديد تختلف، إضافة إلى أن إهمال الجوانب الأخرى ينعكس سلبا على مسار التنمية.

إن العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة إستراتيجية جدلية، تفاعلية،وتكاملية حيث أن احدهما يؤسس للأخر ويؤثر فيه ويتأثر به وقد ينافسه أحيانا، وتحقيقهما يكون بالتوازي، ولكن ليس بالضرورة ، بنفس الدرجة، وهذا بتوفر الشروط الضرورية، المادية والموضوعية والإستراتيجية لذلك.

قائمة المراجع

1. اولا الكتب:

2. أمين سمير ،و باشير فيصل ، البحر المتوسط في العالم المعاصر، دراسة في التطور المقارن الوطني وتركيا وجنوب أوروبا، (ترجمة ظريف عبد الله)، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1988.

3. بن عنتر عبدالنور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري،الجزائر أوروبا والحلف الاطلسي، (المكتبة العصرية للطباعة والنشر، الجزائر، 2005).

4. امين هويدي ، العسكرة والامن في الشرق الاوسط، وتاثيرهما على الامن والديمقراطية،(القاهرة، دار الشروق،1991.).

5. بيليس جون و سميث ستيف، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للابحاث، الإمارات العربية المتحدة : ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث ، الطبعة الأولى ، 2004.

6. بسيوني شريف ، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الانسان،(القاهرة: دار الشروق 2003).

7. رحمة منى ، السياسات الزراعية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2000.

8. الرشدان عبد الفتاح ، "العرب والجماعة الأوروبية في عالم متغير"، ابو ضبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1998.

9. سمير صارم ، أوروبا والعرب من الحوار إلى الشراكة ، (بيروت: دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، 2000).

10. تعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة.: اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية، (ترجمة سامي الكعكي، لبنان، بيروت، دار الكتاب العربي،2007.

11. الجاسور ناظم عبد الواحد ،" تاثير الخلافات الاوروبية على قضايا الامة العربية حقبة مابعد نهاية الحرب الباردة، الطبعة الاولى، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ، 2007).

12. جرادات مهدي ، الأحزاب السياسية والحركات السياسية في الوطن العربي، (الأردن، دار أسامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2006).

13. الحاج علي ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد نهاية الحرب الباردة، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2005.

14. حسن نافعة، الاتحاد الاوروبي والدروس المستفادة دوليا،(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الاولى)2004.

15. شفيق محمد ، التنمية والمشكلات الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1999).

16. شفيق منير.في نظريات التغيير، بيروت، المركز الثقافي. (ب.د.ن)(ب.س.ن).

17. مصطفى محمد كمال ونهرة فؤاد ، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وا لعلاقات العربية الأوروبية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

18. صن أمارتيا ، التنمية حرية ،ترجمة : شوقي جلال ،الكويت : مطابع السياسة ، 2004.

19. عبد الحي وليد ، العرب والتوازنات الدولية"، في:"ساسين عساف(واخرون)، قضايا عربية معاصرة، عمان/بيروت، مؤسسة عبد الحميد شومان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2001.

20. عطيةعبد القادر محمد عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، (الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003).

21. غابلين روبرت ، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، (ترجمة: مركز الخليج الأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث 2003).

22. غليون برهان وآخرون، التحولات الراهنة ودورها في إحداث التغير في العالم العربي، (أبو ضبي: مركز الإمارات للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2007.

23. الفارس عبد الرزاق ، هدر الطاقة: التنمية ومعظلة الطاقة في الوطن العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى).

24. فرحاني ناعم ، الهجرة إلى النفط: أبعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية وأثرها على التنمية في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية،)1984.

25. كامل شوقي ممدوح ، مصطفى ، الامن القومي والامن الجماعي الدولي، القاهرة، 1985.

26. الكواري علي خايفة وآخرون، الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

27. ماكنامار روبرت ا، جوهر الامن، (ترجمة يوسف شاهين)، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970).

28. محمد أمين خديجة عرفة ، الأمن الإنساني :المفهوم والتطبيق في الواقع العربي والدولي ، (الرياض جامعة نايف للعلوم الأمنية،الطبعة الاولى 2009).

المجلات والدوريات:

29. أبو العز محمد صفي الدين ، "توازن القوى في منطقة البحر المتوسط"، المستقبل العربي ، السنة 2، العدد 7، ماي 1979.

30. الاطرش محمد ، " المشروعان الاوسطي والمتوسطي والوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد120، اوت1996.

31. بن عنتر عبد النور ، "الحلف الأطلسي والدولة المغاربية- توازنات جديدة،" قراءات، مركز الجزيرة للدراسات.2013.

32. بن عنتر عبد النور ، "الاتحاد الأوروبي: غلبة هموم الداخل على هموم الخارج"، قراءات، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

33. بن عنتر عبد النور ،" الجوار الامني الاطلسي-المتوسطي:الشراكة الامريكية الجزائرية"، شؤون الاوسط،عدد83، ماي1999.

34. بن عنتر عبد النور ،" الدفاع الاوروبي والامن العربي" شؤون الاوسط، عدد 65، سبتمبر 1997.

35. بن عنتر عبد النور، الحلف الأطلسي والدولة المغاربية- توازنات جديدة، مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر 2011.

36. بوعمامة زوهير ،" السياسة الاوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الاثار السلبية للجوار على الامن الاوروبي، مجلة المفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر بسكرة.

37. ذبيح ميلود ، "نحو عقيدة بيئية جزائرية جديدة لتحقيق استدامة التنمية"، المجلة الجزائرية للامن والتنمية، العدد الثاني، جانفي 2012.

38. سهام حروري،" الهجرة وسياسة الجوار الأوروبي" مجلة المفكر، العدد الخامس،جامعة محمد خيضر بسكرة.

39. مخيمر أسامة فاروق ،"تعريف الدولة المتوسطية"، دراسة الخصائص الاجتماعية والاقتصادية'، السياسة الدولية عدد 129، يوليو1997.

40. المسفر محمد الصالح ،" مقاربة اولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد13 ،2007،.

41. مراد علي عباس ، مشكلات الامن القومي، (ابو ظبي، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد105، 2005.

42. المسفر محمد الصالح ،" مقاربة اولية للاتجاهات المستقبلية في العلاقات العربية الأوروبية،المجلة العربية للعلوم السياسية،العدد13 ،2007.

الملتقيات:

43. أعجال محمد الأمين لعجال ،" تطور مفهوم الأمن وفق المقاربات النظرية "- ، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط،- واقع وأفاق - ،،قسنطينة :جامعة منتوري ، 30/29أفريل 2008

44. صالح عمور دعاس "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، عن اشغال الملتقى الدولي حول "الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق، قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2008.

45. قوى بوحنية ، "الاستراتجيات الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات 3 جوان 2012.

46. مالكي أحمد ،" المغربي العربي في الاستراتيجيات الدولية": مجموعة الخبراء المغاربين، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، عدد 2.

47. مبروك غضبان ، "الحق في التنمية والحق في الامن"، مقارنات تطبيقية من منظور حقوق الانسان، مداخلة مقدمة في ملتقى بعنوان" التحديات الامنية ورهانات التنمية في الجزائر، جامعة باتنة،يومي19-20 فيفري2014.

48. محمد غربي ، "الدفاع والامن: اشكالية تحديد المفهومين من وجهة نظر جيوستراتيجية،"عن أشغال الملتقى الدولي حول" الجزائر والامن في المتوسط: واقع وأفاق" قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2008.

49. منصر جمال ، "التحولات في مفهوم الأمن من الوطني إلى الإنساني"، مداخلة قدمت في الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط،- واقع وأفاق - ،،قسنطينة :جامعة منتوري ،أفريل 2008.

المذكرات:

50. بن سعدون اليامين ، الحوارات الامنية في المتوسط الغربي بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة حالة مجموعة 5+5 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية،تخصص دراسات متوسطية ومغاربية في التعاون والامن، جامعة الحاج لخضر باتنة،ص148.

51. زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين الاستراتيجيات الغربية ومواقف دول الجنوب بالمتوسط أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة (2000-2009.

52. طاشمة بومدين ، استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2007.

53. العايب خير الدين ،"الامن في حوض البحر الابيض المتوسط في ظل التحولات الدولية الجديدة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 1995/1994.

تقارير:

54. مؤتمر جوهانسبورغ، دور القانون والتنمية المستدامة،: المنعقد في 18-20اوت 2002

55. المركز الالماني لشؤون الطيران ومجال الفضاء(dlr)،دراسة بخصوص ربط دول البحر الأبيض المتوسط لنقل الطاقة من محطات الكهرباء الشمسية الحرارية..trans csp.

56. إعلان برشلونة (الشق الاجتماعي والثقافي)27-28-1995.

livres :

57. Aliboni Roberto, Une Vsion Européen : Méditerranée, Stratégies De L'après Guerre , In Amin Samir, Les Enjeux Stratégiques En Méditerranée (Paris : L'harmattan, 1992).
58. Aron Raymond, Pair Et Guerre Entre Les Nations Paris.Calmam.I.Evey.1984.
59. Audie Klotz Et Cecelia Lynch ، Le Constructivisme Dans La Théorie Des Relations internationales In Critique Internationale N°2 - Hiver 1999
60. Balzacq Theirry," La Securité.Definition, Secteurs Et Niveaux D'analyse Federalisme Regionele" V4 : 2003.2004n Regions Et Securité.
61. Delcourt Barbara**,** Theories De La Securite, Année Académique 2006-2007.
62. LACOSTE Yves, "La Méditerranée », « Géopolitique De La Méditerranée », Revue Hérodote.
63. TAJE Mehdi, Introduction A La Géopolitique , Université Virtuelle De Tunis, 2008.

Articles :

64. Antipolis Sophia," Les Perspectives Du Plan Bleu Sur Le Développement Durable En Méditerranée",Plan Bleu, PNUE.
65. Benantar Abdennour, "Comment Expliqué Un Dispositife De Blocage Au Maghreb?", SEDMED, Seminaire

International De La Sécurité En Méditerranée, Barcelona, 2008.

66. Benantar Abdennour, Revoltes Democratiques Arabes. Impact Sur Le(S) Dialogue(S) De Securité En Méditerranée, SEDMED, Seminaire International De La Sécurité En Méditerranée, Barcelona, 13 Juin2011
67. Bigo Didier, Et Daniel Hermant, " De L'espoir A La Crainte? Les Lecture De Le Conflctualité", STRATÉGIQUE, Paris, N°43, 3eme Trimester 1990, Pp299.
68. Bigot Didier « L'immigration A La Croisée Des Chemins Sécuritaires » Revue Européenne Des Migrations Internationales (Poitières) Vol14 N°1, 1998.
69. Billé Raphaël, Hubert Kieken & Alexandre Magnan, Tourisme Et Changement Climatique En Mediterranée.
70. Corm Georges," Séminaire Eau Et Sécurité Alimentaire En Méditerranée" –Montpellier, 21-22 Février 2013
71. Eduardo Sanchez, Monjo , Les Multiples Dimensions De La Coopération Ewo Méditerranéeme EIPASCOPE. Numéro Spécial 25 Eme Annivers Aire.
72. Hofmann Stéphanie C, OTAN : Vers Un Nouveau Concepte Stratégique ? Ifri , Politique Etrangere, CAIRN. INFO 2008
73. Stephen Larrabee Et Ali," NATOs Mediterranean Initiativ: Policy, Issues And Dilemmas", Santa Monica, RAND, 1998.

74. Kaldor Mary Et Marcoux Sonia, "La Sécurité Humaine: Un Concept Pertinent ?, Politique Etrangère" , Avril 2006
75. Les Stratégies De Développement Urbain En Méditerranée, Conference Strategies De Développement En Mediterranean, Barcelon 14-15 Mars 2011.
76. Marchetti Andreas ," La Politique Européenne De Voisinage ; L'impact De La Présidence Almende Sur L'élaboration D'une Politique Stratégique" (CERFA) Ifri. 2007.
77. Méditerranée : Enjeux Et Perspectives, Suivi De La Stratégie Méditerranéenne Pour le développement durable N°103, 4° Trim. 2001.
78. PNUE/PAM-Plan Bleu : Etat De L'environnement Et Du Développement En Méditerranée. PNUE/PAM-Plan Bleu, Athènes, 2009.
79. Roussillon Alain, « La Méditerranée Au Péril De Ses Identités », Annuaire De La Méditerranée, (Paris : Publisud, 1997)
80. Reveillard Christophe, "Retour Sur Quelques Eléments Géopolitiques En M Editerranée", 'UMR Roland Mousnier, Université Paris-Sorbonne, Novembre 2008.
81. Stratégie Méditerranéenne Pour Le Développement, PNUE. P24.

82. Vladimir Tardy,"L'union Pour La Méditérranée Une Des Priorites De La Présidence Francaise De L'union Européenne"Sciences Po : 2008

Memoirs

83. Bochude Sarah, Du Processus De Barcelone A La Politique Europeenne De Voisinage, Quelles Avancees Pour Le Commerce Méditerranneen Et Le Développement De La Region? Travail De Master; Universitas Friburgensis, Département D'économie Politique,2008

raports

84. Commission Européen, Environnement Et Développement Durable En Méditerranée — Dix Années De Cooperation, P10.

85. Commission Européenne, « Environement Et Développement Durable En Méditérrannée. Dix Années De Cooperation": 1995-2005.

86. Déclaration De Barcelon(1995).2001

87. Développement Durable, Plan Bleu .

88. Stratégie Méditerranéenne Pour Le Développement.

bouks :

89. Aliboni Roberto, « Europran Union Security Perceptions Politicies Towards The Mediterranean, Mediterranean Security Into Corny Millennium, New York , STRATEGIC STUDIES STATUTE , 1999.

90. Brezinski Zbigniew , The Geostrategique Triad : Living With China ;Europe And, Russia.

91. Buzan Barry » A Rethinking Security After The Cold War In Coaperation And Conflit ». Nordie Journal Of International Studiesm Vol 32m No 1mars 1997.

92. Buzan, Barry. People, States And Fear: An Agenda For International Security Studies In The Post-Cold War Era 1St Edion 1981, 2nd Edition . Hertfordshire: Harvester Wheatsheaf , 1991 And 2008 With A New Preface From The Author.

93. Buzan Barry»New Patterns Of Global Security » International Affairs(Royal Institue Of International Affairs 1944 » Vol 67. N°3(Jul.1991).

94. Galasuis Marlie And Kaldor Mary, Indivedual First A Human Security Strategy For The European Union In Merika Lerch .Ed , Politics And Society ,Us Newgersy, The State University Of Newgersy.

95. Macdonabld Matt, Constuctivism : In Security Studies An Introduction, New York, Routledge.

96. Navaricauvelia In Pauls, S, William, « Security Studies An Introduction « Retledge, Taylor And Français Group, London And New York, 2008. 2008.

97. Thomas Caroline ,Global Gouvernance ,Develepement And Human Security , London ,Pluto Press ,2000.

98. Tschirgi Necla, « Peacebuilding As The Link Between Security And Development: Is The Window Of Opportunity Closing? »., International Peace Academy Studies In Security And Development, DECEMBER 2003 NEW York.

Revus and articles

99. Nye Joseph S, "Us Power And Strategy After Iraq" Foreign Affairs; Vol82, N°4, July/Augest2003.

100. Sayigh Yezid," Confronting The 1990s: Security In Developing Countrises", London, Adelphi Papers, N°125, Summer1999

101. Soler Edward Ilecha, Eren Carcia, "The Union For The Mediterrannean, What Has It Change In The Domaine Of Security" INEX Policy Brief N°4 December 2009.

102. Tayfur M. « Security And Cooperation In The Mediterranean » Journal Of International Offairs Vol S.N°3.

103. Zoubir Yahia H, , » Algerian-Morocan Relation And And Their Impacte On The Maghribi Integration », The Journale Of Modern African Studies(London), Vol5,N°3 ; Autumn 2000 .

المراجع الاكترونية

باللغة العربية

104.صلاح نيوف، جيوبوليتيك المتوسط: قراءة في كتاب ايف لاكوست. متوفر في الموقع:
http :www.wikimedeafondation.org

105.جلال خشيب، "النظرية الجيواستراتيجية، هالفورد ماكيندر و نظرية قلب العالم:1861-1947 "الخميس،12 أبريل،2012 متوفر في الموقع:
. http://www.blogger.com/profile/08050982

106.بالضيافي منذر ، "الاقتصاد التونسي بعد الثورة... كل المؤشرات "حمراء" والمستقبل واعد"، العربية متوفر في الموقع WWW.Akhbarak.net/artic les/691570

107.إحصاءات الاتحاد الأوروبي متوفرة في الموقع: إحصاءات الاتحاد الأوروبي
ar.wikipedia.org/wiki/

108. التقرير الاقتصادي والمالي، مشروع قانون المالية لسنة 2013 بالمغرب متوفر في الموقع, http://www.finances.goo.maghrebe.org

109.نهر رزواي، ساركوزي، "دفع الفدية للإرهابيين لن يكون إستراتيجية"، الشروق أون لايت، متوفر في الموقع: .www.cohoroukonline.com/ara/?news=60053

110. اشرف محمد كشك، حلف الناتو: من " الشراكة الجديدة" إلى التدخل في الأزمات العربية السياسية الدولية، متوفر في الموقع
www.Siyassa.org.eg/NewsContent/3/14/1502/.

111.ولفرام لاخر، "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، اوراق كارنيجي، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي: الشرق الاوسط/ ايلول/ سبتمبر 2012 متوفر في الموقع
:http:/www.carnegie-mec.org.

112. عبد النور عنتر، "التحديات السياسية والامنية في الجزائر"، . مركز كارنيجي للسلام الدولي، متوفر في الموقع
http:/www.carnegie-mec.org

113.رشيد جمايعي، تفاوت النمو بين الشمال والجنوب المجال المتوسطي نموذجا من الموقع.
http://www..khayma.com/rachidgoo/motawassit.htm.

114.أنوار بوخرص، "الجزائر والصراع في مالي"، مركز كارنيجي للسلام الدولي، أكتوبر 2012. متوفر في الموقع: http:/www.carnigie-meg.org.

115.[1]_____ "من أجل رفاه أمن الإنسان ،متوفر في الموقع:
http://www.cpdsindia.org/globalhumansecurity/security.html/article15.htm.

116.محمد نصر عارف، في مفاهيم التنمية ومصطلحاتها، متوفر في الموقع:
Www.islamonline.net

117. سعود عابد، الأمن والتنمية، متوفر في الموقع .
http://www.alriyadh.com/2010/09/16/article 559993.html.

118.ماجد احمد الزاملي، "ثورات الربيع العربي /الاسباب والنتائج"، الحوار المتمدن-العدد: 4105 - 2013 / 5 / 27 - 22:29 متوفر في الموقع
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=361363

119.عادل عامر، أسباب قيام ثورات الربيع العربي، متوفر في الموقع:
http://www.el-balad.com/702599

120.ربيع نصر واخرون، "الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية"، المركز السوري لبحوث السياسات، ،كانون الثاني 2013. متوفر في الموقع: http://www.scpr-syria.org

121.جاستن موريس، "ليبيا وسوريا..مبدا مسؤولية الحماية وازدواجية المعايير"، دراسات وابحاث، 2014/01/07. متوفر في الموقع:

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_423_symorhirsh.pdf

122. باللغة الفرنسية:

123. Loreng Gabrielli," Les engeux de la sécurisation de la question Migratoire dons les relations de L'union européenne avec L'Afrique : politique- européenne- 2007-2- page- 149- htm. Disponible dans: http://www.com.info/revoue-.

124. Institu Medea, Programe Meda Du Site: Http://Europa.Eu/Legislation_Summaries/External_Relations/Relations_With_Third_Countries/Mediterranean_Partner_Countries/R15006_Fr.Htm

125. Mohamad khachani, la migration clandestine au Maroc, CARIM,2008. http://europa.eu/legislation_summaries/external_relations/relations_with_third_countries/mediterranean_partner_countries/r15006_fr.htm

126. Jean Yves Moisseron, "la fin de l'union pour la méditerranée ou le début de l'union européenne élargie au sud".disponible dans le site : http://www.confluences-mediterranee.com /IMG/pdf/3113.liauzu.pd

127.Stratégie méditerranéenne pour le développement, PNUE. Disponible dans le site http://planbleu.org/sites/default/files/upload/files/smdd.pdf.

باللغة الانجليزية:

128.Toru Oga, From Constructivism to Deconstructivism: theorising the Construction and Culmination of identities**,** disponible in **:** http://www.w3.org/TR/REC-htm

129.William w.burke, » human right and national security : the strategic correlation » disponible in http://www.whtehouse gov/nsc.pdf, january,2005.

130. -a human rights based approach to developpement programmming in UND P-adding the missing link http : www.progar. Org. Publication/other/UNDP/hr-hr missing link 2002-pdf.

الفهرس

الفهرس

شكر وعرفان 3
الإهداء 4
ملخص 5
خطة البحث 7
مقدمة.....9
الفصل الأول :إطار مفاهيمي نظري للأمن والتنمية.....17
المبحث الأول :تطور مفهوم الأمن ضمن أهم المقاربات النظرية.....19
المطلب الأول :مفهوم الأمن.....19
المطلب الثاني :الأمن ضمن أهم المقاربات النظرية.....23
المبحث الثاني :تطور مفهوم التنمية ضمن المقاربات النظرية.....38
المطلب الأول :مفهوم التنمية.....38
المطلب الثاني :نظريات التنمية.....40
المبحث الثالث :العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية.....43
المطلب الأول :التداخل(الترابط)بين مضموني الأمن والتنمية.....43
المطلب الثاني :الأمن والتنمية بين التنافس والتكامل.....46
الفصل الثاني :العلاقة التفاعلية بين الأمن والتنمية في المتوسط.....49
المبحث الأول :إشكالية تحديد المتوسط.....50
المطلب الأول :المتوسط الجغرافي.....52
المطلب الثاني :المتوسط الجيوبوليتيكي.....54
المبحث الثاني :واقع الأمن والتنمية في المتوسط.....58
المطلب الأول :التنمية في المتوسط.....58
المطلب الثاني :الأمن في المتوسط.....70
المبحث الثالث:الأمن والتنمية في تصور دول المتوسط.....87

الفهرس

المطلب الأول:الأمن والتنمية في تصور دول شمال المتوسط.....87
المطلب الثاني :الأمن والتنمية في تصور دول الجنوب.....94
الفصل الثالث :موقع دول المتوسط من جدلية الأمن والتنمية.....98
المبحث الأول:الأمن والتنمية في العلاقات الاورومتوسطية.....100
المطلب الأول:الحوارات الأمنية في المتوسط.....100
المطلب الثاني :مبادرات الشراكة والتعاون الاورومتوسطي.....108
المبحث الثاني :التنمية كمدخل لتحقيق الأمن في المتوسط.....118
المطلب الأول :التنمية المستدامة في المتوسط :بين الضرورة والتصور.....118
المطلب الثاني :رهانات التنمية في المتوسط.....128
الخاتمة.....134
قائمة المراجع.....138
فهرس المحتويات 153